دكتور
علي معبد فرغلي
أستاذ بقسم العقيدة والفلسفة
كلية أصول الدين ـ جامعة الأزهر

دراسات في المنطق القديم

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م

بســـم الله الرحمن الرحيم

مقـــــدمة

الحمـــد لله رب العالمين والصلاة والســـلام على البشير النذير الهادى الى سبيل الحق المبين سيدنا محمد ﷺ الذى بعثه ربه رحمة للعالمين •

وليخرجهم من الظلمـــات الى النور باذنه ويرشدهم الى الصواب والطريق المستقيم سبحان الله خلق الانســـان علمه البيان ، وميزه عن ســـائر خلقه وكرمه ، وأودع فيه الكثير من الأسرار ومنحه أســـباب الفهم وطرق العلم حتى يمكنه تحصيل المعرفة الانسانية تحقيقا للحكمة من خلق الانسان وجعله خليفة فى الأرض وعمارتها به ، وأمده بحواس عـــدة جعلها الله له طريقا لتحصيل العلم والمعرفة الانســـــانية •

وعـــدد الخـــــالق العلـــــوم والمعـــــارف للانســـــان وجعله محصـــلا لها ومتزودا بكل ألـــوانها • وفـــوق هـــذا دعى الى العلم والمعرفة والموازنة بين شتى العلوم والفنـــون كى يتسنى له الحكـــم عليها والتمييز بينهـــا فى دقة تامة ولما كان المنطق أحد هـــذه العلـــوم الانســـانية التى لا غنى للانسانية فى تقـــويم الانســـان وميزانهـــا ومن هنا كان المنطق أولى العلوم بالدراسة والتعلم لانه معيار كافة العلوم والمعارف ولا بد لكـــل متعلم ومعلم من التســــلح به والتزود بقواعده وتعاريفه •ومناهجه وقضاياه المتعددة • وأقيسته التى لا بد منهـــا فى موضوع الكلام وصيانته عن الخطأ فى التفكر والمنطـــق اذا ضرورى لنـــا فى حياتنا ولا غنى عنه • وسوف أتناول فى هذا المصنف

جزء من قضايا المنطق وقواعده وأدلته • بأداء بتعريفـــه ثم مبيننـــا أقسامه • ودلالته وقضـــاياه الحملية والشرطية • وغيرها لكى تستفيد منه طلاب العلم وينتفع به كل من أطلع عليه أو قام بدراسته •

المـــؤلف

أ•د علي معبد فرغلي

الحــاجة الى المنطق :

ومن المعلوم أن الانسان عندما يأتى الى الدنيا يكون خلوا من المعرفة والادراك والتمييز بين الأمور وبعــد فترة يبدأ فى استخدام حواسه ويقارن بين العلم بالأشياء التى تحيط به من برودة وحرارة وحلو ومر ثم يترقى ويتــدرج فى الأطوار حتى يصــل الى العلم بالبــديهيات مثل العلم بأن الجزء أقل من الكل وأن الحق غير الباطل وهكذا ..

حتى وصل الانســان الى كثير من المعارف وبدأ يفكر ويقارن بين كثير منها وهو فى كل عرضة للخطأ والصواب ونحن نشاهد الخطأ والصوابونحتاج الى آلةأو قانونأو مادة أو علم نسير عليهلبيان وجه الصواب والحق والدفاع عنهــا وابطال الباطل ولا بد أن يكــون ذلك بميزان وفكر منظم وكل قضية من هذه تحتاج الى أمورا أولية وخطوات يقودها ومعلوم من تاريخ اللعوم والمطلع عليها يرى العجب العجاب من هذا كله من أجل عصمة الذهن من الوقوع فى الخطأ عنــد بيــان العلوم وترتيبهــا .

وأيضــا من أجل أن يضبط فكره ويزن أحكامه حتى يأمن من الذلل والوقوع فى الخطأ ويبعد عن التناقض الذى يمكن أن يقــع فيه ..

من هنــا كانت الحاجة ماســة لوجود مادة وعلم ينظم هــذه الأفكــار الانســانية ويجعلها ذات منطق سليم وفكر مستقيم لكــل هذه الدواعى والظروف احتجنا الى علم المنطــق الذى عند مراعاته يسلم الفكر الانسانى من الخطأ ولذلل ويقوى فكره ويحسن سلوكه وفى هــذا فوز وســعادة أبدية ونعيم مقيم ، لأن سعادة الانســان من حيث هو انســان علمه بالخير والخير طريق الحق والنجاة ..

العلـــم

العلم : قسمان — تصور — وتصـــديق — وكل منهمـــا بديهى ونظرى •

فالتصور : عبارة عن حصول صورة الشيء فى العقل دون حكم • ويسمى بالتصـــور الســـاذج ، مثل تصور الانسان من غير حكم عليه بنفى أو اثبات ••

وأما التصديق : فهو عبـــارة عن حصول صورة الشيء فى العقل مع حكم عليه اما بالاثبات أو بالنفى مثل تصور الانسان والحكم عليه بأنه كاتب أو متعلم أو ليس بكاتب أو متعلم •

فمعنى الحكم : فهو عبـــارة عن اسناد أمر لأمر ايجابا أو سلبا — ومعنى الايجاب هو الثبوت أو الاثبات : يعنى وقوع النسبة : والسلب هو انتزاع هذه النسبة أو رفعها •

فمثلا يقـــال الانســـان : كاتب والانسان ليس بكاتب •

ومن الضرورى لتحقق التصديق من وجود تصورات أربع هى :

أولا : تصـــور المحكوم عليه :

ثانيا : تصور المحكوم به •

ثالثا : تصور النسبة الحكمية •

رابعـــا : التصور هو الذى هو الحكم ••

والعلم له تقسيم آخر من حيث أنه بديهى أو نظرى • فالبديهى : عبـــارة عن العلم الذى لم يتوقف حصوله على نظر وكســـب مثـــل تصور — الحرارة — والبرودة • ومثل التصديق بأن النفى والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ••

وأما النظرى فهو عبارة عن العلم الذى يتوقف حصوله على نظر

واستدلال مثل تصـــور النفس والعقل ومثل التصـــديق بأن العـــالم حادث •• وعليه فلا يحكم بأن التصـــديق بديهى فقط أو نظرى فقط وكذا التصـــور ولكن نقول أن كلا منهمـــا يكون بديهيـــا •• ونظريا والآ لزم تسلسل أو دور والدور والتسلسل محالان •

(تعريف المنطـــق)

المنطق عبـــارة عن آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر شرح التعريف : الآلة : هى الواسطة بين المحكوم به وعليه مثل منشـــار النجار فأنه واســـطة بينه وبين الخشب فى وصول أثره اليه ، وانمـــا كان المنطق قانونا لأن مسائله قوانين كلية منطبقة على ســـائر جزئياتها ••

وكون المنطق يعصم الذهن عن الخطأ فى الفكر المراد حفظ الفكر عن الضـــلال والانحراف عن جادة الطريق ••

ثانيا : يعرفه أرسطو ، بأنه آلة العلـــوم ويقصـــد به أنه علم جديد ينشأ من رجوع الانســـان نفسه لتقرير المنهج العلمى •

ثالثا : يعرفه ابن سيناء فيقول : المنطق هو الصناعة النظـــرية التى تعرفنـــا من أى الصور والمواد يكون الحـــد الصـــحيح الذى يســـمى بالحقيقة حدا والقياس الصحيح الذى يســـمى بالحقيقـــة قيـــاسا ••

رابعـــا : يعرفه القديس توما الأكوينى بأن المنطق عبـــارة عن الفهم الذى يقودنا بنظام وبسهولة بدون خطأ فى عمليات العقل الاستدلالية •

خامســـا : يعرفه بعض المحدثين بالفن أيضـــا فيقولوا المنطـــق فن يقـــود الفكر أحسن قيـــادة الى معرفة الأشـــياء سواء كان ذلك فى موقف المتعلم أو المعلم •

ونقول : أن هذه التعريفات المتعـــددة التى ذكرها العلمـــاء

لا تخرج عن التعريف الأول سـواء كان ذلك فنـا أم غيره وهو فى حد ذاته يعصم الفكر عن الذلل وهذا مقصود الكل •

موضـوع المنطـق :

هو المعقولات والمعلومات التصورية والتعريفية من حيث أنهـا توصل الى الحد الصحيح الذى يوصل الى التصور والى القيـاس الصحيح الى التصديق والمراد الوصول الى مجهول تصورى أو تصديقى •

فائدته وثمرته :

من المعلوم أن المنطق علم ذو قواعد اذا روعيت عصم الذهن عن الخطأ فى الفكر وهذه فائدة المنطق الحقيقية ولكن له بجـانب ذلك فائدة أخرى تربط بينه وبين العقل وهى تربية مظاهر العقل بتقوية الفكر وتنميته بالتمرين وكثرة البحث فى طرق الاستدلال والاستنباط والعلم بمواطن الدلل والخطأ فى الأحكام العقلية ومعرفة المغالطات التى يستعملها المضللون فى محاولتهم •

ومثال ذلك : أنه لو قال لك شخص قد رأى صورة فرس على حائط : هذا فرس وكل فرس صـهال فهـذا صـهال فلو سلمت له بصـحة هذا القياس بدون أن تكون مدركا للفرق بين الشىء وصورته لأوقعك ذلك فى المغـالطة فهذا حكم على الصورة وحكم على الشىء بصورته خطأ ولا يعرف ذلك الا دارسى المنطق •

وللمنطق فوائد أخرى كثيرة متعددة فوق ما ذكرنا ، والغاية من المنطق ليست مجرد تحصيل قواعد دون أن يكون لها أثر فى الحياة العملية ومن أجل هذا قيل أن العبرة فى كل علم بمعرفة فوائده والا لم يكن له معنى •

المنطـق علم أو فن :

مر بنا فى تعريف المنطق أنه عرف بأنه فن وصـناعة وعلى ذلك يجب أن تعرف الفرق بين العلم والفن فالعلم يقصـد به ، البحث عن الحقيقة المجردة بغض النظر عن التطبيق عليها وعن الفـائدة التى

يمكن أن تعــود على الباحث من وراء هذا التطبيق أما الفن : فهــو عبــارة عن الصناعة التى تعنى بامكــان تطبيــق الحقــائق النظرية على التفكير •

واختلف العلمــاء فى اطــلاق العلم أو الفن على المنطــق منهم من أطلقه على العلم والبعض الآخر قصد به الفن •

والواقع والأفضل فى نظرى كمــا قرر الشراح الاســلاميين أن المنطق علم وفن معــا • وأثره يتجلى فى الناحية العملية ، ومن ثم نراهم يعللون ذلك بأن ما يكــون فى حد ذاته آله لتحصــيل غــيره لا بد أن يكون متعلقا بكيفية تحصيله •

والحــق أن الرأى القــائل بأن المنطــق علم وفن هــو الرأى الصحيح ذلك لأن المنطق من حيث اشتماله على قواعد وقوانين هــو علم شأنه فى ذلك شأن ســائر العلوم النظرية • ومن حيث الثمرة والفائدة بمراعاة هذه القــواعد عنــد التفكير هو فن ، ولا تعــارض هــذا ••

(العلاقة بين المنطق الصورى والمنطق التجريبى)

نقول أن تحديد العلاقة بين المنطقين تحتاج الى معرفة خصائص كل منهمــا •

أولا : خصــائص المنطق الصورى :

١ ــ يعنى المنطق الصورى : يصور الفكر وشكله دون التعرض لمــادته •

٢ ــ أنه عام لعموم قواده فيطبق قــواعده على كل العلــوم النظرية •

٣ ــ هذا المنطق مطلق فى أحكامه ، ويعنى ذلك أنه يصل الى الحقائق الثابتة التى لا تقبل التطور •

ثانيا : خصائص المنطق التجريبى :

١ — يعنى المنطق التجريبى بالناحية الموضوعية للأشياء . ولا يعنى بتصور الفكر وهو يعتمد على الأسس الواقعية .

٢ — أنه منطق خاص من حيث أنه لا يدرس الأشكال العامة وانما يدرس الطرق الخاصة التى يمكن أن تنتج فى كل علم . وعليه فهو يتشكل بشكل العلم موضوع البحث وذلك لاختلاف الموضوعات التى يبحثها كل علم على حدة .

٣ — أنه نسبى لأنه لا يزعم الوصول الى النتائج النهائية فى ايراد الحقائق ويقرر أن غاية ما وصل اليه من القواعد انما يتوقف على الحال التى يصل الباحث اليها فى كل علم فى وقت ما .

ويمكن تعديل هذه القواعد اذا اقتضت طبيعة الحال .

وعلى هذا فالعلاقة بين المنطقين : التباين ..

وأن الاستقراء بمراحله المتعددة من ملاحظة وتجربة وفروض علمية هو طبيعة المنطق التجريبى وبالنظرة الفاحصة نتبين أن نظرية القياس الشكلى ليست غاية المنطق وانما الغاية الحقيقية هو البرهان وهو العلم البرهانى .

ولذا نرى أن الذين يتحاملون على المنطق الصورى يعترفون بأنه لا يمكن فى الأغلب تتبع جميع الأفراد التى اشتملت عليها ظاهرة موضوع البحث فى الاستقراء ومن هنا كان الحكم على ما غاب منها بالنتائج التى وصلت اليها أبحاثهم كلما أمكن ذلك بواسطة القياس .

فاذا أردنا الحكم على المعدن بالتمدد لا بد من اجراء تجارب على أفراد هذا المعدن وبعد اجراء التجارب يمكن الحكم بأن يتمدد بالحرارة وبعد هذا يعم الحكم كل أفراد المعدن .

وكل هذا لا يتحقق الا بالقياس وهذه مهمة القياس ثم تأتى بعد

ذلك مهمة الاستقراء العلمى التى تمـد القياس بالأحكام على الظواهر الفردية من أجل أن يحكم عليها حكما عاما • على أساس اتفاق الموضوع فى طبيعة الحكم •

وعلى ذلك فالعلاقة بين المنطق الصـورى والتجريبى عـلاقة تلازم ولا يمكن أن تكون علاقة تباين كمـا ذهب اليه بعض الباحثين •

(علاقة المنطق بالعلوم)

لا شـك أن علم المنطق له صلته بالعلوم الانسـانية والرياضية والطبيعية وتقرر أن هذه الصلة اختلف فيها العلماء • فمنهم من قال بأن المنطق فرع هذه العلوم وجزء منهـا ، فعلم النفس مثلا يبحث فى الانسـان من اعتدال تفكير وقواه المتعددة فى الطبيعة وحياته •

والمنطق فرع عنه لأنه عندما يعنى الانسان بنفسه من ناحية تفكير يحتـاج المنطق والواقع أن علم المنطق ليس جزاء من هذا العلم ولا من غيره ، وانمـا كما قلنـا سـابقا هو قانون أو آلة تعصم الذهن عن الخطأ فى الفكرو الحيـاة وهكذا بقيت العلوم المتعـددة وعليه فالمنطق هو ميزان هذه العلوم وليس تابعا لها ولا جزءا منها • بل هو علم مستقل بذاته •

(حكم علم المنطق)

للعلماء فى حكم الاشتغال بالمنطق وتعلمه ثلاث مذاهب هى :

الرأى الأول :

١ — يحرم تعلم المنطق لأنه مشتمل على الفلسـفة ومختلط بها والفلسـفة مخالفة للعقيدة الصحيحة •

ومن أنصار هذا المذهب ابن الصلاح الذى قال : بأن الفلسـفة وهى تدعو الى الفكر لاشتمالها عليه •

وباعتبار أن المنطق مدخلا اليهـا فقد لزمه حكم الفلسـفة ومن

ذلك يحرم الاشتغال به وتعلمه وتعليمه • وقال بهذا أيضــا الامــام النووى ••

الرأى الثانى :

وجوب تعلم المنطق والاشتغال به وأصحاب هذا الرأى يستندون الى أن المنطق لا يستغنى عنه فى نظم الكلمة آلتى تحتاج اليها عنــــد الرد على شبهات الخصوم الطاعنين فى علم الكلام وفى العقيدة •

والامام الغزالى يصرح بأن من لم يعرف المنطق بقواعده وأصوله لا يوثق بعمله وهو يقرر أن علم المنطق لا صلة له بأى أمر من أمــــور الدين لا نفيا ولا اثباتا مثله تمــاما مثل العلوم الأخرى سواء كانت راضـــية أو غيرها وعلى هذا فالذى يقول بالتحريم فهــو مجــانب للصواب فى نظر الغزالى وهذا هو الصحيح •

الرأى الثالث :

جواز تعلم المنطق والاشتغال به وحجتهم فى هذا أن المنطــق يهتدى به الى الصواب ومدام الأمر كذلك فحكم المنطق فى التعليــم والتعلم جائز الاعتبــار ورأى هؤلاء مبنى على أن تعلم المنطق واجب على سبيل الكفــاية •

والــواقع أن المنطــق المختلف فيه هــو المختلط بالفلســفة • أما المنطق كعلم غير داخل فى الفلســفة فلا خلاف فيه عند العلمــاء من حيث تعليمه وتعلّمه واجبا على سبيل — الوجوب الكفائى وهــذا رأى كثير من العلمــاء •

ومعلوم أن هذا الخلاف فى المنطق نشــأ فى الفترة الأخيرة على أن مجموعة من العلمــاء وقرروا أن اللغة العربية أولى منــه وتكفى عنــه •

والواقع أن اللغة العربية فى كل أمر من الأمــور تحتــاج الى المنطق • ولا غنى لأى علم من العلوم عنه • خلافا لابن تيمية الذى

نقـد المنطق ووقف منه موقفا متشـددا مفنـدا لمسائله رادا عليهم موضوعه وفائدته ونحن نقول :

أن المعارض والمفند انمـا هو يقصد المنطق المختلط بالفلسفة فقط وان اختلط على بعض العلماء عدم التفريق بين المنطق كعلم والمنطـق المختلط •

(الـــدلالة)

تعريف الدلالة :

الدلالة تعرف بأنها كون الشيء على حالة بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر •

والمراد هنـا بالشيء الأول : الدال : مثل الألفاظ وكل ما يقـوم مقامها ، والمقصـود بالشيء الثانى المدلول وهو المعنى المفهوم من الـدال • فمثلا : لفظ أسـد : دال : والمدلول عليه : أنه حيـوان مفترس • وأيضـا لفظ انسـان : دال والمـدلول عليه (الحيـوان الناطق) •

هذا من حيث اللفظ ، وأما من حيث ما يقوم مقام اللفظ • فهـو عبارة عن الأمور المتعـارفة طبعـا أو عرفا مثل اشارة المرور الحمراء فهـذا دال والمدلول عليه الخطر الموجب بضرورة التوقف وعدم السير ومنه احمرار الوجه دال والمدلول عليه الخجل وهلم جرا ••

أقســام الدلالة :

تقســم الدلالة باعتبار اللفظ وغيره الى قسمين :

١ — لفظيـة •

٢ — غير لفظيـة •

تعريف الدلالة اللفظية : هى ما كان الدال فيها لفظا مثل المسـجد فانه لفظ دال على دار العبـادة الخاصـة بالمسـلمين ، والأمثلة

على ذلك كثيره مثل لفظ الجامعة فانه دال على البنـــاء الذى أعد لتلقى العلم على مستوى معين •

والدلالة غير اللفظية : تعريفها فهى ما يكون الدال فيها غير لفـــظ وانمـــا يكون أمرا يفهم منه أمرا آخر فانفراج أسارير الوجه لدى الانســـان ليس أمرا ملفـــوظا به ولكنـــه يدل على الفرح والسرور ، وكذلك الانقباض والعبوس فى الوجه يدلان على الحزن والقلق وكـــل واحدة من الاثنتين المتقدمتين تنقســـم الى ثلاثة أقسام •

(أ) عقلية •

(ب) وضـــعية •

(جـ) طبيعية •

أمثلة على الدلالة اللفظية :

أولا : الدلالة : اللفظية العقلية مثلا دلالة الصوت الذى يسمع من وراء ستار على حياة المتلفظ به — ومثل دلالة العبارات والألفـــاظ الحسنة على أن صاحبها يتمتع بذوق أدبى فى التعبير •

ثانيا : الدلالة اللفظية الوضعية : مثل دلالة لفـــظ انســـان على الحيوان الناطق ودلالة لفظ البلبل عى اطائر المغرد ولفظ الورد على النبات ذى المنظر الجميل والرائحة الجميلة •

ثالثا : الدلالة اللفظية الطبيعية : مثل : دلالة التأوه على الألم • والضحك على الانبساط والفرح والبكـــاء عى الحزن والألم •

الدلالة غير اللفظية :

أولا : الدلالة غير اللفظية العقلية مثل • دلالة الأثر على المؤثر مثل دلالة الصـــنعة على وجود الصانع ومثل دلالة وجود العالم على هذا النســـق البديع المحكم على وجود الله تعالى وحكمته •

ثانيا : الدلالة غير اللفظية الوضعية : مثل دلالة وضع الاشـــارة

الحمراء فى الطريق على الخطر ومثل دلالة الرموز التى يضعها الناس لتدل على شىء تواضـــعون عليه وتعارفون على ذلك •

ثالثا : الدلالة غير اللفظية الطبيعية مثل دلالة احمرار الوجه على الخجل وصفرته على الوجل ، والمناطقة يعللون لهذه التسمية العقلية الوضعية والطبيعية بأن العقل هو الذى يفهم المدلول عليه من الدال فى النوع الأول وفى النوع الثانى العرف وما تواضع عليه النـــاس يكون هو الحاكم بفهم المدلول عليه من الدال •

والنوع الثالث : يكون اقتضاء الطبع والفطرة هو الذى يحكـــم بفهم المدلول عليه من الدال والمقصود عند المناطقة هو الدلالة اللفظية الوضـــعية فقط وانمـــا أوردوا الأنواع الأخرى من باب الاستكمال فقط •

والسبب فى جعل الدلالة اللفظيـــة الوضـــعية هى المقصـــود فى دراسة المنطـــق لأن دلالة اللفظ على المعنى الموضـــوع له اثما يكون من وضع الناس فيدل ذلك على المراد بالفعل •

وأما العادات والطبائع فهى مختلفة ومعنى هذا أن فهم المدلول عليه من الدال بواســـطة العقل والطبع يكون صحيح وغير منضبط •

أقســـام الدلالة اللفظية الوضـــعية :

١ — مطابقية :

٢ — تضمنية •

٣— التزامية •

وجه حصر الدلالة فى الأقسام الثـــلاثة : أن اللفـــظ ان دل على تمـــام المعنى الموضوع له فهى الدلالة المطابقة — وان دل على جزئه الداخل فيه فهى تضمنية وان دل على أمر خارج على الشىء ولكنه من لوازم ذلك الشىء فهى التزامية •

١ — مثال الدلالة اللفظية المطابقيـــة — مثل دلالة : الانســـان على الحيوان النـــاطق •

وأيضا دلالة الأســد على الحيوان المفترس • وكذا دلالة لفظ الله على الذات العلية • (واجب الوجود) •

والسبب فى أن هذه الدلالة سميت مطابقية لتطــابق اللفــظ على المعنى من حيث الدلالة عليه من جهة اللغــة بحيث لا يزيد على اللفظ عن المعنى وكذا المعنى لا يزيد على اللفظ فمثلا : اطلاق لفظ انسان على الحيوان الناطق قصــد به الدلالة التامة على الحيوان الناطق • ومتى كان اللفظ الدال والمعنى المدلول عليه فى حالة تساوى تام كانت الدلالة والحالة هذه دالة مطابقيــة •

٢ — أما الدلالة اللفظية التضمنية مثل لفظ اطلاق لفظ الانسان على الحيوان فقط أو الناطق فقط ومثل دلالة لفظ : البيت على السقف فقط أو الجدار فقط ، فالحيوان جزء من المعنى المــدلول عليــه بلفظ انســان فى المثال الأول والســقف أو الجدار فى المثال الثانى : جزء من المعنى المدلول عليه لفظ البيت فى المثال الثانى والسبب فى تسمية هذه الدلالة بالتضمنية لأن المعنى الذى قصــد أن يدل عليه اللفظ متضــمن فى المعنى الموضوع له اللفظ عنــد أصل الوضع •

وأما الدلالة اللفظية الالتزامية : مثل دلالة لفظ الانسان على القابل للتعلم ومثل دلالة البيت عى المكــان الصالح للسكنى فقبول الانســان للتعلم والبيت للسكنى أمران خارجان عن حقيقة كل من الانســان والبيت ولكنهما ملازمان لهمــا •

ومن أجل ذلك فقط دل كل واحد منهما على معنــاه بواســطة أن لفظ كل منهما وضع لمعنى خارج عنه ذلك المعنى المدلول •

والسبب فى أن سميت هذه الدلالة بالدلالة الالتزامية لأن اللفظ فيهــا لم يوضــع ليدل على المطــابقــة ولا على التضــمن للمعنى وان وضع لأمر خارج عن حقيقة كل ولكنه لازم له الأثرى أن الانسان وصــف بالعقل ويلزم من ذلك قبوله التعلم والبيت مكون من جدران وسقف وأعمــدة يلزم من ذلك أن يكون صالح للســكنى وهكذا ولكن

فى هذه الدلالة اشتراط المناطقة فى الدلالة الالتزامية أن يكون المدلول عليه الخارج عن حقيقة ما وضع له اللفظ ، بحالة بحيث يلزم من تصور المسمى فى الذهن تصوره ، والا لامتنع فهمه من اللفظ ، ويعبر عن هذا الشرط باللزوم الذهنى ويقصد بذلك أنه يلزم من تصور الملزوم تصور لازمة سواء أكان دالا عليه فى الذهن والخارج مثل لزوم الزوجية للأربعة أو فى الذهن فقط مثل لزوم البصر للعمى لأنه يلزم من تصور العمى تصور البصر ذهنا لا خارجا •

بهذا الشرط يلزم خروج اللازم غير البين أو اللازم البين بالمعنى الأعم وكل واحد منها له ضوابط فالأول ضابطه ألا يلزم من فهم الملزوم واللازم الجزم باللزوم بينهما ، بل يتوقف ذلك على الدليل مثل الحدوث اللازم للعالم ، وضابط الثانى أن يلزم من فهم الملزوم واللازم الجزم باللزوم بينهما سواء أكان يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم مثل الزوجية للأربعة أم لا يلزم لمغايرة الانسان للفرس •

(تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب)

المفرد :

اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا يدل على جزء منه على شىء من ذلك المعنى مثل لفظ انسان فهو دل على معنى هو الحيوان الناطق وهذه الدلالة لا بد أن تكون مجمع حروفه على المعنى المراد ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن يكون كل جزء دال من حيث اللفظ عن بعض أجزاء من المعنى فكل حرف من حروف هذا اللفظ لا يدل بمفرده على شىء مما دل عليه اللفظ مثل ان وأن فان كل منهما تدل على جزء المعنى ولا شىء خارج عن معناه وأيضا المركب الاضافى اذا جعل اسم لقب لشخص معين لا نعتا له • مثل عبد الله فكل جزء منه فى الحالة لا يدل على شىء من جزء المعنى اذ أريد به أن يكون والحالة هذه من قبيل المركب الاضافى الذى يدل كل جزء منه عن جزء المعنى •

وأما المركب : فهو اللفظ الذى يوجد ويكون من أجزاء دالة على أجزاء المعنى المراد بالجملة ومثال ذلك اطلاق قولنـا محمـد عالم • والعالم حادث • وطلاب الجامعة ، وللمركب أقسام :

(أقسام اللفظ المركب)

ينقسم اللفظ المركب الى الآتى :

١ — مركب تام •

٢ — مركب غير تام •

المركب التام هو الذى يفيـد معنى يحسن السكوت عليه لا يطلب المخاطب به شيئا وراءه مثال ذلك : العدل فضيلة ، والظلم رذيلة ، والمركب الناقص هو الذى لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه مثل : بناء الجامعة • فان المخاطب به اذا سمعه ينتظر بعده كلاما يحكـم على موضوع هذا المركب الذى أريد الحديث عنه أو اثباته أو نفيه •

أقسام المركب التام :

ينقسم المركب التام الى قسـمين :

١ — مركب تام خبرى •

٢ — مركب تام انشـائى •

المركب التام الخبرى هو قول يحتمل الصدق والكذب لذاته مثل العلم أسـاس التقدم والعدل أسـاس الملك فان هذين اللفظـين وما فى معناهما اذا قطع النظر عن اتصالهما بالواقع وكونهما يتفقـان مع الفطرة الانسـانية أمر واقعى ضرورى •

ومن ذلك نلاحظ أن كلاهما يحتمل أن يكـون الكـلام صـادقا والعكس تماما بأن يكون الكلام غير صـادق بل كاذب •

ويصح بعـد هذا أن يوصف قائله بالصدق أو بالكذب •

والمركب التام الانشـائى :

فيعرف بأنه قول لا يحتمل الصـدق والكـذب لذاته وذلك مثل الأوامر والنواهى وما فى معنـاها • والسبب فى أن سمى هذا النـوع انشـائيا لأن طبيعـة الخطاب به محمـل على تغيـير وضـع قائم اما على سبيل الفعل مثل أن تقول لمخاطبك أفعل كذا أو على سـبل النهى مثل قولك له لا تفعل كذا وهذا بالضرورة يعنى التجديد وعـدم الاستقرار بل التغيير والتبديل ويشمل هذا القسم التمنى والرجـاء والاستفهام وغيره •

١ — مركب تقييـدى •

٢— مركب غير تقييدى •

المركب التقييدى هو ما كان الجزء الأول منه مقيـدا بالثـانى : مثل أن يكون مضـافا اليه كقولنا — طلاب الجامعة ومثل أن يكون وصـفا له كقولنا — الكتاب المفيـد والعلم النافع فان الجزء الثانى فى المثالين السـابقين جاء وصـفا للأول • ولكن لم يحدث عند السامع معنى يمكن معه السـكوت عليه لعدم وجود المحكوم به ، فمثلا : من يسمع الكتاب المفيـد ينتظر بعد ذلك حكما عليه بأنه يحدث لذة عنـد القارىء وهكذا بقيت الأمثلة فى هذا المجال •

والمركب غير التقييدى هو ما تكون من اسم وأداة مثل فى الجامعة على الكرسى وعليه فان المناطقـة لا يحتاجون الى كل أقسام المركب بل قصروا الاحتياج على المركب الخبرى التام وذلك لأهميته فى دراسة المنطق حيث انه يشتمل على المحكـم الذى يفيـد فى التوصـل الى التصديق • وكذا المركب الناقص التقييدى • حيث أنه يفيد فى دراسة ما يوصل الى المتصورات •

أقســام اللفظ المفرد :

ينقسم المفرد الى :

١ ــ اســم •

٢ ــ كلمــة •

٣ ــ أداة •

والناظر الى هذا القســم يرى أنه نفس التقســيم الذى جرى عليه النحاة حيث قالوا أن الكلام ينقســم الى اســم ــ وفعــل ــ وحرف •

وضابط الاسم عند المنــاطقة أنه ما كان صالحا لأن يخبر به وحده ومعنى ذلك أنه يعرف بأنه ما استقل بالمفهومية ودل على ذات أو معنى مثال • الذات : محمد وسعاد •

ومثال المعنى ــ الصــدق ــ العدل ــ الحكمة •

وضــابط الكلمة أنهــا ما كانت صالحة لأن يخبر بهــا وحدها أى هى التى تستقل بالمفهومية ودلت على حدث بهيئتهــا وصــفتها • وكان للزمان وصــف فى هذا الحديث مثال ذلك ــ يتعلم ــ يلعب ــ يجزى هكــذا •

ضابط الأداة أنهــا ما لا يمكن أن تستقل بالمفهومية ولا يمكن أن يخبر بها وحدها مثل أداة العطف ، وحروف الجر ، وجميع الألفــاظ البنــائية التى توجد علاقة بين الألفــاظ فى بناء القضية • مثل قولنا الطلاب فى المحاضرة فان الأداة : فى ــ وهى التى أوجدت علاقة بين كل من الطلاب والمحاضرة ولولا هذه الأداة لمــا استطعنا أن نربط بين طرف هذه القضــية •

(تقسيم الاسم باعتبار معناه)

ينقسم الاسم بهـذا الاعتبار الى ما يأتى :

١ — ما يدل على معنى واحد •

٢ — ما يدل على أكثر من معنى •

والأول من هذين القسـمين يتنوع الى نوعين :

الأول : ما دل على ذات واحدة مع دلالته على المعنى الواحد مثل: محمد ، أحمد ، وسعاد ، اعلاما على أشخاص معينين ويلحق بهذا النوع جميع أسماء الاعلام وما شابهها •

والثانى : ما دل على معنى واحد لكن أفراده كثيرون وذلك مثل النوع فى انسان الذى يدل على معنى واحد هو الحيـوان النـاطق ولكن ما يصدق عليه كثير من عمر ومحمد وعلى وحسين • والفرق بين هذين النوعين واضح اذ النـوع الأول يدل على معنى واحـد وذات واحدة أما النوع الثانى فيدل على معنى واحد وذوات كثيرة وان كانت متحـدة فى المعنى •

والثانى من القسمين ما يدل على أكثر من معنى :

وهو اللفظ الذى يدل على أكثر من معنى وهذا القسم ينقسـم الى قسـمين :

١ — ما دل على معان كثيرة لانه موضـوع لها ، رغم اختـلاف الذات وينطبق هذا النوع على اسـم شخص • مثل — محمد فانه يطلق على كثيرين متحدين فى الحقيقة ، مع اختـلاف الذوات وأيضـا ينطبق على الكلى الذى تشترك فيه جميع الأفراد مع اختـلاف الذوات والحقائق مثل اطلاق لفظ : العين على عين المـاء ، وعلى العين الباصرة وعلى الجاسوس ، وعلى الرجل المعروف فى قومه ، فيقال مثلا • فلان عـين •

وعندما يطلق هذا الاسـم على هذه المسـميات أخذوا صـفة

الخاص عنـــد اطلاقه على كل مسمى منها وهذا هو الفرق بينه وبين الكلى الذى يطلق على كثيرين متحدين فى الحقيقة ومختلفة الذوات •

٢ ـــ **القسم الثانى :** هو الاسم المنقـــول وهو الذى نقـــل من معنـــاه الأصلى الذى وضع له الى معنى آخر وهذا النوع ينقسم الى ثلاث أقســـام •

١ ـــ مجاز وهو اللفظ الذى استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول اليه مع قرينة صـــارفة عن ارادة المعنى الأصلى • وذلك مثل (أسد) اذا أطلق على الرجل الشجاع ومثل لفظ بدر اذا أطلق على المرأة الحســـناء والعلاقة فى الأول تسمى بالشـــجاعة عند الرجل الذى تقارب شجاعته الأســـد والقرينة هنا ، هى قولك : رأيت أسدا يخطب فى الناس ، فيكون لفظ الأســـد أطلق على من يخطب فى الناس فان هذا المـــوقف قرينة تصرف الذهن عن ارادة المعنى الحقيقى للفظ الأســـد ومعلوم أنه يطلق على الحيـــوان المفترس • لأن العقل لا يتصور منه أن يخطب وهكذا فى كل مثال نجد علاقة وقرينـــة صـــارفة الى المعنى المراد •

٣ ـــ **عرض عام :** وهو ما نقله العرف فى معنـــاه الأصلى الى معنى آخر بعيـــد عن المعنى الأصلى وان كان يمت اليه بصلة ما مثل لفظ « السـّـــوق » فانه كان يعنى به فى أول ما وضعه مكـــان تجمـــع النـــاس ومتزاحم • ثم نقل الى معنى آخر وهو مكان تبادل الســـلع بالبيع والشراء وهكذا بقيت الأمثلة التى سبقت فى هذا النوع •

٣ ـــ **عرف خاص :** وهو ما نقله العـــرف الخـــاص من معنـــاه الأصلى الى معنى آخر له صلة بالمعنى الأول مثل الألفـــاظ المنقولة من القـــواميس اللغـــوية الى معـــان اصـــطلاحية لدى أرباب الفنـــون والعلوم المختلفة ، فلفظ الصلاة فى أصل وضعه اللغوى يعنى الدعاء • ثم استعمله الفقهاء بمعنى آخر هو عبـــارة عن الأقوال والأفعال المفتتحة بالتكبير والمختتمة بالتســـليم بالشرائط المخصوصة وكذلك لفظ الزكاة والصوم والحج ، وغيرها • ويقاس على هذه المسألة جميع الألفـــاظ الاصطلاحية التى نقلت من أصل وضعها اللغـــوى وأخـــذت

مفاهيم خاصـــة فى كل فن من الفنـــون المختلفة وكافة العلوم المنقولة طبيعة كل علم أو فن • انتهينا من الألفـــاظ وأقسامها المتعـــددة والآن حان الوقت للحديث عن المعانى الفردية •

الفصـــل الثانى :

(المعانى المفردة)

١ — تقسيم المعنى المفرد الى جزئى وكلى :

المعنى المفرد ينقسم الى :

١ — جزئى •

٢ — كلى •

تعريف الجزئى : هو الذى يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيـــه ، مثل انســـان اشـــارة الى معين فان الاشـــارة اليه اذا حصل مفهومها فى العقل فانه يقرر امتنـــاع صـــدق اطلاقه على كثيرين ، فهو يطلق على فرد معين ولا يطلق على الكثرة •

وأما الكلى فهو خلاف الجزئى فهو الذى لا يمنع نفس تصـــوره من وقوع الشركة فيه مثل : الانســـان غير مشـــار الى شخص معين فانه يدل على محمد وعلى ومحمود وسعاد ومعنى هذا أن طبيعته لم تمنع من صدقه على كثيرين ، مثل (الشجرة) فان هذا اللفظ يصـــدق على شـــجرة البرتقـــال والموز ، وعنـــد ادراك العقل لحقيقتها لا يمنع أن تصـــدق على كثيرين • وعلى هذا فيوجد فرق بين الكلى والجزئى • فقـــد سبق أن الجزئى هو الذى يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيـــه • وقد مثلنا له ، والكلى هو الذى لا يمنـــع من نفس تصـــوره وقوع الشركة فيه وعرفنـــا من هذا العرض أن المعنى المفرد فى ذاته ينقســـم الى قســـمين : جزئى وكلى ويلزمنا أن نبين فى الآتى أقسام الكلى ونعرف أساس التقســـيم •

أســاس التقسيم :

يقرر المناطقة أن الكلى اما أن يكون داخلا فى حقيقة ما تحته من الجزئيات بحيث يكون مقوما فى مقومات تصورهما ووجودهما ، وأما ألا يكون كذلك فان كان داخــلا فيهــا بحيث يتصور وجودها بخلافه فهو الذاتى • وذلك مثل الحيوان بالنسبة لمهية الانســان : ومثــل : الســطح والخطــوط المتقاطعة بالنســبة للمثلث أو المربع وأما اذا كان أمكن تصور • الماهية بدون الكلى ، فانه والحالة هذه يكون من قبيــل العرض وليس من قبيــل الذاتى وذلك مثــل قبــول التعلم للانســان ، والحزن والفرح فان العقل لا يتوقف فى تصور الانسان على كونه قابلا للتعلم أو للفرح أو الحزن فى الوقت الذى تصوره له اذا لم يكن متصــورا للحيــوان الناطق وعلى ذلك فمــا تعــريف الذاتى والعرضى نقول :

تعريف الذاتى :

الذاتى هو الذى يفتقر اليه : الشىء فى قوام ذاته وماهيته وذلك مثل الحيوان الناطق بالنسبة للانسان فان كل واحد منهما بحيث لا يمكن بأى حال من الاحــوال أن تتصور ماهية الانســان ما لم تكن ماهية كلّ من الحيوان والناطق معلومة ومتصورة من قبل وهذان الوصفان يقومان حقيقة الانسان بحيث لا يمكن تصوره بدونهما ، وكذا الحيوان والصاهل ، بالنسبة للفرس اذ لا يمكن تصــور حقيقة الفرس بدونهما وهكذا • فى كل ذاتى •

تعريف العرضى :

العرض هو : ما كان ليس داخلا فى قوام الشىء وذاته أولا وهو الذى يمكن تصــور الشىء بدون تصــوره ، مثل زوايا المثلث تساوى قائمتين وكون الانســان قابلا للتعلم •

أقســام الذاتى :

ينقســم الى ثلاثة أقســام نقــول — ان الكلى اذا نســب الى

ما تحته من الجزئيات فاما أن يكون نفس ماهيتها وهو : القسم الأول •

واما أن يكــون تمــــام الجــزء المشـــــترك بين المــــاهية ونوع آخر وهذا هو القسم الثانى : واما أن يكون مميزا للماهية عمــا يشــاركها وهو القسم الثالث •

فالقسم الأول : يسمى فصل — والقسم الثانى جنس — والقسم الثالث يسمى نوع •

وبعد بيان أقسام الذاتى والعرضى الى هذه الأقسام الخمسة وعليه فيتحصل أن الكليات تتنوع الى خمسة أنواع ثلاثة منها ذاتيات وهى النوع ، والجنس ، والفصل واثنان منها اعراض وهما : الخاصة والعرض العام ودراسة الحدود تحتاج وتتوقف على معرفة هذه الكليات ومن أجل ذلك لزم دراستها وتعريفاتها وبيان أقسامها الى غير ذلك من أمور تتعلق بها •

الكليــات الخمسة

أولا : الجنس — تعريفه — الجنس هو كلى مقول على كثـــيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ما هو :مثل قولك عند السؤال عن ماهيـــة الشىء أن يأتى بهــا كما سئل عن ماهية الانسان أجاب بأنه حيــوان فلفظ حيـــوان كلى يشــمل الانســان وغيره وهو مقول على كثيرين مختلفين فكلمـــة حيوان تدل على الفرس والأسد والســمك والانسان وهذه كلها مختلفة فى الحقائق •

أقســام الجنس

ينقسم الجنس الى ثلاثة أقسام : قريب ، وبعيد ، ووسط •

أولا : الجنس القريب هو الذى ليس بينه وبين ما يدخل تحته من الكليات كلى آخر وأفراده مختلفة فى الحقيقة ومثال ذلك « (حيوان) فهذا جنس كلى قريب لماهية الانســـان » وليس بين الحيوان والانسان جنس آخر ويسمى بالجنس السافل عند المناطقة •

ثانيا : الجنس البعيـــد هو ما لا جنس فوقه وتحته أجنـــاس مثل الجوهر فانه يندرج تحته الجسم والعالم ، والحيوان والنبات •

وكل هذا أجنـــاس بالنسبة لمـــا تحتها •

ثالثا : الجنس الوسط فهو ما فوقه جنس وتحته جنس مثل :

الجسم النامى ـــ والجسم :

وقد عبر المناطقة عن هذا النوع الكلى الذى فوقه كلى أعلى منه وتحته كلى أدنى منه اســـم (الاضـــافى) وأما ما ليس كذلك فقـــد أطلقوا عليه اسم « الحقيقى » •

وعلى ذلك فالجـــوهر وحـــده هـــو الجنس الحقيقى أو جنس الأجنـــاس ويقال • له الجنس العـــالى والسبب فى ذلك أنه ليس فوقه جنس أعلى منه وان كان تحته أجنـــاس ثم ترتب ـــ الكليات التى بعـــده ترتيبا تنـــازليا حتى تصل الى ما يسمى بالجنس السافل وهو الحيوان بالنسبة للانســـان •

النـــوع : تعريفه :

عرفه المناطقة بقولهم هو الكلى المقول على كثيرين متفقين فى الحقيقة فى جواب ما هو كما اذا قيل ما الانسان يقال حيوان ناطق ـــ وينقسم الى حقيقى واضـــافى : فالنوع الحقيقى هو تمـــام الماهية ولمـــا كان كذلك كانت أفراده متفقـــة فى الحقيقة •

أقســـام النوع :

النوع : قســـمان : حقيقى واضافى :

١ ـــ فالنوع الحقيقى هو ما يصـــدق على تمام الماهية ومن أجل هذا فجميع أفراده متفقة فى الحقيقة فاذا سئل عن أحدها أو أكثر

الأنواع صلح النوع الحقيقى لأن يقع فى الجواب فمثــلا اذا قلت ما ســعيد انســـان وأيضا اذا قيل ما سعاد وليلى ومحمود يكــون الجواب الصادق على كل هو انسان •

٢ ــ النوع الاضـــافى ــ هو ما كان بالنســبة لما تحتــه جنس وبالنسبة لما فوقه نوع : مثل الحيوان فانه يكون جنســا اذ أطلق على الانســـان ، ويكون نوعا اذا أطلق على الجسم النامى ، وأيضا يطلــق على النوع الحقيقى اسم نوع الأنواع •

وهو الذى ليس دونه نوع آخر يكون تحته وأيضا على الجنس الذى لا جنس فوقه اسم « جنس » الأجنــاس وما يكون بين هــذا وذاك قد يكون جنسا وقد يكون نوعا حسب ما يصدق عليه ، وللمناطقة فى النوع تفسيرات عــدة فبعضهم يفسره حسب ما يصــدق عليــه والبعض يفسره حسب المفهوم ، ولكل حجته وأرى أن المجال لا يتسع لشرح هذا الموضوع : ومن أراد المزيد فعليه بالرجوع الى شرح السلم أو كتاب القطب على الشمســية وغيرها ففيها الكتابة والعناية لمن أراد الالمــام الكامل بهذا العلم •

الفصــل :

يقرر المناطقة أن الفصل جزء هام فى التعريف وذلك لأنه يقسم الجنس وأيضــا يقوم النوع وعليه فقــد عرفه أهل المنطق بقــولهم الفصل : هو المقــول على الشىء فى جواب أى شىء هو فى ذاته وله تقسيمات أخرى ، فمن تقسيماته أنه قسم الى فصل قريب وفصل بعيد ومعنى هذا التقسيم • لأنه لا يخلو أن يكون مميزا للنوع عن المشاركة له فى الجنس القريب فان ميزه عن القريب فى المشاركة سمى فصــلا قريبا مثل الناطق المميز للانسان عن مشاركته فى الحيوانية •

وان ميزه عن المشـــاركة فى الجنس البعيــد فهو الفصل البعيد مثل الحساس • فهو ميز الانسان عن مشاركته فى الجسم النامى •

ومن التقسيمات للفصل انه اما مقسم أو مقوم فاذا نسب الى

النوع قومه مثل الناطق الذى يقــوم الانســان والمراد بالتقـــويم له أنه جزء داخل فى ماهيته وحقيقته •

فاذا نسب الفصل الى الجنس قسمه والمراد بالتقسيم للجنس أنه اذ اقترن به يكون قسما من الجنس العام مثل النـــاطق مع الحيوان — همـــا اللذان يقومان ماهية الانســـان قسم من أقسام الحيوان وكذلك الصـــاهل مع الحيوان يقومان ماهية الفرس وبالفصـــل القريب مـــع الجنس القريب تحدد ماهية الشىء وتعرف حقيقته •

ومن هذا نرى أن قيمة الفصل فى عملية الحد الحقيقى فهـــو احدى الصـــفات الجوهرية المقومة للشىء المعروف والفصل ما أمكن به تمييز النوع عما يشاركه فى الجنس تمييزاً حقيقيا •

الخـــاصة :

هى القول الذى لا يدل على ماهية الشىء وكان موجود له وحده وراجعا عليه فى الحمل • وهذا تعريف أرســـطو للخاصـــة وقد تعرف بتعريف آخر بأنهـــا ما صـــدق على الشىء فى جوب أى شىء هو فى عرضه — ومثلوا بقبول تعلم النحو أو الفقه أو الطب بالنسبة للانسان فمتى كان الانســـان موجودا فالقابل للتعلم للنحو موجـــود ويقـــال متى كان القابل للتعلم الفقه أو النحو موجودا كان الانســـان موجودا وعليه فلا يمكن لأحد أن يقـــول أن الخاصـــة يمكن أن توجد لغـــير ماهيته الخاصـــة وطبيعة الخاصـــة التمييز دون الدلالة على الماهية فالواقع انهـــا لا تدخل فى الحدود الحقيقية لأنهـــا ليست ذاتية للشىء المعروف ولا مقوما من مقومات ماهيته ولكن وظيفة الخاصة تظهر فى الرسوم دون الحدود لأن الرسوم من شأنها التمييز دون التحديد •

والخاصـــة : ليست مقصـــورة على الجنس فقط ولا على النوع فقط وانمـــا تكون لهما معـــا •

اقســـام الخاصـــة :

تنقسم الخاصة الى قســـمين :

١ ــ ملازمة ٠ ٢ ــ مفارقة ٠

فالخاصـــة الملازمة مثالها كون زوايا المثلث تساوى قائمـــين ، والضحك بالنسبة للانســـان عنـــد من يقـــول ان الضـــحك خاص به ومثال الخاصة المفـــارقة كالضحك بالفصل بالنسبة للانسان وكذا كل وصـــف من الأوصـــاف تكون خاصـــة بالشيء وللكنها لا تلازمه بل قد تفـــارقه ٠

العرض العـــام :

تعريف العرض العام هو المقـــول على كثيرين فى جواب أى شيء هو فى عرضه ومثاله : الجلوس والبياض ٠ المقايسات فى الأشـــياء مثل بيـــان أمر المذهبين فالجلوس والبياض ليس ملازما لشيء بعينه بل هو عارض ٠

اقســـام العرض :

مثال العرض الملازم المـــاشى بالقوة للانســـان ومثـــال العرض العام المفـــارق الماشى بالفعل بالنسبة للانسان ٠

الملاحظات فى دراسة الكليات

١ ــ أن أرسطو لم يعنى العنـــاية التامة بترتيب الكليات حسب ما يجب أن يســـير عليه المنطقى وخاصة نظرية الجمل التى تقوم على الجنس والنوع والخاصـــة والعرض العام والخاص ٠

٢ ــ كان هدف أرسطو من دراســـة هذه اللكيات ٠ التمييز بين

ما هو ذاتى وما هو عرضى من أجل تحديد العناصر الصالحة للأخذ بهــا فى الحــدود •

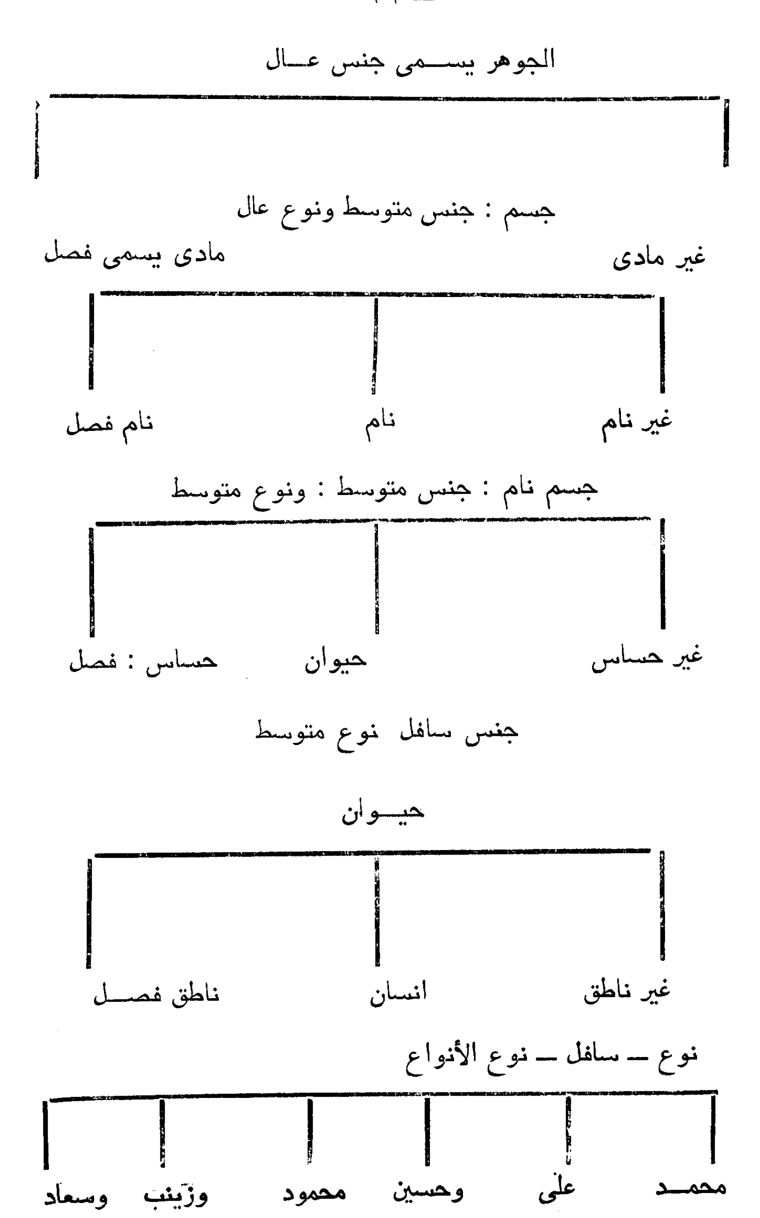
٣ — اهتم أرسطو بالذاتيات لأنها الكاشفة عن الحقيقة • وأيضا لاشتمالها على الصــفات الثابتة لها •

٤ — الواقع أن أرســطو عندما نظر الى الكليات نظر اليها على أســاس المقــوم والماصدق معــا وان التعرف والتضــيف عنــدما يقومان على وجهين ولعملية عقلية واحدة •

٥ — هناك من يرى أن أرسطو لم يعرف اللكيات الخمس ولم يذكره فى مؤلفــاته ويقــول الذى عرف الكليــات هو فرفويوس الصورى • والواقع خلاف ذلك حيث أن الكليات عرفها أرســطو وذكرها ازاء المبــاحث التى تتطلبهــا وعرفها باسم المحمولات ولكن الترتيب الموجود حاليا هو من عمل فرفريوس الصــورى فكــان له الفضل فى التنظيم المتقن فى هذا المجال • وليس بحق ما ذهب اليــه الذاهبون أن أرســطو لم يعرف الكليات الخمس والحقيقة ما بينا •

(ترتيب الجنس والنوع)

أولا : الجنس العالى : ويســمى جنس الأجناس — مثل الجوهر ويليه الجســم وهو بالنسبة للجوهر جنس متوسط وهو نوع عال • من حيث أن تحته الجســم النامى ، وهو نوع وجنس معا وذلك بالنظر الى ما فوقه الى ما تحته فاذا نظرنا الى ما الذى فوقه وهــو الجسم كان الجسم النامى أحد أنواعه : وهو نوع متوسط واذا نظرنا الى ما تحته وهو الحيوان كان جنســا متوســطا لأنه أعم منه وتحت الجسم النامى الحيوان وهو جنس لأنه ليس بعــده أجنــاس ونوع متوسط لوجود كلى يقــال على أقل منه وهو الانســان وهــو تحت الحيــوان « الانســان » ويســمى نوع الأنواع وبعضــــهم عرفه بالنــوع الســافل أى النــازل أو الأخير • يقال أعلا الشىء وأسفله وليس مقصودا به الاحتقــار كمــا يتبادر الى الذهن • ويمكن وضع شجرة مرتبة توضح العــلاقة بين الكليــات الخمس •


الجوهر يســـمى جنس عـــال
جسم : جنس متوسط ونوع عال
غير مادى
مادى يسمى فصل
غير نام
نام
نام فصل
جسم نام : جنس متوسط : ونوع متوسط
غير حساس
حيوان
حساس : فصل
جنس سافل نوع متوسط
حيـــوان
غير ناطق
انسان
ناطق فصـــل
نوع ــ سافل ــ نوع الأنواع
محمـــد
على
وحسين
محمود
وزينب
وسعاد

هذا ما يعرف في المنطق بشجرة فرفريوس الصورى الذى رتب ونظم الكليـــات الخمس كما تحدثنا عنه سابقا •

نسبة الألفـــاظ للمعانى — وأقســامها

أولا : التواطؤ : تعريفه — هو صدق المعنى الكلى الواحد على أفراده بالتســاوى من غير تفـــاوت : ولا فرق بين الكبير والصــغير والأحمر والأسود والذكر والأنثى الجميع يشتركون فى دلالة الحيوان الناطق عليهـــا : بالتســـاوى وانمـــا سمى معنى انسان متواطئا — وذلك أخــــذا من الاتفـــــاق وعــــدم التفـــاوت ولا يفوتنــــا هنـــا أن نقول التفـــاوت فى الكمالات الانسانية بحيث يكون أحدهم أذكى من الآخر أو اختص بأمر زائد عنـــه وعلى سائر البشر مثــــل الأنبياء وهذا الخـــارج عن مقومات ماهية وحقيقة الانســـان ، وهى الحيوانية والناطقيـــة التى أطلق عليها التساوى فى الصفات الذاتية •

٢ — التشاكك : تعريفه هو صـــدق المعنى الكلى الواحـــد على أفراده مع التفـــاوت ومثاله النـــور — فانه فى الشمس أقوى منه فى القمر • وفى المصـــباح الكهربى أقوى منـــه فى غيره والسبب فى أخذ النسبة لهذا الاسم التشاكك أو التشكيك باعتبار النـــاظر الى صدق المعنى على الأفراد يتشـــكك فى ذلك فانه اذا نظر الى أصل المعنى كانت من قبيل التواطؤ وان نظر الى الواقع وهو تفـــاوت الأفراد فى دلالة معنى اللفظ عليهـــا كان من قبيـــل الاشتراك فيحدث له : شـــك ومن أجل ذلك ســـميت النسبة بالتشـــكيك وسمى اللفظ الدال عليها بالمشـــكك •

الانفعال — مثل — مفهوم — مقطوع — يقـــال الـــدرس واللحم مقطوع بالســـكين •

دلالة المفهوم ودلالة الماصدق

لكل لفظ نوعان من الدلالة : لأنه اما ينظر اليه باعتبار انطباقه على ذاتيات المدلول ، ومميزاته التى عن طريقها نفهم حقيقته واما أننا

ننظر اليـه باعتبـار الأفراد التى يمكن أن ينطبق عليهـا أو يتدرج تحتها • مثـل لفظ انسـان • فانه يصـدق على محمد وخالد وسعاد والأبيض والأسـود وأيضـا يفهم منه الحيوان والناطق والصادق على الانسـان وبقية الأعراض والخواص التى تميز الانسان •

ولمـا كان هذا النوع من النسب بهذه الكيفية وهو صرف المعنى على أفراده مع التفـاوت والاختـلاف فمـا هى درجات الاختـلاف حينـئذ :

أولا : قد يكون الاختـلاف ناشـئا من أن صـدق المعنى على بعض الأفراد أولى منه فى البعض الآخر ، فاذا أطلقنـا لفظ الموجود مثلا فهو يطلق على كل كائن ولكن عنـد الدلالة على الموجود الثابت وهو الله سبحانه وتعالى تكون الدلالة أولى من دلالتـه على المطلـق الموجود الذى لا يكون ثابتـا •

ثانيـا : ويحدث الاختـلاف تارة من أن اطلاق هذا الاسـم على بعض الأفراد ينبغى أن يكـون أولا : ويكون فى بعضها الآخر ثانيا : فمثلا لفظ الموجود الذى مثلنـا له سابقا فهـو يسـتعمل ويطلق أولا فى وصـف الذات الالهيـة • فيقال الله موجود ويطلق فى الوصـف على غيره من الممكنـات فيقـال : محمـود موجـود — والسماء موجودة والعالم موجود • فالذى يدقق النظر يرى أن اطلاق هذا الاسـم على الذات الالهية • وجد أولا وذلك قبل اطلاقه على بعض الممكنات •

ويوجد فرق بين الأولوية واضـح لأن الأولوية تعنى الفرق فى اطلاق الاسـم ويقصـد به أنه فى بعضها أولى منه فى الآخر •

وأما الأولية فعمول فيها حسـاب الزمن بمعنى أن الاسم يطلق على بعض أفراده أولا بحيث لا يطلق على غيرها ثم يطلق على البعض الآخر بعـد ذلك •

ثالثا : مرة أخرى يقع الاختــلاف من اطلاق الاسم على بعض الأفراد أشـــد منه فى اطلاقه على البعض الآخر فمثلا لفــظ السرعة عندما يطلق على الطائرة فيراد أنه أشد منه سرعة فى القطار وأيضـا عندما يطلق على القطار قد يكون أشـــد منه فى السيارة وهكذا •• يكون الاختــلاف والتفــاوت •

رابعا : التبــاين وهو المعبر عنه بمعنى ألا يصدق معنى لفظ على معنى لفظ آخر وذلك كالتباين بين كل من الانســان والفرس والغزال وغيرها •

خامســا : الاشتراك : ومعناه هو صــدق اللفــظ الواحــد على معان كثيرة بحسب الوضع اللغوى كلفظ : العين فانه يدل على الحاسة الباصرة ويطلق على الجاسوس وغيرهمــا •

ســادسا الترادف : وهو تعدد اللفظ للمعنى الواحد وهو بعكس الاشتراك مثل : الأســد السبع ــ الغضنفر ــ الليث : فهذه الألفاظ تدل على مفهوم واحــد وهو الحيوان المفترس •

سابعا : التساوى وضابطه أن يتحد اللفظ مع لفظ آخر فى الماصدق ويختلفان فى المفهوم مثل : النسبة بين الكاتب والضــاحك « فانهمــا يتساويان فى كونهما من خواص الانســان » ويقع الاختلاف بينهما من حيث المفهوم اذ مفهوم الكتابة غير مفهوم الضحك •

ثامنــا : العموم والخصوص الوجهى : ومعنــاه : أن يجتمــع اللفظان فى مــادة وينفرد كل واحد فى مادة : أخرى مثل النســبة بين لانســان « والأبيض » فيجتمعان فى الانســان الأبيض وينفرد كل واحد فيمــا يختص به • مثل الجير والثلج فيخصان الأبيض •

تاسعا : العموم والخصوص المطلق : ومعنــاه أن يجتمع اللفظان فى مــادة وينفرد أحدهما فى مــادة أخرى مثل النسبة بين الانســان «والحيوان»فانهما يجتمعان فى محمد وحسين وعلى وينفرد الحيوان فى الفرس والغزال والجمل •

(الكلى والجزئى — والكلية والجزئية)

قد يقـع الحكم منـا : على مجمـوع الأفراد مثـل قولنـا : المصريون حفروا قنـاة السويس • والمصريون هزمـوا الأعـداء • ولا يقصد فى الحكم كل فرد بعينه بالفعل وانما هم مجتمعون صدر منهم هذا العمل • ويطلق هذا التعبير والحكم على ما يسمى بالكل • واذا قصد به أن كل فرد واقع عليه الحكم بذاته مثل كل نفس ذائقة الموت فى هذا المثال مراده به الكلية وهو أن الحكم انصـب على كل فرد بحيث لا يختلف من افراده الجزء وهو الذى يمكن أن يتركب منه مع غيره كل سواء وقع هذا فى الأمور الحسـية أم الأمور العقلية : مثل : قالب الطوب الذى يكون مع غيره الجدار •

والمراد بهـا اذا كان الحكم واقعا على بعض الأفراد سواء أكان ذلك فى حالة السلب أو الايجاب مثل بعض أشجار الحديقة مثمر • وبعض الفاكهة به ليس تفاحا فيكفى فيه القول : الطالب فاهم وبعض الطلاب فاهم •

الجزئى : هو اللفظ الذى على فرد واحـد أو على شىء واحـد : مثل محمد • وشجرة — القاهرة — الاسكندرية : ومعلوم أن أسماء المدن والأمكنة • والبلدان حدود جزئية • والسبب أن كل واحد منهـا لفظ واحد وفى نفس الوقت يدل على شىء واحد وبالتالى عرف المناطقة: الحد الجزئى بأنه الذى يمتنع صدقه على أكثر من واحد •

الكلى : يعرف الكلى بأنه الذى يمكن صرفه واطلاقه على أكثر من فرد واحد والسبب أن الكلى يشتمل على عدة صفات يمكن أن يشترك فيها أفراد كثيرين وذلك مثل انسـان فانه يصدق على صفتى الحيوانية والناطقية وهاتان الصـفتان يشترك فيهما الكثير من الأفراد فعلى سبيل المثال كلمة انسان تصدق وتشمل أفراد عدة وخاصة البشر والجميع يندرج تحت الناطقية والحيوان • وأيضـا كلمة حيوان تطلق وتصدق على الانسـان والغزال • وأيضا كل عام شـامل لأفراده مثل كتاب دون تحديد وشجرة وكلية •••• الخ •

ومن المعلوم أن الكلى اذا سبقه اشارة فانه ينقلب الى جزئى • مثل : هذا الانســـان ، هذه شجرة : هذا الكتاب والسبب أن معانيها تجددت بالاشـــارة اليه فأصبحت لا تطلق الا على شىء واحد وهــو المشـــار اليه •

والكلى أيضـــا اذا أطلق على أفراد كثـــيرة فانه لا يشـــترط أن تكون هـــذه الأفراد موجودة بالفعل فى الواقع الخـــارجى فمثـــلا : شريك البارى : كمـــا يقول أهل المنطق : مفهوم كلى لأنه صالح لأن ينطبق على الكثرة الا فى عالم التصورات الذهنية ومن قبيل هذا أيضا مفهوم اجتماع النقيضين فانه مفهوم كلى يقال على كل نقيضين وهكذا لا يشترط فى الحد الكلى أن تكون له أفراد خارجية بل : قد يكـــون كليـــا وليس له فرد موجود فى الوجود الخارجى ؟

وقد يكون كليـــا وله فرد واحد فقط ويستحيل أن له أفراد أخرى مثل مفهوم « الاله الحق » •

المفهوم والماصـــدق :

ومعلوم أن المفهوم والماصدق يمكن أن نلاحظ ذلك فى دلالة اللفظ الكلى المستعمل فى معنـــاه عنـــد المناطقة على نوعين فقط من الدلالة •

١ ــ دلالة المفهوم •

٢ ــ دلالة الماصدق •

دلالة المفهوم :

فأما دلالة هذا المفهوم فالمراد بهـــا دلالة اللفظ على الصـــفة الواحدة أو على الصـــفات المشتركة التى تنطبق على فئة محدودة معينـــة من الأفراد أو الأشـــياء ، فمثلا حين تسمع لفظ انسان فعنـــد ذلك تفهم من هـــذا اللفظ صـــفة معينـــة أو معنى كليـــا هو الحيـــاة والتفكير وأن هذا المعنى فى الواقع يطلق على مسميات عدة فى الخارج وأيضـــا عندما تســـمع لفظ جامعة فانك فى هذه اللحظة تفهم معنى كليـــا هو المكان الخاص الذى يحتوى على عدة كليـــات وبكل واحدة منها طلاب وأساتذة وأجهزة ادارية وهذه الدلالة تصدق عند المناطقة على المفهوم بمعنى دلالة اللفظ على معنـــاه الذى يفهم منه •

دلالة الماصدق :

تعريف الماصدق : فيعرف بأنه عدد الداخلين تحت المعنى الكلى أو الدلالة على جزئيات المعنى الكلى : التى يتحقق فيها مميزاته وذاته « ومثال ذلك دلالة لفظ الانسان » على ، محمد ، وخالد ، وحسين وسعاد ، وليلى ونحن سبق أن تعرضنا لهذا الموضوع ومثلنا له : وأيضا دلالة لفظ المثلث على الأفراد الممكنة التى تقوم على قاعدة وساقين : يلتقيان عند الرأس — ومن هذا يتضح لنا أن دلالة المفهوم تتجه — نحو الكيف .

وأما دلالة الماصدق تتجه نحو الكم . وبين كل من المفهوم والماصدق . نسبة وعليه فما هذه النسبة المناطقة يقررون أن النسبة بين المفهوم والماصدق ، تقوم على التناسب العكسى بمعنى أنه كلما زاد المفهوم نقص الماصدق وأيضا يعكس الأمر عند زيادة الماصدق يقل المفهوم . فمثلا اذا قيل ما لانسان وأردنا اطلاقه على الحيوان الناطق : فان مفهومه ينطبق على جميع الأفراد الذين يشملهم هذا المفهوم . واذا زدنا فى المفهوم قل الماصدق ، وذلك اذا أضفنا وصف أو أكثر فمثلا .

اذا قلنا عن الانسان أنه حيوان ناطق أزرق العينين وهكذا .

التعريف المنطقى :

ومن المعلوم أن الغاية من البحث فى التصورات المنطقية هو توضيح معانى الألفاظ توضيحا تصل به الى الغاية المرادة لك وهى الحد الصحيح وذلك لأن فهم الكلمة وتحديد معناها يعين على استخدامها وأيضا يساعد على التفاهم والتخاطب بين الناس جميعا ونقل الأفكار وتبادل الآراء . والمنافع فى شتى شئون الحياة .

ومن أجل ذلك كانت أهمية التعريف مفيدة لتحديد معانى الألفاظ والتعريف فى المنطق الصورى يراد به الوصول الى المفهوم وهو الغاية ، من علم التصورات ومن أجل هذا كانت الحاجة الى تحديد معانى الألفاظ التى وضعت للتفاهم والتعلم ، وعليه فيجب

بيـان هـذا التعريف وبيـان أقسـامه وشروطه ويطلق عليه التعريف أو القول الشـارح •

التعريف أو القول الشارح • يطلق معرفا ، قولا شارحا ومعنى معرفا أى أنه يعرف المخاطب حقيقة الشىء وكونه قولا فلأنه مركب وأما أنه شـارح فلأنه يشرح المـاهية • ويحلل المعنى اللفظى الكلى ويبين ويحـدد الصـفات الهامة التى يشترط فيهـا الأفراد وتصدق عليهم وبعض المناطقـة يقول عنه : ان التعريف ادراك معنـاه وفهمه لى وهو ما يلزم من تصوره تصور المعرف وله أنواع •

أنواع التعريف :

أنواع التعريف كثيرة ومتعـددة وتأخذ أشـكالا مختلفة نذكر منها ما يلى :

١ — التعريف بالاشـارة الى الشىء المراد تعريفه • مثل أن تقول لشخص لا يعرف دار الآثار المصرية هـذه دار الآثار مشـيرا اليهـا حالة رؤيتهـا •

وهذه الطريقة تفيد فى تعليم الصـغار والأطفال • ولهذه الطريقة عيوب منهـا خطـأ السـامع فى فهم الاشـارة فربمـا يفهم السامع أنك تشـير الى مكـان غير المكان المشـار اليه فيترتب عليه خطأ فى الفهم والادراك •

٢ — **ثانيا :** التعريف بالمثـال : مثل أن تشرح لشخص موضوعا أو تريد بيـان حقيقة معينـة وتقول له : من المعـادن ما هو سهل مطاوع لين يمكن تثنيه باليد وتقول له البعض يحتـاج الى تسـخين بالحرارة لأنه صلب وهكذا فعند ذلك يتضح عنده ما كان غامضـا عنده من قبـل بهذا المثـال •

٣ — **ثالثا :** التعريف بلفظ مرادف مثل بيـان اللفظ وشرحه بلفظ آخر أشـهر منه وأكثر استعمالا ويطلق عليه المرادف كأن تطلق لفظ الغضنفر على الأسـد — والبر للقمح ويسمى هذا من قبيل التفسير اللغوى والتعريف اللفظى •

٤ — **رابعا** : التعـريف : يشرح ويوضـــح حقيقـة المعـرف وهو ما يفيد تصـوره بالحقيقـة والكنه وأيضـا يقال عنه ما يقتضى من تصوره تصور الشىء وامتيازه عن جميع ما عداه .

(أقســام التعريف الحقيقى)

ينقسم التعريف الحقيقى الى اعتبارين :

١ — باعتبار الماهية التى يراد تعريفها .

٢ — باعتبار الأجزاء التى يتركب منها .

أقسام التعريف الحقيقى باعتبار الماهية التى يراد تعريفها . ينقسم بهـذا الاعتبار الى قســمين :

١ — تعريف حقيقى بحسب الاسم ويطلق عليه التعريف الاسمى وهو ما كان للمــاهية التى لم يعلم وجودها . ولم تعلم . حقيقتها . سواء كانت موجودة بالفعل فى الواقعولم تعلم حقيقتها ولا وجودها .

فمثال الأول : تعاريف العلوم : ومثـال الثـانى : (العنقـاء والغـول) .

التعريف الحقيقى : وذلك بحسب الحقيقة ويطلق عليه ذلك فى مقـابل التعريف الاســمى ومثاله فى تعريف الانسان ، بأنه حيـوان ناطق ومعلوم أن هـذا التعريف يطلق على الأشـياء الموجودة بالفعل وهو يقع جوابا ، الماهية الحقيقة . هذا هو التقسيم الأول للتعريف .

أما التقســيم الثانى : باعتبار الأجزاء التى يتركب منها .

ينقسم التعريف بهذا الاعتبار الى :

١ — حـد .

٢ — رسم .

وكل منهما : ينقسم الى تام وناقص فتكون الأقسام الأربعة : ووجه انحصار التعريف اما أن يكون بالذاتيان . جميعا فهو الحـد

التام • وأما أن يكون ببعض الذاتيات وهو الحـد النـاقص واذا كان بالذاتيات والعرضيات فهو الرسم التام : وأما أن يكون بالعرضيات فقط وهو الرسم الناقص •

بيـان الاقسـام

١ ــ **الحد التام** :وهو ما تركب من الجنس والفصل القربين مثل الانسان بالحيوان الناطق • وأيضـا تعريف الحيوان بأنه جسم نامى حساس • متحرك بالارادة : فالحيوان جنس قريب للانسـان وناطق فصل قريب له • وكونه حـدا لأنه فى اللغـة بمعنى المنـع ، فهو يمنع دخول أفرادا آخرين تحته •

٢ ــ **الحد الناقص** :وهو ما كان بالفصل القريب وحده أو معه الجنس البعيد : مثل تعريف الانسان بالناطق فقط أو مع الجنس البعيد مثل : تعريفه بالجسم الناطق •

٣ ــ **الرسم التام** : وهو ما تركب من الجنس القريب والخاصة مثل تعريف الانسـان بالحيوان الضاحك ، وانمـا سمى رسما لأن برسم الشيء وأثره وسمى تاما لأنه يشبه الحد التام • من حيث أنه وضـع فيه الجنس القريب • ثم قيـد بالخاصـة التى هى أمر من أن يختص بالمعرف •

٤ ــ **الرسم اللانقص** : وهم ما كان بالخاصـة وحدها أو بهـا معها الجنس البعيـد مثل تعريف الانسـان بالضـاحك أو الكتاب أو بأنه جسـم ضـاحك وجسم كاتب وانمـا سمى ناقصـا فلأن بعض أجزاء الرسم التام حذف منه •

وبعد هذا يتضح لنـا أن الذى يدخل فى التعريف من الكليات الخمسة الجنس ــ والفصل ــ والخاصة) أما النوع والعرض العام فلا يدخلان التعريف : ثم نذكر شروط التعريف الواجب توافرها لدى المناطقـة شروط التعريف : يشترط فى التعريف الحقيقى الذى يشرح ويوضح الماهية شروطا هى : أولا : التعريف بالمساوى ــ بالأوضـح والأجلى يجب ألا يشتمل التعريف على سـلب متى أمكن أن يكـون بالايجاب شرح هذه الشروط الثلاثة •

الأول : وهو أن يكـــون التعريف مســاويا للمعرف فى الماصدق وهو أن يكون التعريف جامعا مانعـــا مثل الانسان حيوان ناطق ، وكان هذا التعريف ويقال له المنعكس ، بمنى أنه كلمـــا وجد الانســـان وجد الحيوان الناطق فاذا عرف الانسان بأنه — حيوان كاتب فانه غير جامع ولا مانع • وعليه فلا يجوز التعريف بالاثم مثل تعريف المثلث بأنه ســطح مستو التعريف بالأخص من المعرف مثل تعريف الانســـان بأنه حيـــوان كاتب أو الحيوان بأنه ناطق • التعريف بالمباين للماهيـــة فانه لا يعرفها لعدم الصـــدق من الجانبين فلا يكون مانعا ، مثل تعريف الذهب بأنه جسم نام •

٢ — **الشرط الثانى** : أن يكون التعريف أو ضـــح وأجلى معرفة من المعرف ومعنى كونه أجل منه أى أظهر منه عند السامع لأن المقصود منه افادة تصوره وعليه فلا يجوز التعريف بالأمور الآتية •

١ — **المساوى معرفة** : مثل تعريف الحركة بأنها ما ليس بسكون وتعريف الســـكون بأنه ما ليس بحركة لأن الحركة والسكون متساويان فى المعرفة والجهالة فان من عرف واحد منهـــا عرف الثانى • وانما قلنا لا يجوز التعريف بالمســـاوى لأن التعريف بحسب أن يكون أقدم من المعرف وما يساوى الشىء فى المعرفة والجهالة لا يكون أقدم منه •

وأيضا لا يجوز التعريف بالأمر الخفى مثـــل تعـــريف النـــــار بأنها جوهر يشبه النفس فى اللطافة — والمقصود بالنار الحارة السارية فى الحر ولأن النفس أخفى معرفة من النار •

٣ — ولا يجوز التعريف بما يتوقف على ما يستلزم المحال مثل الدور الحالى مثل تعريف العلم بأنه انكشـــاف المعلوم فالمعلوم متوقف على العلم استقامة منـــه •

٤ — وأيضا لا يجوز التعريف بالمشترك للفظى الذى لم يبين المراد منه ولا بالمجـــاز الخالى من القرينة ، الذى لم يعلم معنـــاه لأن هذه كلهـــا أخفى معرفة بالمعروف وذلك مثل : تعريف الخبز بأنه مـــادة الحيـــاة وتعريف العالم بأنه بحر زاخر ولا يجوز التعـــريف

بالمتضايفين مثل تعريف الأب ما له ابن فهذه التعريفات ليست أوضح من المعرف •

٣ — الشرط الثالث : يجب ألا يشتمل التعريف على سلب متى أمكن أن يكون بالايجاب مثل تعريف الشيء بضـــده أو نقيضه فتعرف الظلم بأنه غير العدل والبخل بأنه عدم الانفـــاق بأن مثل هذا التعريف يشـــبه التعريف الدائرى وهو باطل ولكن لا بأس من التعريف بالسلب اذ كان المعرف نفسه فيه معنى الســـلب مثل تعريف العاص بأنه غـــير المطيع أو الكـــافر بأن الذى لا يؤمن بالله أو العمى بأنه عدم البصر أو الصم بأنه عدم الســـمع •

(التعريف اللفظى)

التعريف اللفظى هو ما يقال لاحضار صورة حاصلة من قبـــــل والرض منه الالتفـــات الى ما كان حاصلا لا تحصيله وهو تفسير لفظ بلفظ أشـــهر منه ســـواء كان مركبا مثل الخلاء فهو بعـــد موهوم أو مفردا مثل البر القمح • وسواء كان أعم أو أخص أو ماديا •

ولقد اختلف فى افادة التعـــريف اللفظى التصور أو التصـــديق والواقع أنه يفيد التصور والتصديق مثل أن تقول الغضنفر •الأسد • وكون المعنى حاصـــلا من قبل أن لا ينافى أنه تصـــور وعليه فهو مفيد للتصـــور •

الفصل الثانى : القضايا وأحكامها :

فيمـــا سبق عرفنـــا أن المنطق هو الآلة التى يمكن أن نصـــل عن طريقها الى المجهول التصورى أو الى المجهول التصديقى وطريق ذلك هو الألفـــاظ ودلالتها وعلاقتها — والتعريف مر بحثه وبيان الحاجة اليه وهو يبين لنـــا المجهول التصورى ويعتبر المبحث الرئيسى فى التصـــورات •

وقد قدمنـــا الحديث عن التصورات ومقاصدها ••

أما النوع الثانى : وهو ما يوصل الى المجهول تصديقى بطريقة العبـــارات والمعـــانى ولهـــا مباحث •

المبحث الأول المبــادىء والمبحث الثانى : فى المقاصد وســوف نتعرض للبحث الأول وذلك لتوقف الثانى عليها • فالمبادىء هى القضايا وأحكامهــا •

تعريف القضية : فى اللغة مأخوذة من القضاء بمعنى للحكــم — قال تعالى : « **وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا** » والمراد حكم : وانمــا أخذت عنه لأنها تتضمن الحكم الذى هو النسبة بين الطرفين فهى تتركب من محكوم ومحكوم عليه ونسبة ومن أجل ذلك وقع حكم فيها فســميت قضـــية وهى فعيلة بمعنى مفعــولة والمراد مقضى فيها أىأنها بمعنى فاعلهوالمراد قاضيةعلىطريقالاسناد والمجازى • والقضية قول : أما ملفوظ به وهى الجملة الخبرية المتحدثة عن الواقع مثل : الشمس طالعــة • فهى لمطابقتها الواقع أو عــدم مطابقتها للواقع فتكــون غير صــادقة لأن شأن الحكاية ان توصف بالمطابقة للواقع وعدمها وهذا هو احتمال الصــدق والكذب الذى هو مفهوم الخبر أو تكــون معقولة وهى المعنى المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية وعليه فالقضية : تعرف (بأنهــا قول يحتمل الصــدق والكذب لذاته ويصح أن يوصــف القائل بأنه صــادق أو كاذب ومعلوم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يطلق عليه من حيث •

١ — اشتماله على الحكم : قضية •

٢ — ومن حيث افادته للحكم اخبارا •

٢ — ومن حيث احتماله للصــدق والكذب خبرا •

٤ — ومن حيث كونه جزاء من الدليل مقدمة •

٥ — ومن حيث كونه يطلب الدليل مطلوبات •

٦ — ومن حيث كونه يحصل بالدليل نتيجة •

٧ — ومن حيث كونه يســأل عنه مسألة •

٨ — ومن حيث كونه يفتقر الى دليل دعوى •

٩ — ومن حيث كونه محلا للبحث مبحثا •

أجزاء القضــية الحملية :

القضية الحملية ثلاثة أجزاء :

١ — المحكوم عليه ويطلق موضوعا وهو المتقدم فى الرتبــة وان تأخر لفظــا ويصــدق على المبتدأ — والفاعل ونائبه وهذا الاطلاق عنــد الحاجة : مثل محمد عالم — وقام الولد وانما سمى المحكــوم عليه موضوعا • لأنه وضع ليتصف بشىء أو ليحمل عليه شىء آخر • وعند أهل البلاغة يسمى المســند اليه •

٢ — المحكوم به ويطلق المنــاطقة عليــه محمــولا ، ويأتى فى الترتيب بعد الموضــوع متأخرا عنه وان حدث له التقــدم لفظــا ، ويصــدق عليه عنــد النحاة بالخبر والفعل ومثاله • محمود عالم وانما سمى المحمول محمولا لأنه يحمل على الموضوع فهو يرفع عليه وتنسب القضية وتتم به الفائدة ويطلق عليه المسند عند البلغــاء •

٣ — النسبة : (وهى الحكم) وهى عبارة عن الارتباط الحاصل بين الموضوع والمجهول ويطلق عليهــا الرابطة ولهــا لفظ يدل عليها فاذا صرح به تكــون القضــية ثلاثية مثل : محمد هو قائم وهو عبارة عن الضــمير وهو رابطة غير زمانية وتارة تكون الرابطة زمانية مثل محمد كان ذكيــا وتارة لا يصرح بالرابطة وتحذف اكتفاء عنــــه بحركات الاعراب وفى هذه الحالة تسمى القضــية ثنائية • وعلى ذلك فكل موضوع أو مجمول فى القضية ســواء كان كليــا أو جزئيــا له ناحيتان أو دلالتان هما المفهوم والماصدق •

المفهوم والماصدق :

أولا : المفهوم : وهو ما يشيره اللفظ فى العقل من معان وصور ذهنية ويقــال له وهو عبــارة عن دلالة اللفظ على المعنى المقصــود الذى وضع اللفظ باذئه وجعل اللفظ دالا عليه ومشيرا اليه • مثــاله انســان) فانهــا تدل على الحيــوان الناطق — وأيضــا كلمــة معدن فانهــا تدل على أنه موصــل جيــد للحرارة وعليه فالــذات واحدة والعبــارت مختلفة فى التعبير والقول عند المناطقــة هو المركب مطلقا ســواء كان ملفوظا مثل قولك محمد عالم — أو معقولا كمــا اذا

أرددت نفس المثال فى نفسك ولم تتلفظ به وتسمى والحالة هذه بالقضية المعقولة وهى الأصل لأن القضية الملفوظة عن تعبير وترجمة للمعنى المعقول .

والقول أيضا : يشمل المركبات التامة الانشائية والخبرية أو الاضافية أو التقييدية وغيرها .

ومعنى احتماله الصدق والكذب هو التجويز العقلى وهذا قيد يخرج الأمر والنهى والاستفهام والسؤال . فهذه جميعا ليس فيها احتمال للصدق أو الكذب وانما هى تقيد بالفعل المراد منها بدون دليل وعليه لا يحكم على هذه الأشياء ولا يطلق عليها اسم القضية وأيضا قولنا لذاته قيد آخر يدخل به المركبات التامة المقطوع بصدقها مثل اخبار الله تعالى واخبار رسوله والأمور البديهية مثل : السماء فوقنا — والأرض تحتنا — والواحد نصف الاثنين وهذا القيد يدخل الاخبار المقطوع بكذبها من أمثال قول مسيلمة الكذاب أنا نبى ومثل البديهيات المقطوع بكذبها كقولك الواحد نصف الأربعة فجميع هذه محتمل للصدق والكذب بحسب ذاته بغض النظر عن القائل والواقع معلوم أن القضية اما أن تكون صادقة أو كاذبة ويترتب على ذلك القول المشكوك فيه من حيث الصدق والكذب :

القضية المشكوكة :

قلنا سابقا أن النسبة بين طرفى القضية هى اما أن تكون صادقة أو كاذبة وأمر ثالث هو المشكوك فى صدقه وكذبه .

وعلى هذا فان القضية المشكوك فيها داخلة فى تعريف القضية ويرى بعض المناطقة أن القضية المشكوك فيها فليس فيها حكم فهى عارية عنه لأن الشاك متردد فلا حكم عنده وأجيب بأن الحكم يطلق ويراد به النسبة الحكمية واقعية أو غير واقعية . ويطلق الحكم ويراد به النسبة الكلامية وهو الارتباط الخاص بين طرف القضية : وعلى هذا فالقضية الخبرية المشكوكة لا يوجد فيها حكم بالمعنى الأول ويوجد فيها حكم بالمعنى الثانى وهو

المطلوب لأنه يحتمل الصدق والكذب فتكون داخلة فى التعريف عنـد جمهور المناطقة .

أقسام القضية :

تنقسم القضية الى :

١ ـ حملية .   ٢ ـ شرطية .

القضية الحملية : وهى ما حكم فيها بثبوت شىء أو نفيه عنـه مثل : محمد فاهم أو محمد ليس بفـاهم ، فقـد حكمنـا فى الأولى بثبوت الفهم لمحمد وفى الثانية بنفى الحكم عن محمد والأولى يطلـق عليهـا موجهـة .

والثانية : يصدق عليها سالبة وانمـا سميت حملية لما بين طرفها من حمل الثانى على الأول طرفا القضية الحملية اما أن يكون مفردين بالفعل مثل المثال السـابق أو بالقوة مثل كقولهم الحيوان النـاطق ينقل قدميه فهـذا المثال فى قوة قولنا الانسان ماشى . فهذا المثال مفرد بالقوة أو العكس :

القضـية الشرطية :

تعريفها : وهى التى يحكم فيها بالتلازم أو بنفيه مثالها أن كانت : الشمس طالعـة فالنهـار موجود فهنـا قد حكمنا بالتلازم بين طلوع الشمس ووجود النهـار ومثل قولنـا اما أن يكـون العـدد زوجا أو فردا فقـد حكمنا بالتنافى والعناد بين زوجية وفردية العدد وسوف نتكلم عن الشرطية بالتفصيل فى موضعه .

والمناطقة يطلقون على هذا المعنى المراد والمقصود من اللفظ وهى مجموع الصـفات الدالة على المفهوم .

وعليه فتكون الصـفات هى مفهوم اللفظ .

٢ ـ ثانيا : الماصدق :

وهو عبـارة عن دلالة اللفظ على الفرد أو الأفراد الذين يطلـق عليهم ويصدق على كل واحد فيهم وهذه هى دلالة الماصـدق ونفس

الأفراد يسمون الصدق اللفظ — مثل انسان — ومعدن أيضا : فأن ما صدق الانسان هو محمد وبكر وخالد ، وزينب وهدى وكذا المعدن فانه — يصدق على النحاس والفضة والذهب والرصاص والقصدير .

العلاقة : بين المفهوم والماصدق :

من المعلوم أن المفهوم هو المعنى الذى يشرح ويبين صفات اللفظ ومعناه الذى يدل عليه وأن الماصدق هو الأفراد الذين يصدق عليهم اللفظ ذاته . وعليه فتوجد صلة بين المفهوم والماصدق ويعبر عنها بالرابطة أو العلاقة أو الصلة فمثلا اذا قلنا انسان وأردنا منه الحيوان الناطق فالمفهوم غير المحصور بعدد وهذا هو المفهوم فاذا زدنا قيدا عليه وقلنا الانسان حيوان ناطق متعلم ، فهذا تكون المتعارف عليهم هذا المفهوم تجعل الماصدق أقل والعكس صحيح ويلزم من زيادة الصفات والقيود فى التعريف النقص فى الماصدق والنقص فى المفهوم قد يرد فى الماصدق .

أقسام القضية الحملية :

تنقسم القضية باعتبار كيفية الحكم فيها الى قسمين :

١ — موجبة وهى ما كان الحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع مثل :

محمد كاتب وعلى شجاع . فهنا حكمنا بثبوت الكتابة لمحمد ولشجاعة على .

٢ — سالبة :وهى ما كان الحكم فيها سلب المحمول للموضوع أو هى التى حكم فيها بانتفاء ثبوت المحمول للموضوع فنقول ليس المجد كسولا ، وليس الشجاع جبانا حكمنا على المجد بعدم الكسل وعلى الشجاع بعدم الجبن .

تقسيم القضية الحملية باعتبار الموضوع : ويقال له المحكوم عليه .

تنقسم هذه القضية الى خمسة أقسام :

١ — شخصية .

٢ — كلية ٠　　　　٣ — جزئية ٠
٤ — مهملة ٠　　　　٥ — وطبيعية ٠

واليك شرح هذه القضـــايا :

١ — **القضية الشخصية** : وهى التى يكون موضوعها شخصـــا معينـــا : مثل : محمد ومجدى وابراهيم ليس بكاتب وتسمى شخصية ومخصوصة لأن موضوعها مشخص ومخصوصة معنية لأن موضـــوعها مخصـــوص ومعين ٠

٢ — **القضية الكلية** : وهى التى يكون موضوعها كليا وقد حكـــم فيهـــا على جميع الأفراد على وجه الاحاطة والشـــمول مثل كل مكلف مأمور بطاعة الله تعالى : ولا شىء من الذهب بفضة ولا واحدة من الانسان بحجر وانما سميت هذه القضية كليـــة لأن الحكـــم فيهـــا على كافة الأفراد ٠

٣ — الجزئية : وهى القضية التى يكون موضوعها كليـــا ٠ وقد حكم فيها على بعض الأفراد مثالها — بعض الحيوان انسان — وبعض الزهر ليس يورد ٠ وســـميت جزئية لأن الحكم فيهـــا عن بعض الأفراد وليس على الجميع ٠

٤ — **القضية المهملة** : وهى التى يكون موضوعها كليـــا وحكم فيها على الأفراد دون بيـــان الكمية لا كلا ولا جزءا مثل الانســـــان يرقى للتعلم والمعـــدن يتمـــدد بالحرارة ومثل الحيوان ليس يشجر والذهب ليس برصـــاص ٠

٥ — **القضية الطبيعية** : وهى ما كان موضوعها كليا ولم يحكم فيها على لأفراد بل الحكم فيهـــا على الماهية والطبيعة بقطـــع النظر عن الأفراد : مثل : الانســـان نوع والحيـــوان جنس ٠ والضاحك خاصة والماشى عرض عام ٠ وأيضـــا مثل الحيـــوان ليس بفصل والانسان ليس بخاصـــة وانمـــا سميت طبيعية نسبة الى الطبيعـــة التى هى الماهية والحقيقة ومن أجل ذلك كان استعمالها قليلا عند المناطقة وانما ذكرت تميما للفـــائدة وبيان الأقســـام ٠

وعليه فتكون الأقسام المطلوبة فى المنطق أربعة وهى : الجزئية : والكلية والمهملة والشخصية وكل منها أما موجبة أو سالبة فتكون جملة القضايا ثمانية والمناطقة يعتبرون القضية الشخصية فى قوة الكلية وفى حكمها لأنها تقع كبرى فى الشكل الأول الذى يشترطون فيه كلية الكبرى • وأيضا اعتبروا المهملة فى حكم الجزئية لتلازمها معها فكلما حكمنا على الأفراد مع عدم بيان كميتها الذى هو معنى المهملة تحقق الحكم على بعض الأفراد الذى هو معنى الجزئية •

وكلما حكمنا على البعض الذى هو معنى الجزئية تحقق الحكم على الأفراد وهو معنى المهملة مثل بعض النبات ورد فهذه قضية جزئية قد حكمنا فيها على بعض الأفراد والحكم على بعض الأفراد من غير احاطة وشمول وهو معنى المهملة • وعليه فالقضايا المعتبرة فى المنطق هى الكلية والجزئية سالبة كانت أو موجبة فتكون الأقسام هى :

١ — موجبة كلية ويرمز اليها — مج مثل كل ذهب معدن •

٢ — موجبة جزئية ويرمز اليها مج مثل بعض المعدن ذهب •

٣ — سالبة كلية ويرمز اليها سك مثل لا شىء من الذهب بفضة •

٤ — سالبة جزئية ويرمز اليها سج مثل ليس بعض النبات ورد •

(السور وأقسامه)

لكل قضية من القضايا سورا يحدد ويبين كمية الأفراد الذين وقع عليهم الحكم وهو عبارة عن اللفظ الذى يدل على بيان كمية الأفراد ويسمى سورا لأنه مثل سور المدينة والقضية التى يذكر فيها السور تسمى مسورة ومحصورة • وهو على أربعة أقسام :

أقســام السور :

١ — **سور الايجاب الكلى :** وهو ما يدل على احــاطة جميـــع الأفراد اثباتا وله ألفاظ — هى — كل وجميع وعامة وكافة وغـــيرها مما يدل على الاحاطة والشمول والاستغراق •

٢ — **سور السلب الكلى :** وهو ما يدل على نفى الثبوت المحمول عن جميع أفراد الموضوع وألفاظه — هى لا شىء ، ولا حد ،ولا ديار وكل نكرة فى سياق النفى •

٣ — **سور الايجاب الجزئى :** وهو ما يدل على أن الحكم بالثبوت انمـــا هو لبعض الأفراد وألفاظه هى : بعض وواحد واثنين ، وثلاثة وكل ما يدل على الجزئية مثل معظم وكثير وقليل •

٤ — **سور السلب الجزئى :** وهو ما يدل على نفى الثبوت عن بعض أفراد الموضوع وألفاظه : ليس بعض — وبعض ليس — وليس كل — وشبه ذلك مثل ليس كل حيوان انســـان •

الفرق بين السالبة والجزئية :

عرفنـــا فيما سبق سور السالبة الجزئية وهو ليس بعض وبعض ليس — وليس كل — وكل ليس • ويتضح الفرق بين هذه الألفـــاظ عند بيـــان العلاقة بينهمـــا أولا : علاقة (ليس كل) بكل من (ليس بعض وبعض ليس) العكس • لأن مدلول ليس كل — هو رفع الايجاب الكلى للمطابقـــة ومدلول ليس بعض وبعض ليس هو السلب الجزئى بالمطابقة ••

والعلاقة هنـــا : التلازم « وبيان ذلك أن ليس كل تدل على رفع الايجاب الكلى بالمطابقة والسلب الجزئى الذى هو مدلول بعض ليس وليس بعض استلزاما له • فمثلا اذا قلت كل طالب فى المدرج فاهم • فقد حكمنا هنـــا على جميع الأفراد بالفهم أما اذا قلت : ليس كل طالب

فى المدرج فاهم : فهنـــا رفعنا بليس كل الايجاب عن الكل وهذا الرفع تحته أمران •

١ — رفع الايجاب عن كل فرد (وهو سلب كلى) •

٢ — رفع الايجاب عن البعض واتباعه للبعض الآخر « وهـــو سلب كلى » • وعلى كلا النقيضين يلزم السلب الجزئى •

بيان أن ليس بعض وبعض ليس يدلان على الســـلب الجـــزئى بالمطابقـــة وعلى الايجاب الكلى الذى هو مدلول ليس كل بالالتزام لأن ليس بعض وأختها تفيد أن السلب الجزئى صراحة وهو سلب الحكـــم عن البعض للتصريح به • وهمـــا يدلان على رفع الايجـــاب الكلى لأن مدلول ليس كل التزاما له • ولأنه اذا لم يفعل سلب الحكم عن البعض ومن هنـــا تعرف أن : ليس بعض وبعض ليس يدلان على ما يدل على ليس كل استلزاما •

علاقة : ليس بعض : (ب) بعض ليس) مثل ليس بعض النبات مثمر فقـــد قصـــد بذلك سلب القضـــية : فكأنك قلت لا ثمر للبعض من النبات بنـــاء على أن البعض غير معين وقد وقع فى سياق النفى والنكرة فى ســـياق النفى تعم •

٢ — أما بعض ليس فلا تفيده الا السلب الجزئى لتأخر السلب عن البعض فلا تفيد عمـــوما ولا ســـلبا للقضـــية : وأيضـــا أن بعض ليس قد يراد بهـــا الايجاب المعدول لا السلب فاذا قلت بعض الحيوان ليس هو بانســـان فقد جعل حرف السلب جزءا من أحد طرفى القضية فجعلها معدولة •

تقسيم القضية الحملية باعتبار وجود موضوعها :

تنقســـم القضـــية الحملية بهـــذا الاعتبـــار الى ثلاثة أقســـام هى :

١ — **حقيقية** : وهى ما حكم فيهـــا على أفراد الموضوع مطلقا

سواء وجدت فى الخارج أم لا — فان كانت موجودة فى الخارج وقع الحكم على أفرادها الموجودة وعلى أفرادها المقدرة الوجود الممكنة : مثل : كل معـــدن يتمـــدد بالحرارة فان صفات الحكم يشتمل جميع أفراد المعدن الموجودة فعـــلا منهـــا وما سيوجد والمقدرة الوجـــود وان كانت الأفراد معدومة الوجود وقع الحكم على الأفراد المقدرة الوجود — مثل كل عنقـــاء طائر أى كل ما قدر وجوده من العنقـــاء عند وجوده يكون طائرا وانمـــا سميت هذه القضية حقيقة ، لأن المحكوم عليه فيها الأفراد المقدرة الوجود وبقطع النظر عن وجودها بالفعل .

٢ — **خارجية** : وهى ما حكم فيها على الأفراد الموجودة فى الخارج حال الحكم قولا مثل كل طالب فى الكلية يدرس المنطق والمقصود كل طالب موجود ومقيـــد بالفعل فى الكلية ومنتظم فى الدراسة وأيضـــا مثل كل مهنـــدس متعلم على تقدير أن كل ما صدق عليه مهنـــدس فى الخارج .

فهو محكوم عليه بالتعلم ، فلا يشترط فى الخارجية أن تكـــون أفرادها متصـــفة بوصـــف الموضوع حال الحكم بل المهم أن تكـــون أفرادها موجودة فى الخـــارج وتتصـــف بوصـــف الموضوع فى وقت سواء كان قبل الحكم أو حاله أو بعده فمثلا اذا قلنـــا كل نائم مستيقظ. وقصدت أفراد النائم — مطلقا كانت قضية خارجية وسميت خارجيـــة وذلك لوجود أفراد الموضوع فيها خارجا .

٣ — **القضية الذهنية** :

القضايا الذهنية هى القضايا التى يســـتحيل وجـــود أفراد الموضوعات فى الخارج لا فعلا ولا تقديرا مثل — شريك البارى معدوم ومثل قولنـــا كل ممتنع معدوم وانمـــا سميت هذه بالذهنية وذلك بسبب عدم وجود لموضوعها الا فى الذهن فقط ..

خلاصة القول : أن القضايا على ثلاثة أنواع :

١ — **حقيقية** : وهى ما حكم فيهـــا على الأفراد الموجـــودة فى الخارج والمقدرة الوجود .

٢ — **القضية الخارجية :** وهى ما حكم فيها على الأفراد الموجودة فى الخارج فعــلا •

٣ — **القضية الذهنية :** وهى ما حكم فيها على أفراد ولا وجود لهم فى الخارج لا قولا ولا فعلا • وهنــاك فارق بين هذه القضايا • واضح حيث أنه اذا وقع الحكم على الأفراد الموجودين خارجا كانت خارجية مثل كل طالب يحضر فى الكلية ولا يغيب عنها يأخذ مكافأة أو اعانة • هذا العام • فهــذا الحكم منصب على أفراد الطلاب ومنحصر فى الوجوديين •

وان كان الحكم على أفراد الموضوع غير الموجودين فى الخارج كانت حقيقة مثل كل عنقاء طائر •

وان كانت الحكم على الأفراد الموجودين خارجا وغير الموجودين صــدقت الخارجية والحقيقية وعلى هذا فانه يوجد بين القضــــية الخارجية والقضــية الحقيقية عموم وخصوص من وجه •

العدول والتحصيل :

تقدم أن القضية الحملية تكون موجبة وسالبة وأن السالبة : هى ما وقع الحكم فيهــا على المحمول وأنه ليس هو الموضوع ويقــال لهــا بتعريف آخر وهى ما كان فيهــا أداة سلب قصــد بهــا • نفى الارتباط بين الموضوع والمحمول ولكن اذا كان حرف السلب مراد العدول به بدور ووضعه وجعل جزءا من أحد طرفى القضية أو منهمــا وفى هذه الحالة تســمى القضية معدولة • وهى اما معدولة الموضوع مثل غير المجتهد يحب الكســل • وأما معدولة المحمول مثل النبــات لا حجرا ، وأما معدولة — الطرفين مثل : غير الانسان غير ناطق — أما اذا لم يجعل حرف السلب جزءا منهــا تكون القضية • والحالة هذه محصلة سواء كانت سالبة أو موجبة وعلى هذا فالقضــية الحملية تنقسم من حيث هذا الاعتبار الى قســمين — معدولة — ومحصلة •

١ — **القضية المعدولة :** هى التى جعل حرف السالب جزءا منها سواء جعل فى الطرف الأول أم فى الطرف الثانى أو فيهما معافان كان حرف السلب جزءا من الموضوع سميت معدولة الموضوع وان جعـل جزءا من المحمول سميت معدولة المحمول وان جعل جزءا من المحمول والموضـوع سميت القضية معدولة الطرفين •

وانمـا سميت القضية معدولة لأن حرف السلب قد عدل به عن موضـعه •

وكان حقه أن يدخل على القضـية ويفصل بين الموضوع والمحمول لكنه عدل به عن ذلك • وجعل جزءا من أحد طرفى القضية •

٢ — القضية المحصلة :

فالقضـية المحصلة هى التى لم يجعل حرف السلب جزءا من أحد طرفيها مثل : كل انسـان حيوان ، فى حالة الايجاب ومثل : لا شىء من الذهب بفضـة فى حالة السلب • وانمـا سميت محصلة لأن معنى كل من طرفيها محصل ألوجـود وعلى ذلك يمكننـا حصر القضـايا المحصلة والمعدولة فيمـا يأتى :

١ — موجبة معدولة الموضوع • مثل غير المتنفس جماد •

٢ — سالبة معدولة الموضوع • مثل : لا شىء غير الانسـان مفكـر •

٣ — موجبة معدولة المحمول — مثل المجتهد غير متكامل •

٤ — سالبة معدولة المحمول — مثل — لا شىء من المعدن غـير متمدد بالحرارة •

٥ — موجبة معدولة الطرفين — مثل كل ما لا انسان ناطق •

٦ — سالبة معدولة الطرفين — مثل : لا شىء من اللا حيوان بلا جمـال •

٧ — موجبة محصلة مثل — كل انسان ناطق •

٨ — سالبة محصلة — مثل — على ليس عالما •

الفرق بين المحصلة والمعدولة :

بالمقارنة بين هذه القضايا المحصلة والمعدولة نرى أنه لا يوجد اشتباه بينهمـا الا فى قضيتين فقط وهمـا السالبة المحصلة والموجبة معدولة المحمول والسبب فى ذلك أن فى كل قضية منهما سلبا واحدا وأنه منصب على المحمول فكيف يفرق بينهمـا ولكن العلمـاء استطاعوا أن يجدوا فرقا بين القضيتين من ناحية المعنى ومن ناحية اللفظ •

أولا : الفرق من ناحية المعنى : ان الحكم فى المحصلة السالبة بسلب المحمول عن أفراد الموضوع وأما المعدولة فالحكم فيها بثبوت عدم المحمول لأفرد الموضوع •

ثانيا : ان الموجبة لا تصدق الا مع وجود الموضوع اما السالبة المحصلة فانها تصدق مع عدمه • هذا من ناحية المعنى •

٢ — ثانيا من ناحية اللفظ :

أولا : اذا ذكرت الرابطة قبل حرف السلب تكون القضية معدولة واذا ذكرت بعد حرف السلب تكون القضية سالبة •

ثانيا : أما اذا لم تذكر الرابطة فقـد اصطلح المناطقة على أن بعض الألفاظ للعدول مثل (لا) وبعضها لسالب وهى ليس و (لا شىء) •

الموجهـــات

من المعلوم لدى المناطقة أن القضـية الحملية لا بد فيهـا من النسبة وهى ثبوت المحمول للموضوع فى الخارج أو نفيه عنه • وعليه فلا بد من كيفية لهـا — وهو الوصـف الذى تتصـف به هذه النسبة وهو اما وجود ضرورة — وتسمى النسبة فى هذه الحالة ضرورية أو الا ضرورية ، مثل : كل انسـان حيوان واذا نظرنا الى نسـبة هـذه القضـية فى الواقع ونفس الأمر وهى نسـبة الحيـوانية للانسـان وجدناها ضرورية له • وهى جزء منه ومعلوم أن جزء الشىء يتـوقف عليه الشىء فى وجوده وهذا هو المراد بالضرورة •

واذا قلنا : كل انسان كاتب • فهذا يلزم عليه ضرورة أن كل انسان يجب أن يكون كاتبا وليس جزءا منه •

وهو ما يسمى فى المنطق بجهة القضية وعليه فان ثبوت المحمول للموضوع هو :

١ — اما على سبيل الوجود العقلى وهو المسمى بالضرورة •

٢ — واما على سبيل الوجوب العادى وهو الاستمرار المسمى بالدوام •

٣ — واما على سبيل : الجواز العقلى وهو المسمى بالامكان •

٤ — وأما على سبيل اثبات المحمول للموضوع ولو لحظة الأزمنة الثلاثة وهو المسمى بالاطلاق وعليه فالجهات أربع وهى : الضرورة ، والدوام والاطلاق والامكان فاذا ذكرت فى القضية ما يدل على الكيفية — سميت القضية موجهة واللفظ الذى يدل على كيفية القضية يسمى جهة القضية ومادتها ويطلق عليه أيضا عنصرها اذا لم يذكر فيها ما يدل على كيفية النسبة ولكن لوحظ عقلا تسمى القضية موجهة أيضا مثل كل انسان حيوان بالضرورة فهذه القضية موجهة وجهتها ملفوظة وهى الضرورة ولو قلت كل انسان كاتب ولاحظت كيفية النسبة عقلا • كانت موجهة عقلا •

تقسيم القضية الحملية الى موجهة وغير موجهة •

١ — **القضية الموجهة :** هى التى لاحظ العقل كيفيتها • من الضرورة والدوام والاطلاق والامكان ، وتسمى القضية موجهة لذكر لفظ يدل على الكيفية •

٢ — **القضية غير الموجهة :** هى التى لم يلاحظ العقل كيفيتها ولم يذكر لفظ يدل عليها وتسمى حينئذ مهملة الجهة •

وجه الحصر فيها :

نقول القضية التى ذكر فيهـا لفظ يدل على الجهة وهو الكيفية التى هى جهة القضية وعنـاصرها أربعـة وهى الضرورة والـدوام والاطلاق والامكـان والكيفية من وجهـة النظر والعقلية يراد بها الحكم العقلى ويشـمل الأقسـام الثلاثة — الـواجب والمسـتحيل والممكن • وعليه فالضرورة تختص بالواجب والمستحيل لأنها اما أن تكـون بالثبوت وهو الذى لا يقبل الانتفـاء ويطلق على الواجب واما الانتفاء الذى لا يقبل الثبوت وهو المستحيل وبعدهمـا يبقى الممكن أو الجائز والامكـان هذا تارة يقـع بالفعل وأخرى لا يقع • وغير الواقع هو الممكنات بالفعل أما مع الدوام واما مع عدم الدوام وهـو الاطلاق وعلى ذلك انحصرت الموجهات فى أربع هى :

١ — **لضروريات :** وهى ما كانت نسبتها بالضرورة (الوجـود) والمراد أن الحكم على الموضوع بالمحمول ضرورى ولا بد منه مثال الموجهة الموجبة كل انسـان حيـوان بالضرورة ومثالها : سالبة لا شىء من الانسـان بحجر بالضرورة •

٢ — **الدوام : ومعنـاه :** أن تكون صفة نسـبتها الدوام بأن يكون المحمول دائم الثبوت للموضوع مثال الموجبـة • مثـل الغراب أسود دائما • ومثالها • سالبة • لا شىء من الغراب بأبيض دائما •

٣ — **اللا ضرورة :** وهو المسمى بالامكان : والمراد بالامكان هنـا الممكنات وهى ما كانت نسبتها ومثالها : موجبة نار حارة بالامكان والسالبة مثل لا شىء من النار ببارد بالامكان •

٤ — **اللا دوام :** ويعبر عنه بالاطلاق أو الفعل — وهى ما كانت صـفة نسبتها الاطـلاق مثال : الموجبة : كل انسان متحرك الأصابع بالفعل ومثال السـالبة لا شىء من الكاتب بسـاكن الأصابع بالفعـل وعليه نقول أنه متى وقعت المطابقة بين اللفظ الدال على الكيفية فى الخارج صدقت القضية مثل بالضرورة كل حديد معدن • واذا لم تقع المطابقة كذبت القضـية مثل بالامكـان الخاص كل حديد معدن وأعم

هذه الأنواع هو الامكان العام ، وأخصها الضرروة ثم الدوام ثم الاطلاق وعلى هـذا فان كل مثال تصـدق فيـه الضرورية يصـلح مثـالا لكل القضـايا وذلك لأنه اذا صـدق الأخص صدق الأعم والعكس لا يكون •

أقســام الموجهات :

تنقسم الموجهات • باعتبار الايجاب والسلب وحقيقتهـا ومعناها ومعناها الى الآتى :

١ — بسـائط •

٢ — مركبـات •

وعليه فمـا تعريف البسـائط والمركبات نقول — أولا :

تعريف البسائط : هى ما كان معناها ايجاب فقط أو سلب فقـط مثل كل انسـان حيـوان بالضرورة — ولا شيء من الحجر بنبـات بالضرورة — وعليه فالأول موجبة والثانية سالبة •

تعريف المركبـات :

٢ — المركبات : هى ما كان معنـاها مكونا عن الايجاب والسلب معـا مثل كل متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا دائما **لا دائمـا**

فهـذه قضـية واحـدة ولكنهـا مكـونة من قضـيتين الأولى منهـا موجبـة وهو ثبوت تحرك الأصابع للكـاتب وجعـل ضروريا مـدة الكتـابة والقضـية الثانيـة سـالبة وهى معنى (لا دائمـا) وهو أن ثبوت الأصابع للكاتب ليس دائمـا ومن أجـل هـذا يظهر أن بين جزأى القضـية المركبة تنـاقض لأننـا حكمنا بثبوت تحرك الأصـابع للكاتب دائمـا • ثم عدنا وحكمنا بعدم ثبوت التحرك له ليس دائمـا وهذا تناقض نقـول الـواقع ، أنه لا يوجد

تناقض لأن الجهة منفكة لأن الجزء الأول ضرورى ودائم أما الجزء الثانى ليس دائم لأن له اعتبـــار آخر وليس بين القضيتين اتحـــاد وهو معنى انفكاك الجهة وأيضـــا أن القضية الموجهة لها وصف ولهـــا ذات •

فالذات المراد بهـــا (أفراد الموضوع) — والوصف المراد به (وصف الموضوع) أو عنوان الموضوع — والمقصود بذلك) مفهـــوم الموضـــوع وحقيقته • فمثلا لو قلنـــا : كل انســـان حيوان بالضرورة فموضـــوع القضـــية هو الانســـان • له ذات وهى ما يصدق عليه من أفراد بكر خالد محمود ســـعاد • وله وصـــف وهو ما يوصف به والمراد به التعريف • وهو وحيـــوان ناطق • وهذا الوصف العنوانى قد يكون عين الذات ان كان الموضـــوع نوعا • وقد يكـــون • جزء من ذات الموضـــوع جنســـا أو فصـــلا مثل كل حيـــوان متنفس وكل ناطق متحرك فذات الموضـــوع فى المثـــال الأول مثلا أفراد الحيوان من انســـان وجمل وفرس • ووصف الموضـــوع — مفهوم حيـــوان وتارة يكون الوصـــف خارجا عن ذات الموضـــوع ان كان الموضـــوع خاصـــة أو عرضـــا عاما •

مثل كل ضـــاحك حيوان أو كل ماشى ينقل قدميـــة ، فلا ريب أن مفهوم الخاصة والعرض من أفراد الموضوع ••

٣ — ويجب على الدارس أن يعرف أن الجزء الثانى فى القضية المركبـــة يخالف الجزء الأول فى الكيف (الايجاب والسلب) ويوافقه فى الكـــم :

الكلية والجزئية : فان كان الأول موجبا يلزم أن يكون الثانى ســـالبـــا والعكس وان كان الأول كليـــا أو جزئيا كان الثانى كذلك وتكون القضـــية موجهـــة أو ســـالبة باعتبار الجزء الأول •

٤ — وأيضـــا يجب على الـــدارس أن يفهـــم أن القضـــية ان اشتملت على قولك بالضرورة أو : (بالامكـــان الخاص) •

٥ — كانت مركبــة واذا خلت من ذلك كانت بسـيطة بعد هــذا العرض الموجز لأقسام القضــايا الموجهة وغير الموجهة وبيان أقسامها وما يشترط فيهــا ننتقل بعــد هذا الى الشروع فى بيان كل من البسائط والمركبات بالتفصــيل وما يندرج تحتهــا من قضــايا والمناطقة ذكروا أن البســائط ثمــان • والمركبات ســـبع وهى كلهــا فى الجهــات الأربع •

أولا : الموجهات البسائط :

١ — الضرورية المطلقة : وهى ما حكم فيهــا بثبوت النســبة أو نفيها حكمــا لا يقبل الانتفــاء فى الموجبة أو الثبوت فى الســالبة ما دام ذات الموضوع موجودة •

مثالها : موجبة كل انســان حيوان بالضرورة ، ومثال السالبة لا شىء من الانســان بحجر بالضرورة ، فقــد حكمنا فيهــا بثبوت الحيــوانية للانســان وأيضــا سلب الحجرية عن الانسان •

وسميت ضرورية لأنها مشتملة على الضرورة ومقيد بها • وتسمى مطلقة لأن الحكم فيهــا غير مقيد بوصف أو وقت لأن ثبوت الحيوانية للانســان أو سلب الحجرية منه ضرورى فى جميع أوقات وجوده بلا قيــد من وصــف أو وقت •

٢ — المشروطة العامة :

وهى ماحكم فيهــا بضرورة النسبة ايجابا أو سلبا ما دام وصف الموضوع موجودا مثــال الموجبة المشروطة : كل آكل متحرك الفــم بالضرورة ما دام آكلا : ومثال الســالبة لا شىء من الآكل بســاكن الفم بالضرورة ما دام آكلا •

فنحن هنــا حكمنا بتحريك الفم بالنسبة للآكل ما دام وصــف الموضوع والمراد مفهومه قائم • وهو هنــا الذات المتصــفة بالآكل

يلازمه تحرك الفم ضرورة أيضــا حكمنا فى القضــية السالبة • بسلب السـكون من الأكل ما دام الوصـف موجود لاننــا سبق أن قلنا أن الأكل يلازمه تحرك الفم ضرورة فلا وان يسلب السكون عنه اذ هما يتنــاقضان • ويلاحظ هــذا أن وصــف الموضــوع مشروط لضرورة النسبة سـواء كان الوصـف لازما لأفراد الموضـوع أو غير لازم ولو موجــودا •

وســميت مشروطة لتقييد الضرورة فيهــا بقولك ما دام الوصف ثابت للموضوع وتســمى عامة لانها أعم من المشروطة الخاصــة التى سيأتى الكــلام عليهــا فى المركبات •

٣ — الوقتية المطلقة :

وهى التى حكم فيهــا بضرورة النســبة ايجابا أو سلبا فى وقت معين وقد مثلوا لهــا بقولهم كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينــه وبين الشــمس فى الموجبة ، ومثالها ســالبة لا شىء من القمر بمنخسف وقت التربيع • فحكمنا فى الأول بضرورة ثبوت النسبة وفى الثانية بضرورة سلب هذه النسبة فى وقت مخصوص ومعين وسميت وقتية لانهــا مقيــدة بوقت معين ومطلقة لانها خلت من قيد اللا دوام أو الضرورة وعلمــاء المنطــق ذكروا أن النســبة بين الوقتيــة المطلقة وكل من الضرورية المطلقة والمشروطة العــامة هى العمــوم والخصوص المطلق فتجتمع الوقتية مع الضرورية فى كل انســان حيوان ومع المشروطة فى كل منخســف مظلم وينفرد عنهــا فى كل منخســف وقت الحيلولة •

٤ — المنتشرة المطلقة :

وهى ما حكم فيهــا بضرورة النسبة ايجابا أو سلبا فى وقت معين مثال : الموجبة بالضرورة كل انســان متنفس وقتا ما • ومثال السالبة : لا شىء من الانسان بمتنفس وقتــا ما • فان ثبوت التنفس وســلبه بالنسبة للانســان أمر ضرورى • فى أى وقت معين • وانمــا سميت منتشرة لاحتمــال الحكم فيهــا فى كل وقت فيكون منتشرا فى جميع

الأوقات وأيضـا يقـال لهـا مطلقة لأنهـا تذكر فى الوقتية المطلقة وعدم تقييدها باللا دوام ولا باللا ضرورة • والنسـبة بينهمـا وبين الثلاث •

المتقدمة : العموم المطلق • حيث تجتمع مع كل واحدة منهن فى

مثالها : وتنفرد فى هذا المثال وهو كل انسـان متنفس وقتا ما •

٥ ــ خامسـا الدائمة المطلقة :

وهى ما حكم فيهـا بدوام النسبة ايجابا كانت أو سلبا ما دامت ذات الموضـوع موجودة مثل دائمـا كل انسـان حيوان فى حالة الوجوب ، وأما فى حالة مثل : السلب مثل : دائمـا لا شىء من الانسان بحجر : ومعنى الدوام • هو حكم العقل بثبوت المحمول للموضـوع أو نفيه عنه على سبيل الاستمرار • سواء كان واجبا عقليا • أو • لا •

والدوام خلاف الضرورة التى هى حكم العقل بثبوت المحمول للموضـوع أو نفيه على سبيل الواجب العقلى :

ومن هنا فيكون الدوام أعم من الضرورة ــ فكلمـا حصـلت الضرورة صرفت الدائمة ولا عكس • والنسـبة بين الدائمة المطلقة وكل من المشروطة العامة المطلقة والمنتشرة المطلقة : هى العموم الوجهى فتجتمع مع كل منهن فى شىء ، وتنفرد كل منهن فى شىء آخر •

وسميت دائمة لاشتمالها على لفظ الدوام • ومطلقة به لأن الدوام غير مقيـد بوقت أو صـف •

سادسا : العرفية العامة :

وهى ما حكم فيهـا بدوام المعرفة ايجابا كان أو سلبا ما دام وصف الموضوع موجودا مثل : دائما كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتب هذا فى حالة الايجاب ومثالها سالبة دائمـا لا شىء من الكاتب

بســاكن الأصابع ما دام كاتبا فهنــا حكمنا بثبوت تحرك الأصابع للكاتب مرة وصــفه بالكتــابة أو سلب به ســكون الأصابع عنه حال الوصــف وسميت عرفية لأن للعرف دخلا فى تسميتها لأن بين • وصف موضعها ومحموليها تعلق لمــا كان للعرف مدخل فيها نسبت التسمية اليــه • وقيــل عرفيــة ســواء كانت موجبــة أم ســالبة وأيضــا يقــال لها عامة لأنهــا أعم من العرفية الخاصــة التى سنتعرض لهــا فيمــا بعــد فى المركبــات والنســـبة بينهــا وبين كل من الضرورة المطلقة والمشروطة العامة والدائمة المطلقة العموم والخصوص المطلق حيث يجتمع مع كل واحدة فى شىء وتنفرد هى فى شىء آخر وبينهــا وبين كل من الوقتية المطلقة والمنتشرة العامة • عموم وخصوص وجهى فتجتمع معهما فى شىء ينفرد كل فى شىء آخر •

ســابعا : المطلقة العامة :

وهى ما حكم فيهــا بفعلية النسبة : والمراد ثبوت المحمــول للموضــوع أو نفيه عنه بالفعل ولو لحظة مثال الموجبة •

كل انســـان متنفس بالاطلاق العام ، وفى السالبة لا شىء من الانســـان بمتنفس بالاطــلاق العام لأن ثبوت التنفس أو ســلبه عن الانســـان ليس واجبــا عقليا حتى يكون ضروريا ولا ثابتا مستمرا حتى يكون دائمــا • بل الثبـــوت أو النفى فى الجملة وهــذا معنى الاطــلاق •

وســميت مطلقة لأن النسبة فيهــا غير مقيــدة باللا دوام أو للا ضرورة واذا لم تقيــد بذلك علم أنها فعلية وثابتة بالفعل وهــذا هو معنى الاطــلاق مرة أخرى وخاصــة لأنهــا أعم من الوجودية اللا دائمة والوجودية اللا ضرورية التى ستعرض لهــا فى المركبــات والنسبة بين المطلقة العامة وجميع القضــايا هى العموم المطلــق والقضــية المطلقة العامة هى أعم القضــايا •

ثامنــا : الممكنة العامة :

وهى ما كانتنسبة المحمول الى الموضــوع فيها غير مستحيلة •

مثالهــا : فى حالة الايجاب كل انســان كاتب بالامكان العام • ومثال السالبة : لا شىء من الانسان بكاتب بالامكــان العــام • على أساس أن ثبوت الكتــابة للانســان أو نفيهــا عنه غير مستحيل • ومعلوم أن القضــية الأولى حكم فيهــا بثبوت الكتابة للانســان على سبيل الامكــان وهذا هو القضــية فى حالة الايجاب ويقال لهــا موافقة ، وفى حالة الســلب هو حكم بعدم ثبوت الكتابة للانســان • وكل ذلك ليس على سبيل الامكان ولا على سبيل الضرورة •

والمناطقــة : يقررون أن القضــية الممكنــة هى قضية بالقــوة لا بالفعل لأن قولنا الانســان كاتب بالامكــان العام حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخــالف وأما الجانب الموافق فلم يتعرض له حتى يحتمل أن يكــون واقعــا أولا • وسميت ممكنة لاشتمالها عليــه عامة لأنهــا أعم من الممكنة الخاصــة الآتية فيمــا بعــد فى المركبات •

المركبات من الموجبات :

ســبق أن قلنــا عنــد تقسـيم القضــية الى بسيطة ومركبة أن القضــية المركبة هى ما كونت من ايجاب وسلب معا •

وأن الجزء الثانى منها يخالف الأول فى الكيف ويوافقه فى الكم • وهى نفس القضية البســيطة مع زيادة قيــد فيهــا آخر وهــو عبــارة عن لفظ لا دائمــا أولا بالضرورة أو الامكان الخاص وهى على أقســام •

١ ــ المشروطة الخاصة :

وهى ما حكم فيها بضرورة النســبة ايجابا أو سلبا مــع قيــد اللا دوام « بحسب الذات مثل بالضرورة كل كاتب متحرك الأصــابع ما دام كاتبا • فى حالة الايجاب •

وفى حالة ما بالضرورة لا فرد من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما فالقضية الأولى تتكون من قضيتين أحدهما موجبة وهى الجزء الأول • والثانية سالبة وهى الجزء الثانى وهو لا دائما • والجزء الأول مشروطة عامة فيها حكم بثبوت تحرك الأصابع للكاتب مقيد بالوصف وهو الكتابة • والجزء الثانى هو مطلقة عامة سالبة • وفيه حكم بسلب ترك الأصابع من الكاتب فى الجملة وهو ما يسمى بالمطلقة العامة •

٢ — العرفية الخاصة :

وهى ما حكم فيها بدوام النسبة ايجابا أو سلبا ما دام وصف الموضوع موجودا مع زيادة قيد اللا دوام بحسب الذات مثل دائما كل آكل متحرك الفم ما دام آكلا لا دائما ومثالها فى حالة السلب قولك : دائما لا فرد من الأكل بساكن الفم ما دام آكلا لا دائما •

المثال الأول : قضيتين أولاهما عرفية عامة موجبة والثانية مفهوم للا دوام وهو مطلقة عامة سالبة ، والمثال الثانى مكون من قضيتين أولاهما عرفية عامة سالبة ، وثانيهما مطلقة عامة موجبة • وهو مفهوم اللا دوام وانما سميت خاصة لأنها أخص من البسيطة والسبب أنها مقيدة بقيد (لا دائما) فكلما وجدت الخاصة وجدت العامة ولا عكس • فالنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق •

٣ — الوقتية :

وهى ما حكم فيها بضرورة النسبة فى وقت معين مع قيد اللا دوام بحسب الذات مثل : بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما ، ومثال السالبة بالضرورة لا فرد من القمر منخسف وقت التوبيع لا دائما وتركب من وقتية مطلقة هى الجزء الأول ومطلقة عامة هى الجزء الثانى وهو المفهوم والمقصود باللا دوام ومعلوم أن الجزء الثانى يخالف الأول كيفا ويوافقه كما •

٤ــ المنتشرة :

وهى ما حكم فيهـا بضرورة النسبة ايجابا أو سلبا فى وقت غير معين مع قيـد اللا دوام بحسب الذات مثال : الموجهة بالضرورة كل انســان متنفس فى وقت ما (بحسب الذات) وتتركب من منتشرة مطلقة هى الجزء الأول ومطلقة عامة مخالفـة لها فى الكيف وموافقـة فى الكم هى الجزء الثانى :

٥ ــ الوجودية اللا ضرورية ، والوجودية اللا دائمة :

وهى ما حكم فيهـا بفعلية النسبة مع قيـد اللا ضرورة الذاتية • هذا تعريف الأول •

أما الثانية وهى الوجودية اللا دائمة فهى ما حكم فيها بفعليـة النسبة مع قيد للا دوام الذاتى :

مثال الأولى : كل انســان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فى حالة الايجاب ، وان مثالها فى حالة السلب فنقول لا شىء من الانســان الايجاب ، وان مثالها فى حالة السلب فنقــول لا شىء من الانســان بضــاحك بالفعل لا بالضرورة ، ومثال الوجودية الدائمة نفس المثــال الســابق مع تغيير قيـد اللا ضرورية باللا دوام وهذه مطلقة عامة •

وأما الضرورية : فهى ممكنة عامة • وسبب ذلك أن ثبوت المحمول للموضــوع اذا لم يكن ضروريا بأن كان مقيــدا بعدم الضرورة • وعليه فلا يكون واجبا عقليا •

وليس مستحيلا الغرض ان ثبت بالفعــل فيكــون جــائزا وهو معنى الامكــان ، ويصــدق على القضية الموجبة الموجهـة وأيضــا فى السالبة • اذا لم يكن سلب المحمول عن الموضوع ضروريا بأن كان مقيــدا بعدمها ، وعليه فلا يكون الثبوت مستحيلا ، وهذا كاف فى بيــان الامكان والممكنة العامة هى ما كانت نسبتها عامة غير مستحيلة •

٦ ــ الممكنة الخاصة :

وهى ما حكم فيهــا بسلب الضرورة عن الطرف الموافق والمخالف معــا •

مثالهــا : كل مصرى متعلم بالامكان الخاص • فى حالة الايجاب، ومثالها : فى حالة السلب • لا واحد من المصريين بمتعلم بالامكــان الخاص ومعنى الامكان أن ثبوت النسبة ونفيهــا ليس ضروريا بل جائزا ومعنى القضــية الموجبة والســالبة فى الممكنة الخاصة واحد ومعنى ذلك أن الثبوت والنفى فى كل منهما ليس ضروريا وانما هــو جائز ولا فرق بينهما • الا بحسب اللفظ فان وجد سلب فى القضــية كانت ســالبة واذا لم يوجد كانت موجبة وتتركب القضية الممكنة الخاصة من ممكنتين عاميتين الأولى منهمــا صدر القضية والثانيــة عجز القضــية وهو الامكان الخاص ويجب أن يخالف الأول كيفــا ويوافقه كمــا • وقد وردت الأمثلة على ذلك •

الاستغراق فى الموضوع والمحمول وعدم الاستغراق

الاستغراق : تعريفه المقصود به استغراق حد ما فى القضــية وهو شــمول الحكم الواقع فى هذه القضية ايجابا أو سلب لجميع ماصدقات هذ الحد • فاذا تحقق شــمول الحد كان الحد مستغرقا • واذا كان الحكم لا يشــمل الا جزاء غير معــين من ماصــدق هــذا الحد كان غير مســتغرق فاستغراق الحد فى القضية معناه ، شــمول الحكم الكلى لجميع أفراده وعدم استغراق الحد هو عدم شــموله لجميع الأفراد • فلو قلنــا مثلا كل انســان فان • فاننا نجد أن الحمل هنــا ينطبق على كل أفراد الانســان وهو الموضوع بينمــا لفظ (اثنان) لا يشمل جميــع أفراد المحمول والمراد أنه ليس هــو جميع أفراد الفانين وعلى هذا فان الموضــوع هــذا مســتغرق دون المحمول فالمراد باستغراق حد ما فى القضــية وهو شــمول الحكــم الواقع فى هذه القضية ايجابا أو سلبا لكل ماصدقات هذا الحد فاذا تحقق شــمول الحكم كان الحــد مستغرقا • واذا كان الحكم لا يشمل الا جزءا كان غير مستغرق ، ويعنى استغراق الحد فى القضــية هو

شـــمول الكلى لجميـــع أفراده وعدم الاستغراق فى الحد هو عدم شموله لجميع أفراده •

وعند تطبيـــق هذا على القضـــايا • نرى الآتى :

أولا : القضية الموجبة يستغرق موضوعها فقط : مثل (كل انسان فان) فهنـــا حكمنا على كل انســـان بأنه فان ولكن لا نستطيع أن نقول: ان كل انسان فان لأنه ليس هو كل أفراد فان فيوجد أنواع أخـــرى كثيرة تدخل تحت الفناء وهى كل ما سوى الله تعالى •

ثانيا : الكلية الســـالبة : تفيد استقراق موضوعها ومحمولها معا مثل لا شىء من الحديد بذهب فاننـــا حكمنا هنـــا على جميع أفراد الحديد بأنهـــا ليســـت داخلة فى جميـــع أفراد الذهب وبذلك يكـــون قد استغراق جميع أفراد الطرفين (الموضوع والمحمول) •

ثالثا : الجزئية الموجبة : لا تفيـــد الاستقراق على الاطلاق لا فى الموضوع ولا فى المحمـــول مثل : (بعض الطلبة أذكياء) فالحكم ينطبق على جزء فقط من الطلبة كمـــا ينطبق على جزء من الأذكيـــاء غـــير الطلبة : وذلك لأن الحكم لم يشـــمل لا كل الأفراد فى الموضوع ولا كل الأفراد فى المحمول • ومن أجل هذا فالحد غير مستغرق فى الاثنين •

رابعا : الجزئية السالبة : لا تفيد استغراق موضوعها ولكن تفيد استغراق محمولها فقط مثل : بعض المعـــادن ليس فضة ، فهنـــا حكمنا على بعض أفراد الموضوع بأنه ليس داخلا فى جميع أفراد المحمول • وهو معنى الاستغراق أى شـــموله لجميـــع الأفراد ويمكن التمثيـــل لاستغراق الحدود فى القضايا بجداول كما يأتى :

القضـية	نوعهـا	الموضـوع	المحمـول
بعض النبات ليس وردا	ك م	مستغرق	غير مستغرق
بعض الطلاب أذكياء	ك م	مستغرق	مستغرق
لا شيء من الحديد بذهب	ج م	غير مستغرق	غير مستغرق
كل حديد معدن	ج س	غير مستغرق	مستغرق

وعلى ضوء هذا يمكننا القو بالآتى :

١ — أن الكليات تفيـد على الاطلاق استغراق الموضـوع •

٢ — أن السوالب تفيد استغراق المحمول •

٣ — الجزئيات لا تفيد استغراق موضوعها •

القضـية الشرطية :

تعريفها : هى ما حكم فيهـا بالربط بين جزأيها اما على التلازم أو على جهـة التضـاد تعرف أيضـا بقولنا : هى ما حكـم فيهـا بالاتصـال بين نسبتين أو بعدمه أو حكم فيهـا بالعناد والتنافى بين النسبتين أو بعدمه • والقضـية الشرطية تتركب فى الأصل من قضيتين حمليتين ولكن عند دخول أداة الشرط أو أداة الانفصال تصبح قضـية واحدة تسمى شرطية ولا يتم الكـلام الا بذكرهمـا مثـل اذا كانت الشمس طالعـة فالنهـار موجود • وأيضـا ما أن يكون العـدد زوجا أو فردا وأداة الاتصال هى (اذ • ان • ولو) • وأداة الانفصال (اما — وأو) وهى مركبة من جزئين — الجزء الأول منهما — يسـمى مقدما لتقدمه فى الرتبة والجزء الثانى تاليـا لوقوعه فى المرتبة الثانية وتلوه للأول ••

أقسـام القضـية الشرطية :

١ — متصلة •

٢ — منفصلة •

القضــية المتصلة : هى ما حكم فيهــا بصدق تاليهــا على تقدير صــدق مقدمها وأيضــا يقــال فى تعريفها هى : ما حكم فيها بصدق قضــية على تقرير صــدق قضــية أخــرى أو هى ما حكــم فيهــا بالاتصال بين نسبتين أو بعدمه مثالها فى حالة الايجاب اذا أمطرت الســماء ابتلت الأرض ومثال السالبة : ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ومن الملاحظ أن فى القضية الموجبة ارتباط واتصال بين جزأيهــا وأما الســالبة هنــاك ارتباط الجزأين بل سلب لهــذا الارتباط أو الاتصال • فالسالبة هى التى حكم فيها بسلب الاتصــال ولا بد أن تتقدم أداة الســلب على المقدم أما اذا تأخرت أداة السلب عن المقــدم ودخلت على التالى فهــو المسمى عند المناطقة (اتصــال السلب) وتكــون القضــية التى فيهــا اتصــال السلب موجبة مثل :

ان كانت الشمس طالعة فليس الليل بموجود ومن هنا نعلم الفرق بين (سلب الاتصــال) (واتصال السلب) وأن الأول يجعل القضية سالبة والثانى يجعلها موجبة •

أقســام الشرطية المتصلة :

أولا : اللزومية : وهى ما حكم فيهــا بحصول نسبة على تقدير حصول نســبة أخرى لعلاقة بينهمــا توجب ذلك أن كانت سالبــة والعلاقة هى الأمر الذى بسببه يستلزم المقدم التالى وهى أنواع •

١ ــ **السببية :** وهى كون المقدم سببا فى التالى مثل : كلما كانت الشــمس طالعة كان النهار موجودا •

٢ ــ **السببية :** وهى كون المقدم معلولا للتالى نحو كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة ••

٣ ــ وهى كون كل منهمــا معلولا لعلة واحدة مثل : كلمــا كان العالم مضيئا كان النهار موجودا فان كلا منهما معلول لعلة واحــدة وهى طلوع الشمس •

٤ ــ **الاتفاقية :** وهى كونها متضايفتين والمراد أن كــلا منهمــا لا يعقل بدون الآخر مثل أن كان خالد أبا بكر فبكر ابن له •

٥ — **الاتفاقية** : وهى التى يكون الحكم فيها بالاتصال • بين المقـدم والتالى أو بعدمه لا لعلاقة توجب ذلك بل لمجرد الاتفـاق والمصـادقة مثل : ان كان الجو معتـدلا ذهبت الى الحديقة وان كنت أنت طالبـا بالكلية فأنا طالب بالدراسات العليا • والقضـية الاتفاقية لا بحث للمنطقى عنهـا لأنهـا لا تقع مقدمة فى قياس أصلا •

القضية الشرطية المنفصلة :

وهى ما حكم فيهـا بربط التالى بالمقدم على جهة العناد وأيضـا يقال فيهـا هى ما حكم فيها بالتنـافى والعناد بين طرفيها صدقا وكذبا أو صدقا فقط أو كذبا فقط • مثل : اما أن يكون الانسان ذكرا أو أنثى، واما أن يكـون المعدن ذهبـا أو فضة • واما أن يكون الجسم غير نبات أو غير حيـوان ، ففى هذه الأمثلة • حكمنا بالتنافى والعناد بين مقدم القضية وتاليهـا لأن مفهوم كل منهمـا مناف لمفهوم الآخر •

والمراد بالصـدق هو التحقق والثبوت والمراد بالكذب التنـافى وعدم التحقق لا المطابقـة وعدمهـا لانهمـا مختصـان أطراف الشرطية ليسـت باختيـار ومعنى أن الطـرفين متنـافيان صـدقا وكذبا المراد أنهمـا لا يجتمعان وقد يرتفعان ومعنى الثانى فى الطرفين كذبا فقط أنهمـا لا يرتفعان وقد يجتمعان لهذا انقسمت المنفصلة الى أقسـام ثلاثة وهى :

١ — حقيقة : مانعة الجمع والخلو •
٢ — مانعة الجمع فقط •
٣ — مناعة الخلو فقط •

أولا : الحقيقة مانعة الجمع والخلو وهى ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها صـدقا وكذبا اجتماعا وارتفـاعا مثل : اما أن يكون العدد زوجا • أو فردا •• واما أن يكون الموجود واجبا أو ممكنا •

فاننا قد حكمنـا بالتنـافى بين طرفيها حال اجتماعها وارتفاعهما ومعلوم أنه يسـتحيل اجتمـاع الزوجية والفردية فى عدد واحد كما أنه يستحيل ارتفاعهما عن عدد واحد فيهما ولا يجتمعان ولا يرتفعان •

وأيضا فى المثال الثانى : فانه يستحيل اجتماع الوجوب والامكان فى موجود واحد كمـــا يستحيل ارتفـــاع الواجب والممكن عن الموجود فلا بد أن يتصـــف بأحدهمـــا • فهما فى الوجوب والامكان لا يجتمعان فى موجود ولا يرتفعـــان عنه ومن أجل ذلك سميت بالمنفصلة الحقيقية والسبب أن الانفصـــال فيهـــا على تمامه وحقيقته •

والمنفصلة الحقيقية تتركب من الشىء ونقيضه أو المساوى لنقيضه مثال الأولى التى تتركب من الشىء ونقيضه عاما أن يكون الجسم ساكنا أو غير ســـاكن • فان اعتبارات الشىء المقدم وهو لفـــظ ساكن كان نقيضـــه غير ســـاكن وهو عين التالى • وان اعتبرت الشىء وهو لفظ غير ســـاكن كان نقيضه (ساكن وهو عين المقدم • فصدق القول بأنها تتركب من الشىء ونقيضه وتال الثانية (وهى التى تتركب من الشىء والمســـاوى لنقيضه) وهو اما أن يكون الجسم ساكنا أو متحركا • فان اعتبرت الشىء هو المقدم وهو لفظ ســـاكن كان نقيضه غير ســـاكن وهو مساو لمتحرك الذى هو التالى •

وان اعتبرت الشىء هو التالى وهو لفظ متحرك كان نقيضه غـــير متحرك وهو مساو بســـاكن الذى هو المقـــدم • ومن أجل هذا صدق القول بأنها تتركب من الشىء ونقيضهأو المساوىلهذا النقيض وهذا فى الموجب — أما الســـالبة وهى ما حكم فيهـــا بعدم التنـــاف فى الصدق والكذب وهو الحكم بنفى منع الجمع والخلو معـــا والمراد أن طرفيها يجتمعـــان ويرتفعـــان مثل ليس البتة أما ان يكون هذا أسود وكاتبا فانهما يصدقان ولا منافاة بينهما صدقا أو كذبا •

٢ — مانعة جمع

وهو ما حكم بالتنـــاف من طرفيها فى حالة الصدق فقط (اجتماعا) مثل اما أن يكـــون النبات وردا أو نرجيســـا واما أن يكـــون الشىء أبيض أو أســـود • فقـــد حكمنـــا بالتنـــاف بين بالتنـــاف بين المقدم وبالتالى فى حال • الاجتمـــاع بمعنى أنهمـــا لا يجتمعان • فى نبات واحد ويمكن أن يحـــدث الارتفـــاع معا ويخلو النبات فيكون قمحا مثلا : وذلك فى المثال الثانى فقد وقع الحكم بالتناف بين المقدم والتالى

فى حال الاجتمــاع والمراد أنهمــا لا يجتمعــان فى اللــون الأبيض والأســود فى شىء واحد فى وقت واحد ويمكن الارتفــاع معا ويخلو الشىء من الأبيض والأســود فيكون أحمرا أو أزرق مثلا •

وتتركب مانعة الجمع من الشىء والأخص من نقيضه • مثالها فى الموجبــة : اما أن يكون المعــدن نحاسا أو حديدا أماأن يكون الجسم نباتا أو حيوانا •

ومانعة الجمع السالبة هى ما حكم فيهــا سلب يمنــع الجمــع والمقصود أن طرفيهــا لا يجتمعــان ومثالها • ليس اما أن يكون هذا الخبر غــير أحمر أو غير أخضر على معنى أنه لا تمــانع بين هــذين المفهومين فى الصدق أو يصدق ان كان الحبر أسود •

٣ ــ مانعــة الخلــو :

وهى ما حكم فيهــا بالتنــافى بين طرفيها كذبا فقط (ارتفــاعا) مثل اما أن يكون الجســم غير نبات أو غير حيــوان حكمنا بالتنافى بين الطرفين حال ارتفاعهما بمعنى أن يستحيل ارتفاع الطرفين ولخلو الجسم عنهما ويجوز أن يجتمعا فى شىء بأن يكون الجسم حجرا فيصدق عليه أنه غير نبات وغير حيوان فهى تجوز الجمع وتتركب مانعة الخلو من الشىء والأعم منه فى المثال الســابق نعتبر الشىء المقدم وهــو غير نبات فنقيضــه نبات وهو التالى وهو غير حيوان يشمل النبات والمعدن فهو أعم من نقيض المقدم •

ومثالها فى حالة الايجاب : اما أن يكون هذا القماش غير مصرى أو غير أوربى واما أن يكــون الكتاب غير فقه أو غير نحو ، واما مانعة الخلو السالبة فهى ما حكم فيهــا بسلب منع الخلو والمراد أنه لا مانع من الخلو عنهما مثالها : ليس اما أن يكون الشىء أبيض أو أسود • معنى الشىء قد يخلو عنهما فيكون أصفر مثلا •

القســم الثانى : للقضــية الشرطية المنفصلة :

سبق أن أوضحنا أن القضية الشرطية المتصلة ما انقسمت الى لزومية واتفاقية • وعليه فالقضــية المنفصلة تنقسم الى •

١ — عنـــادية •

٢ — اتفاقيـــة •

١ — **القضـــية العنادية** : تعريفها • هى التى يكون التنـــافى بين جزئيها لذات الجزئين ومفهومها • مثل المنافاة : بين الزوج والفرد ، والفرد ، وبين الشجر والحجر •

٢ — **القضية الاتفاقية** : فهى التى يكون التنافى والعناد فيهـــا ليس لذات الطرفين بل مجرد الاتفاق والصدفة •

ومثالها : اما أن يكون محمد عالمـــا • واما أن يكون مصريا اذا تصـــادف أن محمد عالما غير مصرى • واما أن يكون الانســـان أبيض أو كاتبا اذا اتفق أن الأبيض غير كاتب •

سبق أن تحدثنا عن السور والمراد به وهنـــا نرجع فنقول السور فى القضية الشرطية وأنواعه •

أولا : الأحوال — والأزمان فى القضية الشرطيـــة ســـواء كانت متصلة أو منفصلة همـــا بمنزلة أفراد الموضـــوع فى الحملية وكمـــا سبق أن عرضـــنا أن القضية المحلية تنقسم من حيث أفراد الموضوع الى أربعـــة أقســـام فكذلك القضـــية الشرطية — سواء كانت متصلة أم منفصلة تنقســـم باعتبار أحوال المقدم الى أربعة أقســـام وهى •

أما مسوره أو غير مسورة • فالمسورة تنقسم الى كلية وجزئية وغير المسورة تنقسم أيضـــا الى مهملة وشخصية فالأقسام على هذا أربعة وبيانهـــا فيما يلى :

١ — **الكلية** — وهى ما كان الحكم فيها بالاتصـــال أو بالانفصال وبعدمهما فى جميـــع الأزمان والأحـــوال الممكنة للشىء مثـــل كلمـــا تمســـكت الأمة بمبادىء الأخـــلاق سمت منزلتهـــا ومثل متى تستقيم يقدر الله لك النجاح ، ومثل قول الشاعر •

مهما تكن عند امرىء من خليقة   وان خالها تخفى على الناس تعلم

مهما نرى أن السور فى المتصلة هو كلما ، ومتى — ومهما وهذه الألفاظ تدل على الاحاطة والشمول • وهذا فى حالة الايجاب الكلى •

أما صور الايجاب الكلى فى المنفصلة هو (دائما)مثل :

دائما أن يكون العدد زوجا واما أن يكون فردا • وأما صور السلب الكلى لكل من المتصلة والمنفصلة فيهما : (ليس البتة) مثاله فى المتصلة تقول : ليس البتة اذا كان المعدن ذهبا أبيض — ومثاله — فى المنفصلة : ليس البتة اما أن تكون من أشجار الحديقة برتقالا أو تفاحا •

٢ — القضية الجزئية :

تعريفها : هى ما حكم فيها بالاتصال أو الانفصال بعد مهما فى بعض الأزمان والأحوال الممكنة ومثال المتصلة قد نقول : قد يكون اما كان طالبا أزهريا كان خطيبا ومثاله : فى المنفصلة • نقول : قد يكون اما أن يكون السطح المستوى مثلثا واما أن يكون مربعا والسور فى المثالين اتصالا وانفصالا هو : (قد يكون) فى حالة الايجاب وفى حالة السلب هو قد لا يكون • وليس كلما — وليس دائما — مثل : (قد لا يكون اذا كان السطح المستوى مثلثا كان حاد الزوايا) (وليس كلما كانت الشمس طالعة كان الجو حارا • هذا فى المتصلة وأما فى المنفصلة فمثاله نقول : قد لا يكون اما أن تكون الفاكهة تفاحا أو عنبا (وليس دائما اما أن يكون فرسا) •

٣ — المهملة : وهى ما حكم فيها بالاتصال أو بالانفصال أو بعد مهما : مهملا فى الأزمان والأحوال من غير قيد بكلية ولا بعضية : وقد اصطلح علما والنطق على ألفاظ اذا ذكرت فى القضية كانت علامة على الاهمال وهى فى المتصلة (اذا وان ولو) وفى المنفصلة (اما وأو) •

مثال المهملة : المتصلة الموجبة اذا كان الحيوان انسانا كان كاتبا ، وان كانت الشمس طالعة كان الجو دافئا ولو جئت أكرمتك •

ومثال المتصلة السالبة — قولنا — ليس اذا كان هذا انسانا كان مفترسا — وليس ان كان الجسم حيوانا كان جمادا •

ومثاله فى القضية المنفصلة الموجبة نقول : اما أن يكون الانســـان أميــا واما أن يكون متعلمــا واما أن يكون الآنســـان مصرى أو غير مصرى .

ومثالهــا : فى حالة السلب : ليس اما أن يكون الحيوان انســـانا واما أن يكون ناطقــا وليس الشىء حيوانا أو فرسا .

٤ ـــ الشـــخصية : هى ما كان الحكم فيها بالاتصال أو الانفصال أو بعـــدهما مقيد بزمن معين أو حال معين .

مثال : المتصلة : الموجبة تقول : ان ســـافرت الى أوربا فى فصل الشتاء ، تشـــاهد كثيرا من الأمطار والثلوج . ومثل اذا أقبل الانسان على عمله مخلصـــا ذللت له العقبات .

ومثال المتصلة السالبة : نقول : ليس اذا استيقظ الانسان من نومه يكون متعب . وقولك ليس اذا كان الجسم سقيما يكون العقـــل ســـليما .

ومثال الشخصية الموجبة المنفصلة نقول : اما أن يكون الطالب أثناء دراسته مجـــدا واما أن يكون مهملا .

ومثال المنفصلة لسالبة : ليس اما أن يكون المسلم وهو فى الحجاز حاجا واما أن يكون معتمرا .

صدق وكذب القضية الشرطية

١ ـــ المتصلة الموجبـــة : تصدق عن جزئين صادقين مثل كلمـــا كان زيد انســـانا فهو ناطق وجزئين كاذبين (ان كان هـــذا انسانا فهو ناطق . ومجهول الصـــدق مثل : ان كان محمد يكتب فهو يحرك يده ومقدم كاذب وثانى صـــادق مثل ان كان محمد فرســـا فهو حيـــوان ولا نصدق اذا تألفت من مقـــدم صـــادق كاذب لا تنازع اســـتلزام الصادق الكاذب فلو تركت من مقدم صـــادق وقال كاذب لما صدقت لأنه يلزم عليه صدق الكاذب وعكسه .

وتكذب عن صادقين مثل ان كانت السماء فوقنا فزيد انسان ٠
وهنـا الكذب وجد بعـدم وجود تلازم بين طرفيها وأيضا من كاذبين مثل ان كان الخلاء موجودا فالعالم قديم وأيضـا عن مقدم كاذب وتال صـادق مثل : (ان كان الحديد ذهبـا فزيد انسان وعكسه مثل كلما كان محمد انسانا ٠ فالحديد ذهب ٠ والكذب حدث فى المتصلات لعدم مطابقة الحكم فيهـا للواقع اذا لم توجد علاقة بين المقدم والتالى فى المنفصلة الموجبـة ٠

٢ ــ **الحقيقية** : تصـدق اذا تألفت من صادق وكاذب ان كانت عنادية : مثل اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا فهى تتركب من الشىء ونقيضـه أو المسـارى لنقيضه وان كانت اتفاقية نحو « اما أن يكون هذا الحيـوان أبيض أو يكـون ذا أذن فهـذان الطرفان لا يجتمعان فى هذا لحيوان ولا يرتفعان عنـه اتفاقا لا عنـادا وتكذب اذا تركبت من طرفين صـادقين أو كاذبين مثال : نقول : اما أن يكون الفرس طائرا أو يبيض ومثل : انسـانا أو ناطقـا فهاتان القضيتان كاذبتان اذا قصـد بهمـا العنـاد وهو منع الجمع وخلو معا حيث لا عنـاد بين جزئيهما ٠

٢ ــ مانعة لجمع :

تصدق عن كاذبين وعن صـادق وكاذب ٠ مثـل : ان نقـول فى الأولى ٠ (اما أن يكـون الغراب أبيض أو أحمر) اذ لا يجتمعـان مع خلو الغراب عنهما فهى مانعة جمع تجوز الخلو لذلك كانت صادقة فى منـع الجمع ــ ومثال الثانيـة : نحو (اما أن يكون الانسـان ناطقا أو صـاهلا) حيث أنهـا تمنع جميـع النطـق والصـهيل ٠ والخلو عنهما معـا ٠

وتكذب من صادقين لأن الصـادقين يجتمعـان وهى مانعة جمع نكذب مثل أن نقـول اما أن يكون لا حجرا ولا شجرا فلو صـدق منع الجمع به اذ يمكن اجتماعهما بأن يكون حيوانا فنكذب مانعة الجمع ٠

٣ ــ **مانعة الخلو** : تصـدق عن صادقين وعن صادق وكاذب

الأولى مثل : اما أن يكون الانســـان غير طائر أو غير جمـــاد فهى تجوز الجمع بأن لا يكون طائر ولا جمـــاد بل حيوان •

والثانية : مثل الحقيقة نقول زيد اما ناطق أو صاهل وتكذب — اذا تألفت من جزئين كاذبين مثل اما أن يكون الغراب أبيض أو أحمر لو قصد به منع اللخو — اذ الغراب يخلو عنهمـــــا معا لأنه أســـود فتكذب هذا مانعة الخلو معنـــاه أن أحد حرفيها واقع حتما فلا تتألف من كاذبين ان كانت صـــادقة •

٣ — **السوالب :** تصدق عما تكذب عنه الموجبات وتكـــذب عمـــا تصدق عن الموجبات وذلك ظاهر لأن صدق الايجاب يقتضى كذب السلب والعكس صـــحيح •

ما تتركب منه الشرطية :

١ — المتصلة • وتتركب من جملتين مثل ان كان هذا نحاس كان معدنا الأولى فى هذا المثال : هذا نحاس والثانية لكان معدنا أو متصلين مثل : كلمـــا كان الشىء معدنا تمـــدد بالحـــرارة فكلمـــا كان معـــدنا انكمش بالبرودة •

٢ — أو منفصلين مثل ان كان اما أن يكون العدد زوجا أو غـــير منقســـم بمتســـاويين فاما أن يكون فردا أو منقسما بمتساويين •

٣ — أو المقـــدم حملية والتالى متصلة مثل : « ان كان لبس الذهب للرجل حراما ، فان كان هذا الخاتم ذهبا فلبسه للرجل حرام •

٤ — أو المقدم متصلة والتالى محلية مثل (اذا كان الأرض حالت بين الشمس والقمر انخســـف القمر فضـــوء القمر مستفاد من ضـــوء الشمس) •

٥ — المقدم حملية والتالى منفصلة مثل : ان كان هذا معدنا خاما اما أن يكون ذهبا أو نحاسا •

٦ — أو المقـــدم منفصلة والتالى حملية • مثل ان كان دائما اما أن يكون الشىء معدنا أو لا يتمدد بالحرارة — فالحديد يتمدد بالحرارة•

٧ — أو المقدم منفصـــلة والتالى منفصلة • مثل : ان كان كلمـــا كان المرء عالمـــا كان ناقصـــا فالعلوم اما نظرية أو عملية •

٨ — أو المقدم منفصلة والتالى متصـــلة : مثل : ان كان العدد اما زوجا أو غـــير منقسم بمتســـاويين فكلمـــا كان فردا لم ينقســـم بمتســـاويين •

٢ — ما تتركب منه المنفصلة :

١ — حمليتين مثل : دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا •

٢ — أو متصلتين مثل : اما أن يكون أن كان الشخص مصريا فهو أزهرى أو ان كان أزهريا فهو من كلية اللغة العربية •

٣ — أو منفصلتين مثل : اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا • واما أن يكون هذا العدد لا زوجا ولا فردا •

٤ — أو من حملية ومتصلة : مثل : اما أن يكون نورا القمر مستفاد من الشمس أو يكون كلمـــا حالت الأرض بينهما حصـــل خســـوف القمر •

٥ — أو حملية ومنفصلة : مثل اما أن يكون محمد غير متعلم أو يكون تعلم فى الأزهر أو فى المدارس الأخرى •

٦ — أو من متصلة ومنفصلة : مثل اما أن يكون اذا كان العدد زوجا فهو ينقسم متساويين أو أما أن يكون العدد زوجا أو غير منقسم بمتساويين •

الاســـتدلال :

الاستدلال هــو عبــارة عن سير العقل فى عمليــة الاســتقراء والاستنباط من المجهول الى المعلوم وهو ينقسم الى قسمين •

١ ــ الاستدلال المبــاشر :

الاستدلال المبــاشر • وهــو عبــارة عن الاســتدلال بصــدق قضــية على تقدير صــدق قضــية أخرى أو كذبها دون اللجوء الى واســطة وهو لا يحتاج الى قضــية ثالثة لكى تصــل الى نتيجة من مقدمة صريحة وهنــا ينعدم الحــد الأوســط الذى هو أساس لنظرية الاستدلال غير المبــاشر والاســتدلال المبــاشر هــو أبســط أنواع الاستدلال لأنه يعتمــد على مقدمة واحدة بخــلاف غيره ، فانه يعتمد على مقدمات والقضية الأصلية فيــه أصــدق بكثير من القضــية المستنتجة من المقدمات فى الأقيســة •

٢ ــ الاستدلال غير المباشر :

وهو الذى يحتــاج فيه الباحث الى أكثر من قضية حتى يتوصل الى نتيجة وهو القياس والاستقراء فى التمثيل وســوف نبين ذلك عند الحديث على الاستقراء والقيــاس ومرادفا بالاستدلال غير المباشر وهو الذى يعتمد على أكثر من مقدمة واحدة وهو القياس والاستقراء والتمثيل والاستدلال غير المباشر بأنواعه الثلاثة •

يقــول علمــاء المنطــق أن المقصــد الأعلى والهدف الحقيقى لهــذا العلم ووجه انحصــار أنواع الاستدلال غير المباشر فى ثلاثة أنواع انتقال الفكر من المعلوم التصديقى الى المجهــول التصــديقى انمــا يتم على أوجه •

١ ــ ان كان انتقال الفكر الكلى الى الجزئى أو من الأعم الى الأخص فهو القيــاس •

٢ ــ وان كان انتقال الفكر من الجزئى الى الكلى أو من الأخص الى الأعم فهو الاستقراء •

٣ — وان كان الانتقــال من الحكم على الجزئى الى الحكم على جزئى آخر مشابه له فى علته فهو التمثيل •

وكل هذا يحتاج الى مناسبة بين الدليل والمدلول •• وهو على أقســام فى القياس فيقال :

١ — قيــاس •

٢ — قياس استثنائى •

وان كان المناسبة اشــتمال المدلول أى النتيجة على الدليل فهذا يسمى استقراء وان كانت المناســبة هى اشتمال أمر ثالث على بيان العلاقة بينهمــا فهو التمثيل لوجود علة جامعة تشملها •

وأما بيان أنواع الاستدلال غير المباشر بالتفصيل فاننا لا نتعرض له فى هــذه المذكرة لأننــا مقيدين بمنهج وانمــا سوف نعرف كل نوع على حدة ، ولنضرب على ذلك مثال حتى يكون عند الطالب فكرة لمعرفة هذا الاستدلال بأنواعه وأيضا بالنسبة للاستدلال المباشر •

أنواع الاستدلال المباشر وهى :

١ — **التنــاقض** : وهو عبــارة عن اختــلاف قضيتين فى الكيف بحيث يقتضى لذاته صــدق احدى القضيتين وكذب الأخرى •

والمراد : بالكيف هنــا عند المناطقــة هو الايجــاب والسلب •• ومثال التناقض (قولنــا محمد فاهم وليس محمد فاهمــا فانهمــا قضيتان مختلفتان بالايجــاب والســلب • ولو نظرت لوجدت الأولى صــادقة ، والثانية كاذبة ، ولا يجوز أن يصدقا معا والا لزم اجتمــاع النقيضين وهو باطل وأيضــا ولا يجوز أن يكذبا معا والا لزم ارتفاع النقيضــين وهــو باطل وعليــه فتبقى احداهمــا صــادقة والأخرى كاذبة •

والتنــاقض هذا لا يكون الا بين :

١ — قضــيتين •

٢ — لا بد من اختلافهمــا بالايجاب والسلب •

٣ ـ لا بد من صدق احداهما وكذب الأخرى •

٤ ـ أن يكون سبب صدق احداهما وكذب الأخرى •
هو الاختلاف بالايجاب والسلب •

شروط التناقض :

لا يمكن تحقيق التناقض الا اذا توافرت شروط منها :

١ ـ لا بد من اختلاف القضيتين فى الكيف (وهو الايجاب والسلب بأن تكون احداهما موجبة والأخرى سالبة سواء كانت القضية حملية أو شرطية بأنواعها •

٢ ـ لا بد من اختلاف القضيتين فى الكم وهو عبارة عن (الكلية والجزئية) ما عدا القضية الشخصية فالاختلاف فيها فى الكيف فقط •

٣ ـ لا بد من اختلاف القضية فى الجهة اذا كانت القضيتين موجهتين وذلك لأنهما لو لم تختلف جهة لجاز كذبهما اذا كانا ضروريتين •

٤ ـ ضرورة الاتحاد بين القضيتين فى أسوار حصرها المتقدمون فى ثمانية هى :

١ ـ وحدة الموضوع حتى يكون الايجاب والسلب محكوما بهما على شيء واحد •

٢ ـ وحدة المحمول ـ ليكون الايجاب والسلب واردان على واحد فان اختلف المحمول فلا تناقض مثل محمد فاهم محمد ليس بكاتب •

٣ ـ وحدة الشرط فاذا اختلف الشرط فلا تناقض مثل المنطق يعصم الذهن عن الخطأ •

٤ ـ وحدة الكل والجزء فلا تناقض ان اختلط بمعنى أن المحكوم عليه فى احداهما ان كان جزءا وجب أن يكون فى الثانية هو ذلك الجزء •

٥ — **وحدة الاضافة :** فىالنسبة بين المحمول والموضوع مثل زيد أب لبكر وزيد ليس بأب لعمر — فلا تناقض •

٦ — **وحدة الزمن مثل :** محمد صائم اليـــوم وليس بصـــائم

٧ — **وحدة المكان مثل :** على حاضر •

٨ — **وحدة القوة والفعل :** بمعنى تحقق النسبة فى احداهما يجب أن يكون على نحو تحققها فى الأخرى ، ولا تخرج الوحدة لدى جميع المنـاطقة ســواء منهم المتقـدمين أم المتـأخرين عن الوحـدة : فى الموضوع ، والوحدة فى المحمول ، والوحدة فى الموضـوع يندرج فيها وحدة الشرط والكل والجزء • ووحـدة المحمول ينـدرج فيهـا باقى الوحدات بأن الحكم على شىء فى زمان أو مكان غير الحكم عليه فى زمان أو مكان آخر وعلى ذلك فتسمى باقى الوحدات من الشروط •

ونحن من جانبنا لا نذكر التنـاقض بالتفصـيل وانمـا يكفى ما ذكرناه لعدم شمول المنهج له •

التقابل بين القضــايا :

تعريف التقابل هو اختلاف القضيتين فى الموضـوع والمحمـول فى الحكم فقط أو فى الكيف والكم معا : وهو على أربعة أقسام :

١ — التنـاقض •

٢ — التضـاد •

٣ — الدخول تحت التضاد •

٤ — التداخل •

أولا : التناقض : يكون التقابل فيه : باختلاف القضيتين فى الكم والكيف معـا : وهو أكمل أنواع التقابل لأنه يتجه نحـو الرابطـة ويحاول أن ينفيها نفيـا •

وأيضـا لانه يتصل بمـادة القضية • وهو يتحقق فى صـورتين بالرمز الآتى •

ك م مع ج س — ك س مع ج م والعكس .

وله عدة أمثلة تقدم .. عنه الحديث عنه فلا داعى لذكرهما .

٢ — ثانيا : التضاد : وهو يكون بين قضيتين كليتين مختلفتين فى الكيف فقط — مثل = ك م مع ك س والعكس — ك س مع ك م — ولا يتحقق الا فى هذه الصورة الرمزية ويمكن التمثيل له عمليا بالآتى . نقول كل عنب فاكهة ، ولا شىء من العنب بفاكهة وهنا تصدق واحدة وتكذب الأخرى فى كل قضية موضوعها أخص من محمولها . ويكذبان معا ، فى كل قضية يكون موضوعها أعم من محمولها مثل .

كل فاكهة برتقال ولا شىء من الفاكهة ببرتقال . هذا حكم التضاد وعليه نقول القضيتان المتضادتين لا تصدقان معا ولكنهما قد يكذبان معا .

٣ — الدخول تحت التضاد : المراد بالدخول تحت التضاد وهو عبارة عن الاختلاف فى الكيف بين قضيتين جزئيتين ، ويرمز له بصورة واحدة وهى : ج م مع ج س . وبالعكس ج س مع ج م وحكم هاتين القضيتين أن تصدق احداهما وتكذب الأخرى فى كل قضية يكون موضوعها . أخص من محمولها مثل بعض الانسان حيوان . وبعض الانسان ليس بحيوان وتصدقان معا اذا كان الموضوع أعم مثل: بعض المعدن ذهب وليس بعض المعدن ذهب والدخول تحت التضاد ولا يكذبان معا عند دخول قضيتين تحت التضاد .

٤ — التداخل : وهو التقابل بين القضيتين المتحدتين فى الكيف والمختلفتين فى الكم والمناطقة يقولون لا يوجد تقابل بمعنى الكلمة وانما هو تضمن قضية فى قضية أخرى أشمل بدون تقيد فى الكيف ويرمز لها .

ك س مع ج س — ج م مع ك م : (مثل كل انسان حيوان ك م مع ج م والعكس) .

ج س مع ك س : (وبعض الانسان حيوان) .

ولا شيء من الانســان بحجر وبعض الانسان ليس بحجر .

وحكم المتداخلين بأنه اذا صدقت الكليــة صــدقت الجزئيــة لا العكس ، فقد تصدق الجزئية ولا تصدق الكلية مثل بعض الحيــوان انســان (صــادقة) وكل حيوان انســان كاذبة وأيضــا اذا كذبت الجزئية كذبت الكليــة معهــا لا العكس فمثلا اذا كذبت القضــية (بعض النبات يتحرك بالارادة) كان بالأولى أن تكذب الكلية (كل نبات يتحرك بالارادة . اذا كذبت القضية (ليس بعض التفاح فاكهة) كذبت الكلية من باب أولى وهى (لا واحد من التفاح بفاكهة) وكذب الكلية من باب أولى وهى (لا واحد من التفــاح فاكهــة) وذلك لأن الجزئية أعم من الكلية وكذب الأعم يلزمه كذب الأخص ، ويجب أن ننظر الى نظرية التقابل على أنهــا أولا علاقة بين قضيتين معينتين على أنهــا عملية من عمليات الاستدلال تستدل بهــا على صدق أو كذب قضــية من صدق أو كذب عدة قضــايا العكس .

النوع الثــانى : من أنواع الاســتدلال المبــاشر العكس هو من أحكام القضــايا ودعت الحاجة اليه من أدلة القياس فى بعض صوره لأننــا ننتقل فيه من الحكم على قضــية الى الحكم على قضــية أخرى مختلفة عنها فى الموضوع وحده أو فى المحمول وحــده أو فى المحمــول والموضوع معا .

أقســام العكس :

القياس أقســامه ثلاثة :

١ — عكس مستوى .

٢ — عكس نقيض موافق .

٣ — عكس نقيض مخالف .

العكس المســتوى وتعريفه فى اللغة مطلق التبديل والقلب .

واصــطلاحا : هو تبديل طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعى مع بقــاء الصدق والكيف على وجه اللزوم ، ومثاله كل تفاح فاكهة . وكل ورد نبات عكســه . بعض الفاكهــة تفــاح وبعض النبــات ورد فى

المحلية • ومثاله فى الشرطية كلمـا كان هذا فضة كان معدنا عكسه • قد يكون اذا كان هذا معدنا كان فضة •

شروط العكس : يشترط لصحة العكس المستوى شرطان :

١ ــ يجب أن يبقى الكيف (الايجـاب والسـلب) فى قضـية العكس بمعنى أن يتفق بقـاء الكيف فى القضية الأصل وقضية العكس ويبقى الصدق أيضا •

٢ ــ لا يستغرق حد فى العكس لم يكن مستغرقا فى الأصل بمعنى أنه يجب أن لا تفيـد القضية الجديدة (العكس) استغراق حد لم يكن مستغرقا فى الأصـل • وبتحقـق شرطى العكس نرى أن بعض القضايا لا تنعكس أصلا وبعض القضـايا الكليـة تنعكس جزئيـة ، وبعضها ينعكس كنفسه فمثلا •

١ ــ القضية الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية •

٢ ــ السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية •

٣ ــ الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية •

٤ ــ السالبة الجزئية لا تنعكس أصلا وعلى ذلك فالقضايا التى تنعكس أولا القضايا الموجبة مطلقا • سواء كانت حملية أو شرطية كليـة أو جزئية تنعكس كلهـا (موجبة جزئية) وهى كالآتى :

١ ــ الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية مثل : كل قمح نبات : عكسـها : بعض النبات قمح (كل حديد يتمدد بالحرارة : عكسها : بعض المتمدد بالحرارة حديد : هـذا فى الحمليـة ومثـال : الشرطيـة الكلية كلمـا كان هذا عصـفورا كان طائرا تنعكس الى قد يكون اذا كان هذا طائرا كان عصـفورا •

٢ ــ الموجبة الجزئية :

تنعكس الى موجبة جزئية ــ مثالها فى الحملية بعض الفاكهة تفاح تنعكس الى بعض التفـاح فاكهة أو بعض الورد ذو رائحة ذكية : عكسـها بعض ذى الرائحة ورد • وهكذا ومثالها فى الشرطية قد يكون

اذا كان هذا طائرا يكون مغـــردا • تنعكس الى قد يكون اذا كان هـــذا مغردا يكون طائرا ومن المعلوم أن القضـــية المهملة فى قوة الجزئيـــة والشخصية فى قوة الكلية فاذا كانتا موجبتين انعكست الى موجبـــة جزئية : مثال المهملة التى فى قوة الجزئية الموجبة الطالب ناجح تنعكس
جزئية : مثال المهملة التى فى قوة الجزئية الموجبة الطالب ناجح تنعكس
الى بعض الناجح طالب — موجبة جزئية •

ومثال الشخصية التى فى قوة الكلية الموجبة — محمد فاهم تنعكس الى بعض الفاهم محمد موجبة جزئية — اذا كان محمولها كليا •

٢ — القضايا السالبة : منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس •

١ — السالبة الكلية :

تنعكس كنفســها سالبة كلية سواء كانت حملية أو شرطية مثال الحملية لا شىء من الـــذهب بفضـــة الى لا شىء من الفضـــة بذهب • ومثال ذلك فى الشرطية : ليس البتـــة اذا كان هذا مصريا كان أمريكيا : تنعكس الى ليس البتة ان كان هذا أمريكيا كان مصريا أو لا خائن لوطنه محبوب عكسها • لا محبوب هو خائن لوطنه وذلك لأنه حتى صدق سلب مفهوم الجزء الثانى عن أفراد الجزء الأول ففى الأصل يصدق سلب مفهوم الأول الذى صار ثانيا فى العكس كل ماصدقات الثانى الذى جعل أولا فى العكس •

٢ — القضية السالبة الجزئية :

لا تنعكس لأنه لا يطرد فيهـــا صـــدق العكس مع صدق الأصل فقد تصدق سالبة جزئية مع كذب عكســها اذا كان موضوعها أعـــم فى محمولها : مثل بعض الحيوان انســـان) صادقة (فلو انعكست الى ليس بعض الانســـان حيوان وقع الكذب فيهـــا مع صدق الأصـــل لذلك قالوا ان الســـالبة الجزئية لا عكس لها أما القضـــية الشخصية السالبة تنعكس كنفسها لأنها فى قوة الكلية وذلك اذا كان محمولهـــا لا جزئيا مثل قولك : محمد ليس بعلى تنعكس الى على ليس بمحمد • أما القضـــية الســـالبة لا تنعكس لأنهـــا فىقوة الجزئية وذلك لأن

العكس غير مطرد الصـــدق فيهـــا لـمـــا تقدم وعلى ذلك فيتلخص ما ينعكس على ما لا ينعكس من القضايا فى ما يأتى :

١ ــ الموجبات كلها تنعكس موجبة جزئية •

٢ ــ السالبة الكلية تنعكس كنفسها سالبة كلية •

٣ ــ السالبة الجزئية لا عكس لها •

٤ ــ الشخصـــية اذا كان ممحولها جزئيا تنعكس كنفســـها وان كان محمولها كليا تنعكس موجبة جزئية لأنها فى قوة الكلية ويمكن حصر ذلك فى الجدول الآتى :

القضية	نوعهـــا
كل تفاح فاكهة	ك م
بعض النبات ورد	جـ م
البرتقال مغذى	مهملة م
محمد عالم	شخصية م محمولها كل

عكســـها	نوع العكس
بعض الفاكهة تفاح	جـ م
بعض الورد نبات	جـ م
بعض المغذى برتقال	جـ م
بعض العالم محمد	جـ م

القضية	نوعهـــا
محمد هـــذا	ش م
لا شيء من الذهب بفضة	ك س
ليس بعض النبات مثمرا	جـ م
ليس محمد شاعرا	شخصية س

	محمولها كلى
البرتقال ليس حجرا	مهملة س
ليس محمد خالدا	هى شخصية س
	محمولها جزئى
عكسيا	نوع العكس
هــــذا محمد	ش م
لا شىء من الفضة بذهب	كً س
لا عكس لهـــــا	ــــ
لا واحد من الشعراء بمحمد	ك س
لا عكس لهـــا	ــــ
ليس خالدا محمد	ش ـ ں

ولا بد فى العكس من صدق وللمناطقة أدلة على اثبات صـــدق العكس أولا برهان الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه وبيـــانه كمــا يلى أنه عبارة عن : أخذ نقيض العكس وضمه الى الأصل ثم يركب منه والقضـــية الأصلية قيـــاسا من الشـــكل الأول :

ويكون بجعل نقيض العكس صغرى والأصل كبرى كمــا يكـــون بجعل نقيض العكس كبرى والأصل صغرى وفى هذه الحالة ينتج المحال • ويمكن تقريره بأن يقـــال لو لم يصـــدق العكس لصـــدق نقيضه لكن صـــدق النقيض يؤدى الى المحال وعليه فيبطل ما أدى اليه وثبت المطلوب وهو صـــدق العكس ومثال ذلك : نقـــول كل مـــؤدب محبوب وهذه قضـــية موجبة كلية وعكســـها : بعض المحبوب مؤدب : موجبة جزئية : فيقال لولا لم يصـــدق هذا العكس يصدق فى نقيضـــه وهو لا شىء من المحبوب بمؤدب ويمكن تركيب قياس منه غير صـــادق فيقال : كل مؤدب محبوب ولا شىء من المحبـــوب بمـــؤدب • النتيجـــة (لا شىء من المحبوب بمؤدب) وهذا القيـــاس غير صادق وهو محال لأن فيـــه سلب الشىء عن نفســـه هذا فى القضية الموجبة ويطبق أيضا فى القضـــية السالبة •

ومثالها : (لا شيء من البرتقال بتفاح) فعكس الى لا شيء من التفــاح ببرتقال ، فنقــول لو لم يصــدق هـذا العكس يصــدق النقيض وهو بعض التفاح برتقال • ويمكن أن نركب منــه قيــاس من الشــكل الأول فنقــول فيه بعض التفاح برتقال ولا شيء من البرتقال بتفاح • ينتج بعض التفاح ليس بتفاح وذلك محال لأن فيه سلب الشيء عن نفسه وهذا من نقيض العكس فيكون صادقا وهـــو المطلوب •

عكس المركبات :

علمنــا فيمــا سبق أن القضــايا الموجبة كلية كانت أم جزئيــة تعكس الى موجبــة جزئية : وأما الســوالب فلا عكس فيها الا فى الســالبة الكليــة والمعلوم ان الموجبــات مركبات وبســائط وهذا لا ينظر اليه هــذا العكس انمــا ينظر اليها من حيث الايجاب والسلب وعلى ذلك فالموجبات من حيث العكس تنقســم الى موجبات وسوالب واليك البيــان عكس الموجبات ومن المعروف أن الموجبات خمس عشرة كلها تنعكس الا أن هناك خلافا فى الممكنة •

أولا : الضرورية المطلقة والدائمــة المطلقــة والمشروطة العــامة والعرفية العامة — عكس كل واحدة منها حينية مطلقة والأمثلة هى :

١ — مثال الضرورية المطلقة بالضرورة كل تفاح فاكهــة تعكس بعض الفاكهة تفــاح بالاطلاق حين هو فاكهة مثال : الدائمة المطلقة دائمــا كل فضــة معدن عكســها بعض المعدن فضة بالاطلاق حين هو معــدن •

٣ — مثال المشروطة العامة بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا • وعكســها بعض متحرك الأصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحرك الأصــابع •

— مثال العرفية العامة هو مثال المشروطة مع استبدال الضرورة بالدوام « والعكس بالعكس وأيضــا دليل صــــدق العكس فى هــذه القضايا هو نفس (دليل الخلف) •

ومثاله : كل ورد نبات بالضرورة — عكسها بعض النبات ورد بالاطلاق حين هو نبات فنقول : لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو لا شيء من النبات بورد دائما • ونكون منه قياس من الشكل الأول • فنقول كل ورد نبات بالضرورة ولا شيء من النبات بورد دائما •

ينتج : لا شيء من الورد بورد • وهذا محال : لأن فيه سلب الشيء نفسه •

ثانيا : المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة عكس كل منها هو (حينية مطلقة) مع قيد بلا دائما •

أ — **المشروطة الخاصة :** بالضرورة كل ماشي ينقل قدميه ما دام ماشيا لا دائما • عكسها بعض الناقل لقدميه ماشي بالاطلاق حين هو ناقل قدميه لا دائما •

٢ — **العرفية الخاصة :** مثالها مثال المشروطة الخاصة مع تغيير الضرورة بالدوام وأيضا يستدل على صحة صدق العكس فى هذه القضايا بدليل الخلف المتقدم •

ثالثا : الوقتية المطلقة : والمنتشرة والمطلقة العامة بسائط ومركبات عكس كل واحد منها مطلقة عامة والأمثلة كما يلى :

١ — **الوقتية المطلقة :** نقول بالضرورة كل متكلم يحرك لسانه وقت الكلام العكس بعض المحرك لسانه متكلم بالاطلاق العام •

٣ — المنتشرة المطلقة كل انسان متنفس فى وقت ما وعكسها بعض المتنفس انسان بالاطلاق العام •

٤ — **المطلقة العامة :** نقول : كل انسان ضاحك بالاطلاق العام عكسها بعض الضاحك انسان بالاطلاق العام •

٥ — **الوجودية اللا دائمة** : وكذلك اللا ضرورية هو نفس مثـــال المطلقة العامة مع زيادة قيد اللا دوام • أو للا ضرورة والعكس بالعكس وأيضـــا دليل صدق العكس هو دليل الخلف المتقدم •

الممكنــــات والخاصــــة فيهمـــا رأيـــان للمناطقـــة عنـــد العكس • فالمتقـدمون من المنـــاطقة يرون أنهم ـا ينفكان الى ممكنة عامة نقول : كل انســـان كاتب بالامكان العام •

أو الخاص • وعكسه بعض الكاتب انسان بالامكان العام فى كل من القضيتين • وقال المتأخرون أنهمـا لا يعكسان لأن وصف الموضوع ثابت لافراده بالفعل • وعليه لا يعكســـان لأن وصف الموضوع ثابت لأفراده بالفعل • وعنه • وقع الخلاف بين المناطقة •

القيـــــاس

تعريف القياس : لغة تقدير شىء بشىء وفى الاصطلاح قول مؤلف من قضـــايا متى سلمت لزم عنها • ولذاتها قول آخر وهو على أقسام ويعتبر فى فن المنطق المقصد الأعلى والهــدف الرئيسى من دراســـة هذا العلم والسبب فى ذلك لانه به يكون الوصول الى اكتساب واكتشاف المجهولات التصديقية فى العلوم وهو أهم أنواع الاستــدلال عند أوائل المناطقـــة القدماء ومن أجل ذلك عد هؤلاء الاستقراء والتمثيل من لواحق القيـــاس وعلى العكس من ذلك وجدنا المحــدثون من العلمـــاء يقللون من قيمتـــه ويفضـــلون عليه الاستقراء وهو يســـمى منطق العلوم كمـــا سنرى عند دراستنا للمنطق الحديث •

ونعود الى شرح التعريف فنقول عرف القياس بأنه قول مؤلف من قضـــايا متى سلمت لزم عنهـــا لذاتها قول آخر : مثل الحديد معدن وكل معدن موصل جيـــد للحرارة فاذا نظرنا الى هذا المثال ووجدنا التســـليم بهما من أحد يلزم التســـليم بقول آخر وهو قولنا النحاس موصل جيـــد للحرارة وهذا الذى هو قول مؤلف معنـــاه مركب ســـواء كان مفهـــوما عقليا مركبا أو لفظـــا مركبا • كمـــا وجدناه فى تعريف القضية حيث قيـــل هنـــاك أن المنـــاطقة يعنون بالقول المركب ملفوظا أو معقولا وهو جنس فى هذا التعريف •

وقوله مؤلف من قضـــايا يخرج به الأقوال الناقصـــة والانشـــاء والقضية الواحدة المستلزمة لذاتها صـــدق انعكس فيها مســـتويا وعكس نقيضـــها •

وقوله متى سلمت فيه بيان الى أن القضايا المـــؤلف منها القيـــاس لا يلزم أن تكـــون صادقة فى الواقع وفى نفس الأمر • بل يكفى أن تكون مســـلمة من انســـامع لهـــا وعليه يكون التعريف شامل للقياس الصادق المقدمات والقيـــاس المشتمل على مقدمات كاذبة مثل النبـــات حســـاس وكل حســـاس جمادفهاتان القضيتان لو سلمنا يلزمهما قول آخر وهـــو النبـــات جمـــاد •

وقوله لزم عنهـــا المراد عن القضايا « قول آخر قيد آخر خرج به المركب من القضايا لا تستلزم قولا آخر مثل الأشـــكال العقيمـــة نحـــو لا شىء من النبات بحيـــوان وكل حيوان جسم فهاتان قضـــيتان لا يلزم عنهما قول آخر اذ لو لزم قول آخر لكـــان ذلك القول (لا شىء من النبات بجســـم)وهو قضـــية كاذبة ويخرج بهذا القيـــد أيضـــا الاســـتقراء والتمثيل فان المقدمات فيهما لا تستلزم النتيجة • وخلاصـــة انقـــول أن القياس يتألف من مقدمتين على الأقل يلزمهما قول آخر هـــو النتيجـــة ويكون لزوم هذه النتيجـــة لذات المقـــــدمتين وليس لأى أمر خارج عن القياس ويلزم على ذلك ضرورة أن تكون النتيجة ليست احدى المقدمات •

أقســـام القيـــاس :

ينقسم القيـــاس الى استثنائى ان كان عين النتيجـــة أو نقيضـــا مذكورا فيهبالفعل مثلإن كانهذا جسما فهو متحيز ولكنه جسم ينتج عنه أنه متحيز وهو بعينه مذكور فيـــه ولو قلنـــا لكنـــه بمتحيز • ينتـــج أنه ليس بجسم — ونقيضاه مذكور فيه •

القسم الثانى : الاقترانى وهـــو اذا لم يكن عين النتيجـــة مثـــل قولنـــا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتـــج كل جســـم حادث وفى الواقع ليس هـــو ولا نقيضـــه مذكورا فيه بالفعـــل ومن هـــذا التعريف نعرف الفرق بين كل من القياس الاستثنائى وهو ما ذكرت فيه النتيجـــة

أو نقيضـــها بالفعل مثل اذا كان هذا الشيء معدن فهو متمـــدد بالحرارة لكنـــه معـــدن ينتج (أنه متمدد بالحرارة • فهنـــا النتيجة وهى وهـــو متمدد بالحرارة قد ذكرت فى القيـــاس بالفعل واذا قلت لكنه متمـــددا بالحرارة ينتج أنه ليس بمعـــدن ، ونقيض هذه النتيجـــة قد ذكرت فى القيـــاس بالفعل واذا قلت لكنه متمددا بالحرارة ينتج أنه ليس بمعدن ، ونقيض هذه النتيجة قد ذكرت فى القيـــاس بالفعل • ونقول المراد بذكر النتيجة ، أو نقيضـــها بالفعل ذكرها بمادتها وصورتها وهـــو هيـــأتها التألفية هذه •

أما القيـــاس الاقترانى فهـــو الـــذى لا تذكر فيـــه النتيجـــة ولا نقيضها بالفعل وان ذكرت فيه بالقـــوة وهـــو مادتها فقـــط مثـــال ذلك قولك : كل ذهب معدن وكل معدن متمدد بالحرارة ، ينتـــج كل ذهب متمدد بالحرارة وتلك هى النتيجة التى لم تذكر فى القياس بالفعل • بل وجدت فيه بالقـــوة ولكن ذكر موضوعها فى المقدمة الأولى وذكر محمولها فى المقدمة الثانية وذكر الشيء بمادته من غـــير صـــورته ذكر له بالقـــوة وذكره بمادته وصـــورته فهو ذلك له بالفعل لذلك قيـــدوا ذكر النتيجـــة أو نقيضـــها — فى تعريف الاستثنائى بأنه ذكر بالفعل اذ لو ترك هـــذا القيـــد لورد النقض بأن تعريف الاستثنائى غير مانع لدخول الاقترانى فيه ، لأن الاقترانى مذكورة فيه النتيجة بالقوة ؟ وبأن تعريف الاقترانى غير جامع لخروج جميع الاقترانيـــات عنـــه ولكن لمـــا جاء فيه قيد ذكر النتيجة فى الاستثنائى بأنه ذكر له بالفعل وليس بالقوة صـــار تعريفـــه مانعـــا من دخول الاقترانى فيه — فان النتيجة لم تذكر فى الاقترانى • بل ذكرت بالقوة وهذا هو الفرق بين القياسين •

ومن الواجب علينـــا أن ننبه فى هذا الموضوع على أمرين :

الأول : أن ذكر النتيجة فى القيـــاس الاستثنائى بالفعل فى الواقع أنه لا يتنـــافى مـــع ما تقرر فى تعريف القيـــاس من وجـــوب أن تكـــون النتيجة قولا آخر ذلك أن معنى كونهـــا قولا آخر معنـــاها أنهـــا ليست مقدمة كاملة بتمامها من مقدمات القيـــاس لئلا يلزم المصـــادرة فى هـــذه الحالة على المطلوب أما لو كانت جزءا من مقدمة كـــا هو حال القيـــاس الاستثنائى فلا مانع منه •

الثانى : أن النتيجة ونقيضـها كلتاهما فى الـواقع قضـية كاملة مشتملة على الحكم وهى محتملة للصـدق والكذب — مع أن المـذكور فى القياس جزء قضية لا يحتمل الصدق والكذب لعدم اشتماله على الحكم — فكيف يقال ان النتيجة أو نقيضها مذكورة فى القياس على هذا النحو •

فالجواب على هذا نقول أن المراد هو ذكر صورة النتيجة أو صورة النقيض لها وذلك بترتيب الطرفين • كما فى النتيجة أو نقيضها •

القيـاس الاقترانى :

وموضوع المطلوب فيه يسمى أصغر ومحموله أكبر ، والقضية التى جعلت جزء قيـاس تسمى مقدمة والمقدمة التى فيها الأكبر تسمى كبرى والمكرر فيهما حـد وسط واقتران الصغرى بالكبرى يسـمى قرينـة وأيضا ضربا ، والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين يسمى شكلا — وهو أربعة لأن الحد الأوسط ان كان محمولا فى الصغرى وموضـوعا فى الكبرى فهو الشكل الأول • وان كان محمـولا فيهما فهو الشكل الثانى وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى فهو الشكل الرابع • وهـذا القياس على نوعين :

الأول شرطى : وهو ما كانت مقدمتاه أو احداهما شرطية • مثـاله كلمـا كان الشىء ذهبا فهو معدن وكلمـا كان الشىء معدنا فهو متمـدد بالحرارة اذن كلمـا كان الشىء ذهبا فهو متمدد بالحرارة •

الثانى حملى : وهو ما تألف من قضيتين حمليتين مثل : كل عصـفور طائر وكل طائر يبيض ينتج ، كل عصفور يبيض • وهذه — عند وضعها للاستدلال عليها — تسمى مطلوبا • وهى مشتملة على حدين : موضوع وهو العصفور ، ومحمول وهو البيض • وقد ذكر موضوع المطلـوب فى

القضية الأولى من القياس ، كمـــا ذكر محموله فى القضية الثانية ، وبينهما حد مكرر فى القضـــيتين هو فى المثال المذكور — طائر ٢ وعليه فموضـــوع المطلوب فى الاقتراني يسمى حد أصغر ومحموله يسمى حدا أكبر «والحد المكرر فى القياس يسمى حدا أوسط وذلك لأن الموضوع فى الغالب أخص من المحمول — فهو أصغر والمحمول أعم منه فهو أكبر • والمكرر واسطة فى الانتاج ويحذف فى النتيجة فهو لذلك يسمى حـــدا وســـطا • ثم ان القضية التى جعلت جزء قياس تسمى مقدمة وتنسب الى الحـــد المذكور فيها من حدى النتيجة وعلى ذلك فالمشتملة على الحد الأصغر تسمى مقدمة صغرى والمشتملة على الحد الأكبر تســـمى (مقـــدمة كبرى) واقتران الصغرى بالكبرى من حيث الكم والكيف ، وكونهما موجبتين أو ســـالبتين أو مختلفتين — كليتين أو جزئيتين أوقع الاختلاف فى الكلية والجزئية — يسمى قرينة أو ضربا • والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوســـط من الحدين الآخرين يسمى الأشكال والأشكال أربعة لأن الحد الأوسط ان كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشـــكل الأول • وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى ، وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان العكس وهو موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى — فهو الشـــكل الرابع ومعلوم أن ترتيب الأشكال على هذا الوضع له قيمته المنطقية عند علماء هذا العلم والسر فى ذلك لأن الشكل الأول بديهى الانتاج نظرا لوضوح العلامة المنطقية فيه وأيضا هذا الشكل الوحيد المنتج للموجبة الكلية التى تتكون منها القواعد العامة فى العلوم • وأما غيره فانتاجه نظرى ويستدل عليه برده ضرورة الى الشكل الأول ولا ينتج الا سالبة فقط مثل الشكل الثانى أو جزئى فقط مثل الشكل الثالث والسر فى ترتيب الأشكال على هذا النحو واضـــح ووضع الرابع فى موضعه لعدم مشاركته للشكل الأول فى شىء بخلاف الثانى والثالث فكل منهما يشارك الأول فالشكل الثانى يشارك الأول فى صغراه لاشتمالها على الموضـــوع الذى هو أشرف من المحمول • وضع فى المرتبة الثانية وعليه الثالث وهذه الأشكال لا تتاح لها من تلقاء نفسها بل لا بد لها من شروط عند الانتـــاج ولكن يحســـن أن نذكر الشروط العامة للقياس قبل الحديث على شروط كل شـــكل على حدة

الشروط العامة للقياس .

١ — يجب فى جميع الأشكال مراعاة الآتى حتى تنتج إنتاجا صحيحا .

الشرط الأول : يجب أن يتركب القياس من مقدمتين فقط .

الشرط الثانى : كل شكل من القياس الإقترانى يجب أن يشتمل على ثلاثة حدود فقط وعلى ذلك لا يجوز أن يكون الحد الوسط مشتركا لفظيا يستعمل فى إحدى المقدمتين بمعنى وفى الأخرى بمعنى آخر إذ فى هذه الحالة يكون فى القياس أربعة حدود لا ثلاثة وهو أصلا ممنوع ومثاله القياس الآتى :

(نقول كل قطعة من الأرض داخلة فى البحر ، رأس وكل ، رأس ، استئصالها بسبب الموت إذن كل قطعة من الأرض داخلة فى البحر استئصالها يسبب الموت فهذا فى الواقع قياس فاسد والسر فى فساده هو استعمال لفظ (رأس) فى الكبرى بمعنى العضو المعروف فى الإنسان فى حين نفس اللفظ (راس) قد استعمل فى الصغرى ولكن بمعنى آخر جغرافى هذا وترى المناطقة يسمون هذين الشرطين قاعدتى تركيب القياس .

الثالث من الشروط : يجب أن يشتمل القياس على حد وسط مستغرق فى مقدمة واحدة على الأقل الرابع من هذه الشروط . أنه لا يجوز أن تشتمل النتيجة على حد مستغرق إلا إذا كان هذا الحد مستغرقا فى مقدمته. وعلينا توضيح ذلك فنقول : إن المراد باستغراق الحد شموله لجميع أفراده. وعدم استغراقه : معناه عدم شموله لجميع أفراده . ويكون موضوع القضية مستغرقا إن كانت مسورة بالسور الكلى — سواء كانت موجبة

أو سالبة . ولا يكون الموضوع مفيداً للاستغراق إن كانت القضية جزئية موجبة أو سالبة :

أما المحمول فيكون مستغرقا إن كانت القضية سالبة ، كلية أو جزئية وإذا كانت القضية موجبة فلا تفيد استغراق محمولها كلية أو جزئية . وعلى ذلك فالقضية الكلية الموجبة تفيد استغراق موضوعها فقط دون المحمول مثل كل حديد معدن ، وهنا قد حكمنا على جميع أفراد الحديد بأنها مندرجة فى المعدن وقد يكون المحمول أعم وأكثر أفراداً من الموضوع وأما القضية الجزئية الموجبة لا تفيد استغراق موضوعها ولا محمولها والقضية السالبة الكلية تفيد استغراق طرفيها معاً . والسالبة الجزئية تفيد استغراق محمولها فقط وأيضا يجب أن يشتمل على حد وسط مستغرق فى مقدمة واحدة على الأقل وبذلك يحقق الغرض منه وهو كونه علة الإنتاج وأيضا لا يجوز أن تشتمل النتيجة على حد مستغرق إلا إذا كان مستغرقا فى مقدمته لأن هذا الشرط إذا لم يتحقق تكون والحالة هذه النتيجة مضطربة فتصدق مرة وتكذب أخرى مثال ذلك : كل ورد جسم وكل ورد نبات وجب أن تكون النتيجة موجبة جزئية هى بعض الجسم نبات ولا يجوز أن تكون كلية — مع أن مقدمتى القياس كليتان والسبب فى ذلك هو أن النتيجة فى هذا القياس — تألف بعد حذف الحد الوسط — من محمول الصغرى (وهو جسم) موضوعا لها ، ومن محمول الكبرى (وهو نبات محمولا لها ، وكلاهما محمول لموجبة ومحمول الموجبة لا يفيد إستغراق أفراده :

والمناطقة يطلقون على هذين الشرطين وهما الثالث والرابع اسم قاعدتى استغراق الحدود فى القياس .

الشرط الخامس : أنه لا إنتاج عن سالبتين ، لأن السالبة تفيد الانقطاع بين طرفيها ، فإذا تركب قياس من مقدمتين سالبتين لم يكن بين الحد الأصغر والأوسط صلة ، ولا بين الأوسط والأكبر أيضاً صلة وعلى ذلك فلا توجد علاقة تبرر الحكم بسبب الأكبر عن الأصغر مثال ذلك إذا قلت لاشيء من المعدن بنبات ولاشيء من النبات يتمدد بالحرارة ، فهذا لا ينتج والسبب فى ذلك أن النتيجة المنتظرة منه ، لاشيء من المعدن يتمدد بالحرارة وهى كاذبة مع صدق المقدمتين ولو صادف وصدقت النتيجة مثل لا شيء من النحاس بحديد ، ولا شيء من النحاس بنبات فالنتيجة (المنتظرة منه) هى لاشيء من النحاس بنبات وهى صادقة ولكن ذلك محض صدفة وليس إنتاجا مطردا فلا يعتد به ، فى القياس أصلا .

الشرط السادس : إنه إذا كانت إحدى مقدمتى القياس سالبة وجب فى هذة الحالة أن تكون النتيجة سالبة لأن النتيجة عند المناطقة تتبع الأخس دائما ، ولا تكون النتيجة موجبة فى هذه الحالة وعند المناطقة هذان الشرطان يسميان بقاعدتى الكم والكيف .

وعلى ذلك يمكننا إستخلاص النتائج الآتية :

أولا لا إنتاج عن مقدمتين جزئيتين وذلك لإنهما إن كانتا سالبتين إختل الشرط الخامس الذى نص أنه لا انتاج من سالبتين .

ثانيا : إذا كانت إحدى مقدمتى القياس جزئية لزم أن تكون النتيجة كذلك جزئية ولكن لايلزم من النتيجة جزئية أن يكون فى القياس مقدمة جزئية إذ قد ينتج ضرب مؤلف من كليتين نتيجة جزئية كما فى ضرب الشكل الثالث .

ثالثا : لا انتاج عن سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى . والسر فى ذلك : أن النتيجة فى هذا الضرب ستكون سالبة جزئية موضوعها أحد إحدى السالبة الكلية ومحمولها هو أحد حدى الموجبة الجزئيـــة وتلك النتيجة لأنها سالبة تفيد استغراق محمولها ، وهو أحد حدى الموجبة الجزئية ، وهى لا تضر ولا تفيد إستغراق شىء من حديها فيختل .

الشرط الرابع : وعلى ذلك فيجب مراعاة تلك القواعد لأنها تفيد الدارس وتساعده على فهم وتعليل الشروط الخاصة بكل شكل من الأشكال الأربع وفى الحديث عن الأشكال نبين شروط كل شكل على حدة حتى تكمل الفائدة ويعم النفع .

الشكل الأول :

ويشترط فية عند الإنتاج : إيجاب الصغرى وكلية الكبرى . والسر فى ذلك أنه إذا لم تكن الصغرى موجبة لا يندرج الأصغر فى الأوسط .

وشرط الكلية فى الكبرى من احتمال أن يكون بعض المحكوم عليه بالأكبر على غير البعض المحكوم عليه بالأصغر . وهذا ينتج فى أربعة أضرب هى :

الضرب الأول : من موجبتين ، ويكون الإنتاج فى هذه الحالة موجبة كلية مثل : كل (ج ب) وكل (ب أ) وكل (ج أ) .

الضرب الثانى : من كليتين : الصغرى موجبة والكبرى سالبة . وفى هذه الحالة ينتج سالبة كلية مثل قولنا كل (ج ب) ولا شىء من (ب أ) فلا شىء من (ج أ) .

الضرب الثالث : ويتكون من موجبتين : الصغرى جزئية والكبرى كلية موجبة أيضا وينتج موجبة جزئية مثل بعض (ح ب) وكل (ب أ) فبعض (ح أ) .

الضرب الرابع : ويتكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ويكون الإنتاج فى هذه الحالة سالبة جزئية مثل أن تقول : بعض (ج ب) ولا شىء من (ب أ ٢) بعض (ح) ليس (أ) ونتائج هذا الشكل بينة بذاتها :

ونعود فنقول الشكل الأول : تعريفه هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى ويشترط لصحة انتاجه شرطان

أحدهما : بحسب الكيف : وهو ايجاب الصغرى والثانى: بحسب الكم وهو كلية الكبرى .

وذلك لأن حاصل هذا الشكل مبنى على إندراج الحد الأصغر بكله أو بعضه ، فى الحد الأوسط ، ثم الحكم على كل الأوسط بالأكبر ايجابا أو سلبا فيكون كل الأصغر أو بعضة محكوم عليه أيضا بالأكبر ايجابا أو سلبا . ومن هذا لزم أن تكون الصغرى موجبة وإلا لم يندرج الأصغر فى الأوسط فإذا حكم فى الكبرى على الأوسط بالأكبر فلا يتناول ذلك الحكم الأصغر لأنه (والحالة هذه) لا علاقة له بالأوسط واشترط فى هذا الشكل كلية الكبرى من أجل احتمال أن يكون البعض من الأوسط المحكوم به على الأصغر هو غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فلا يتعدى الحكم بالأكبر إلى الأصغر ، فمثلا إذا قلنا : كل قمح نبات وبعض النبات فول فلا يلزم فى ذلك أن بعض القمح فول لأن البعض فى النبات المحكوم به على القمح هو غير البعض منه المحكوم عليه بأنه فول ، وعلى ذلك فشرط فى هذا الشكل ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وبتحقيق هذين الشرطين مع شروط القياس العامة نجد انتاجه فى الأضرب التى مرت فقط لأن الضروب الممكنة فى كل شكل ، ستة عشر ضربا :

لأن القضية الشخصية فى قوة الكلية ، والمهملة فى حكم الجزئية ، فلم

يبق إلا المحصورات الأربع أعنى الكليتين ، الموجبة والسالبة والجزئيتين الموجبة والسالبة .

فإذا اقترنت إحدى الصغريات الأربع بإحدى الكبريات الأربع كان الجميع ستة عشر ضربا ، لكن .

الشرط الأول : وهو ايجاب الصغرى يسقط من تلك الضروب ثمانية وهى الحاصلة من ضرب الصغر بين السالبتين الكلية والجزئية، فى الكبريات الأربع .

الشرط الثانى : وهو كلية الكبرى فيسقط أربعة اضرب وهى الحاصلة من ضرب الكبريين الجزئيتين الموجبة والسالبة ، فى الصغرى الموجبة الكلية والجزئية وإذا سقطت هذه الأضرب الإثنا عشر كانت الأضرب المنتجة أربعة فقط وتسمى هذه الطريقة بطريقة الاسقاط : وذلك عند استبعاد العقيم منها فيكون الباقى هو المنتج منهما كما نوضحه على الوجه الآتى :

الضرب الأول ويتكون من موجبتين كليتين صغرى و كبرى فيكون الإنتاج كل عصفور طائر و كل طائر ذو صماخ : إذن كل عصفور ذو صماخ .

الثانى . ويتكون من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ، وينتج سالبة كلية مثل : كل ذهب معدن ولا شىء من المعدن بنبات ، اذن لا شىء من الذهب بنبات .

الضرب الثـالث : ويتكون من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ، ينتج موجبة جزئية مثل بعض الطيور جميل اللون و كل جميل اللون يسر الناظرين ، اذن بعض الطيور يسر الناظرين .

الضرب الرابع : ويتكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية ، مثل بعض المعدن ذهب ولا شىء من الذهب بفضة ، اذن ليس بعض المعدن فضة .

الشكل الثانى :

هو ماكان الحد الأوسط فيه محمولا فى الصغرى والكبرى معاً :

وأما شرطه : فهو إختلاف مقدمتيه بالكيف وكليـــة الكبرى ، وإلا حصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج ، وهو حذف القياس مع إيجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى .

ويشترط لإنتاجه أمران الأول : بحسب إختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب ومعناه أن مقدمتاه تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة والشرط الثانى بحسب الكم وهو كلية الكبرى وذلك لأن هذا الشكل مبنى على أن الأصغر والأكبر — متنافيان فى الأوسط يعنى أن الأوسط إذا ثبت للأصغر — كله أو بعضه إنتفى عن كل أفراد الأكبر .

وإذا إنتفى عن الأصغر كله أو بعضه كذلك — تثبت لكل أفراد الأكبر ومن أجل ذلك وجب إختلاف المقدمتين فى الإيجاب والسلب وأن تكون الكبرى كلية — إذ لولا ذلك لاختلت النتيجة ولم يطرد صدقها ، بل تصدق مرة وتكذب أخرى .

وتوضيح ذلك نقول أنه لو أختل الشرط الأول بأن اتفقت المقدمتان فى الكيف — فإن كانتا موجبتين يصدق قولك كل حديد متمدد بالحرارة وكل نحاس متمدد بالحرارة ، ولا تصدق النتيجة موجبة : وهى كل حديد نحاس (بل هى فى الواقع كاذبه) ولو بدلنا الكبرى بقولنا : وكل معدن متمدد بالحرارة لصدقت النتيجة موجبة وهى كل حديد معدن .

وان كانت المقدمتان سالبتين ، فيصدق قولك لا شىء من المعدن بنبات ، ولا شىء من الجماد بنبات مع كذب النتيجة سالبة ، وهى « لا شىء من المعدن بجماد » ولو غيرنا المقدمة الكبرى إلى « لا شىء من الحيوان بنبات لصدقت النتيجة سالبة وهى لا شىء من المعدن بحيوان ». وأيضا

لو تخلف الشرط الثانى وهو كلية الكبرى بأن كانت جزئية تضطرب النتيجة فى هذه الحالة أيضا فتصدق مرة وتكذب مرة أخرى ، فإذا كانت الكبرى موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية ، يصدق قولنا ، لا شيء من النبات بحيوان ، وبعض الجسم حيوان ، مع كذب النتيجة سالبة وهى قولنا (ليس بعض النبات جسم) .

ولو بدلنا الكبرى (وقلنا) وبعض الإنسان حيوان لصدقت النتيجة سالبة .

وهى (ليس بعض النبات إنسان ولو ذهبنا نجرى جميع الأضرب فى الإنتاج فى هذا الشكل مع عـــدم تحقق الشرط الثانى نرى الاختلاف والاضطراب فى النتيجة ولا يكون قياسا صحيحا من هذا الشكل .

وأيضا بالرجوع إلى ما ذكرناه عند حديثنا عن الشروط العامة نرى أنه يتحتم تحقيق هذين الشرطين فى هـــذا الشكل ، فيتحقق الإنتاج فى الأضرب المنتجة فيه الأضرب المنتجه وهى .

الضرب الأول : ويتكون من كليتين مقدمة صغرى كلية وكبرى كلية أيضا وتكون الأولى موجبة والثانية سالبة كلية أيضا مثل كل : (ج ب) ولا شيء من (ا ب) فلا شيء من (ج ا) — بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة إلى الكبرى لينتج نقيض الصغرى — وبانعكاس الكبرى ليرتد إلى الشكل الأول .

الضرب الثانى ويتكون من مقدمتين الأولى كبرى سالبة والثانية كبرى موجبة وفى هذه الحالة ينتج سالبة كلية مثل : لا شيء من (ج ب) وكل (ا ب) فلا شيء من (ج ا) — بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ، ثم عكس النتيجة .

الضرب الثالث ويتكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى

ينتج سالبة جزئية مثل بعض (ج — ب) ولا شيء من (ا ب) فليس بعض (ج ا) بالخلف ، وبعكس الكبرى ليرجع إلى الشكل الأول وأيضا بفرض موضوع الجزئيـــة (د) فكل (د ب) ولا شيء من (ا ب) فلاشيء من (د ا — ثم نقول : بعض (ج د) ولا شيء (د ا) فبعض (ج) ليس (ا) .

الضرب الرابع ويتكون من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى وينتج هذا الضرب سالبة جزئية مثل قولنا « بعض (ج) ليس (ب) وكل (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) — بالخلف ، ولافتراض إن كانت السالبة مركبة ويعلم من هذا البيان أن هذا الشكل ضروبه المنتجة أربعة أيضا مثل الشكل الأول ويتحقق هذا عند تحقق شروطه الواجب توافرها فيه مع الشروط العامة التى سبقت فى القياس حيث قرر المناطقة ضرورة اختلاف المقدمتين بالكيف وكلية الكبرى فهذان الشرطان يسقطان إثنتا عشرة ضربا فيبقى المنتج أربعة أضرب وسواء إستخدمنا فى ذلك طريقة الإسقاط أو طريقة التحصيل فيكون المنتج على وجـــه الحقيقة هو ما قلنا : مع ملاحظة أن إنتاج هذا الشكل ليس مثل الشكل الأول بل هو نظرى يحتاج إلى بيان وبراهين ستقف عليها عقب كل ضرب إن شاء الله تعالى .

وأيضا يلاحظ أن نتائج هذا الشكل كلها سالبة ، لاشتماله على السالبة ، وإليكم بيان الأضرب المنتجة وتكونها .

الضرب الأول : ويتكون من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى وينتج — سالبة ، مثاله « كل قمح نبات ، ولا شيء من المعدن بنبات » ينتج لا شيء من القمح بمعدن ، ويثبت إنتاج هذا الضرب بدليلين ، أحدهما دليل العكس — وثانيهما دليل الخلف .

وأما دليل العكس : فهو عبارة عن عكس المقدمة الكبرى ليرجع

إلى الشكل الأول وينتج نفس النتيجه فنقول : الكبرى (لاشيء من المعدن نبات ، فتعكس إلى (لا شيء من النبات بمعدن » فيرجع القياس فى هذا الحالة إلى الشكل الأول : هكذا نقول كل قمح نبات ولا شيء من النبات بمعدن ، إذن لا شيء من القمح بمعدن ، وهى نفس النتيجة هذا من جانب تحقيق دليل العكس .

أما دليل الخلف فهو فى جميع ضروب هـذا الشكل عبارة عن أخذ نقيض النتيجة؛[وحيث أن النتيجة سالبة ، فنقيضها موجبة — وهنا نقول : تصلح صغرى .

الشكل الأول . ثم يتألف من نقيض النتيجة صغرى ومن كبرى القياس الأصلى كبرى قياس من الشكل الأول ينتج — نتيجة هى نقيض صغرى القياس الأصلى فتكون النتيجة المذكورة هى : لا شيء من القمح بمعدن فنقول لو لم تصدق هذه النتيجه لصدق نقيضها . وهى موجبة جزئية . (بعض القمح معدن وضمه إلى الكبرى فنقول : بعض القمح معدن ولا شيء من المعدن بنبات ، ينتج (ليس بعض القمح نبات ، ثم نقول : هذة النتيجة كاذبة لأنها نقيض صغرى القياس . الأصلى المسلمة الصدق ، وكذبها ليس ناتجا من صورة القياس ولا من المقدمة الكبرى لانها كبرى القياس الأصـــلى فهى مسلمة الصدق فـكذبها إذن ناشيء من الصغرى فتكون كاذبة — ونقيضها وهو نتيجة القياس الأصلى ، صادقة وهو المطلوب .

الضرب الثانى من الضروب المنتجة ويتكون من سالبة كلية صغرى ومن موجبة كلية كبرى وينتج سالبة كليه مثال ذلك : لا واحد من العرب جبان وكل يهودى جبان . ينتج لا واحد من العرب يهودى .

ونستدل على صحة إنتاج هذا الضرب بالعكس والخلف معا .

أما العكس فهو عبارة عن عكس الصغرى وجعلها كبرى . و كبرى

القياس فى هذه الحالة صغرى . فينتج نتيجه لا تنعكس إلى النتيجة الأصلية فنقول (كل يهودى جبان ولا واحد من الجبان بعربى) إذن « لا واحد من اليهود بعربى » ثم تنعكس إلى « لا واحد من العرب يهودى » وهى نفس النتيجة .

وأما الاستدلال عليها بالخلف يجرى فيه ما جرى فى الضرب الأول من هذا الشكل .

الضرب الثالث ويتكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وينتج سالبة جزئية مثاله تقول : بعض الثمار كروى ، ولا شىء من الموز بكروى ينتج ليس بعض الثمار موز . ويثبت إنتاج هذا الضرب بأدلة ثلاث :

أحداها عكس الكبرى ، فيرجع إلى الشكل الأول وينتج عين النتيجة كما فى الضرب الأول .

وثانيها دليل الخلف — على نفس النسق والنظام السابق فى الضرب الأول والثانى .

وثالثها يسمى دليل الإفتراض : ويجرى حيث تكون فى القياس مقدمة جزئية ، وهو عبارة عن فرض موضوع المقـــدمة الجزئية شيئاً مخصوصا ثم يحمل عليه الوصف العنوانى لموضوع الجزئيـة مره ويحمل عليه محمول الجزئية مرة أخرى ، فيجتمع معنا مقدمتان موضوع كليهما هو ذلك الشىء المخصوص ، ومحمول إحداهما الوصف العنوانى لموضوع الجزئية ومحمول الأخرى هو محمول الجزئية ثم نضم إحـدى المقدمتين إلى مقدمة القياس من نفس الشكل الذى منه هذا الضرب ، ولكن من ضرب أجلى وأوضح منه

ويكون قد سبق الاستدلال عليه فتنتج نتيجة ثم تضم مقـــدمة

الإفتراض الآخرى إلى تلك النتيجة على صورة قياس من الشكل الأول فينتج نفس النتيجة الأصلية

وسوف نعطى لكم على هذا مثالا فنقول : « بعض الثمار كروى ، ولا شيء من الموز بكروى) إذن بعض الثمار ليس بموز ، والاستدلال على صحة النتيجة فى هذا المثال : بدليل الافتراض فنقول نفرض البعض فى المقدمة الجزئية الذى حكمنا عليه بأنه كروى ، نفرضه شيئاً خاصا ولكن مثل البرتقال فنقول «كل برتقال ثمر كروى » .

فهاتان مقدمتان أخذناهما من مقدمة القياس الصغرى الجزئية ، ثم نضم إحـــداها إلى كبرى القياس الأصلية فنقول : «كل برتقال كروى ، » ولا شيء من الموز بكروى ، فيكون الانتاج فى هذه الحالة من الضرب الأول ، من الشكل الثانى » ولا شيء من البرتقال بموز ، ثم نأتى بمقدمة الإفتراض الأخرى وهى (كل برتقال ثمر — ونعكسها إلى (بعض الثمر برتقال ، ثم نضمها إلى نتيجة الإفتراض الأولى على صورة قياس من الشكل الأول فنقول (بعض الثمر برتقال ، ولا شيء من البرتقال بموز) فينتج (بعض الثمر ليس بموز) وهى عين النتيجة الأصلية فى القياس فالإفتراض يكون دائما من قياسين .

أحدهما : من ذلك الشكل المراد الاستدلال عليه ، ولكن من ضرب أجلى منه سبق الاستدلال عليه فى قياس آخر

والثانى من الشكل الأول

والضرب الرابع : يتكون من سالبة جزئية مثل أن تقول (بعض الأفلام ليس مفيد ، وكل ما يرشد إلى الفضيلة مفيد) إذن (بعض الافلام ليس بمرشد إلى الفضيلة

وهذا الضرب لا يمكننا الاستدلال عليه فى صحة إنتاجـــه بدليل العكس لا فى الكبرى لإنها موجبه فتعكس جزئية والجزئية لا تصلح فى الشكل الأول ، وأيضاً ولا بعكس الصغرى (لأنها سالبة جزئية فلا تقبل العكس وحتى لو عكست فلا تصلح كبرى الشكل الأول ، وأيضا يثبت إنتاجه بالافتراض (لأن مقدمته الجزئية سالبة والسالبة تصدق لوكان موضوعها معـدوما مع أن إفتراض الموضوع شيئا معينا هو فرع وجوده فى نفســـه ، نعم نقول إذا كانت صغرى هذا الضرب من الموجهات المركبة يمكن أن يجرى فيها دليل الإفتراض (لأن المركبة تدل على شيئين إحداهما سالبة والأخرى موجبة فحينئذ يعلم أن الموضوع موجود .

وهل هذا الاستدلال ، على انتاج هذا الضرب يكون بالخلف (كما مر علينا فى غيره) ، ويكون بالافتراض إذا كانت السالبة مركبة وترتيب ضروب هذا الشكل على هذا النسق فلأن الضربين الأولين ، ينتجان سالبة جزائية كلية والأخيرات ينتجان سالبة جزئية فلا بد من تقديم الأول على الثانى وهكذا فى الضرب الرابع .

الشكل الثالث :

والشكل الثالث شرطه إيجاب الصغرى وإلا لحصل الاختلاف ، وكلية إحدى مقدمتيه وإلا لـكان البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه فلم تجب التعدية وضروبه المنتجة ستة.

وتعريف هـذا الشكل هو ما كان الحد الأوسط فيـه موضوعا فى الصغرى والكبرى معا : ويشترط لصحة إنتاجه شرطان :

الأول بحسب الكيف وهو إيجاب الصغرى

والشرط الثانى بحسب الكم وهو كلية إحدى المقدمتين وذلك لأن حاصل الشكل الثالث مبنى على أن الحد الأوسط ثبت له الحد الأصغر ثم ثبت له أو سلب عنه الأكبر وعلى ذلك يتلاقى الأصغر بالأكبر إيجابا أو سلبا فى الجملة

ومن أجل هذا وجب أن تكون الصغرى موجبة فيتحقق إندراج الأوسط فى الأصغر ووجب وأيضا أن تكن إحدى المقدمتين كلية حتى يتم فى الحد الأوسط التلاقى بين الأصغر والأكبر ، إذ لو كانت الصغرى سالبة لحصل الاختلاف بين القياس والنتيجة ، بأن تصدق النتيجة مرة وتكذب مرة أخرى . ويثبت ذلك بالمثال فيقول أنه إما يصدق قولنا « لاشيء من الزبيب بتمر و كل زبيب نبات » النتيجة المنتظرة هنا « ليس بعض التمر نبات وهى كاذبة ولو بدلنا الكبرى: بقولنا « وكل زبيب عنب » لصدقت والنتيجة سالبة وهى ليس بعض التمر عنبا ، لذلك وجب أن تكون الصغرى موجبة وأيضا ولو لم تكن إحدى المقدمتين كلية بأن كان كلاهما جزئية إحتمل أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه فى الصغرى بالأصغر هو غير البعض منه المحكوم عليه فى الكبرى بالأكبر ، وعليه لايكون الأوسط علة فى ربط الأصغر بالأكبر فلا تجب التعدية .

مثلا لو أننا قلنا « بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان فرس » لم يلزم من ذلك أن بعض الإنسان فرس .

وهنا أيضا يجب مراعاة الشروط العامة السابقة التى تحتم أن تكون صغرى الشكل الثالث موجبة أو أن تكون إحدى مقدمتيه كلية :

أما الأول فلأن الصغري لو كانت سالبة لزم أن تكون الكبرى

موجبة ، إذلا إنتاج عن سالبتين ، ولزم أيضا أن تكون النتيجة سالبة لأن فى القياس سلبا .

وحينئذ تفيد النتيجة ،لأنهاسالبة ،استغرق محمولها وليس هذاالمحمول مستغرقا فى مقدمته لأنه والحالة هذه محمول الكبرى الموجبة ، ومحمولها لايفيد الاستغراق كما علمتم :

وأما الثانى : وهو شرط كلية إحدى المقدمتين فلأنه لولا ذلك لكانت المقدمتان جزئيتين فلا يوجد فى القياس حد أوسط مستغرق وهذا ممنوع وباعتبار هذين الشرطين تكون الضروب المنتجة فى هذا الشكل ستة فقط وطريقة تحديد الضروب المنتجة كما تحدثنا على الشكل الأول والثانى هما طريقتا الاسقاط والتحصيل وهما معلومتان مما سبق .

وإليك الضروب المنتجة :

الضرب الأول : ويتكون من موجبتين وينتج موجبة جزئية كل عصفور طائر . وكل عصفور يبيض إذن بعض الطائر يبيض ويستدل على إنتاج هذا الضرب بدليلين وهما العكس والخلف .

أما العكس : فهو عبارة عن عكس المقدمة الصغرى ليرجع إلى الشكل الأول ، وينتج نفس النتيجة هكذا الصغرى « كل عصفور طائر » عكسها بعض الطائر عصفور » تضم إلى الكبرى فيرجع إلى الشكل الأول .

هكذا أيضاً نقول بعض الطائر عصفور ، وكل عصفور يبيض ».

إذن بعض الطائر يبيض وهو المطلوب »

وأما الخلف فيستدل به فى هذا الشكل على النحو التالى : نأخذ نقيض النتيجة ونجعلها كبرى ، ونضم صغرى الأصل إليها على صورة قياس من الشكل الأول . فينتج ماينافى الكبرى ، وذلك لأن نتيجة الشكل الثالث جزئية

فنقيضها كلية ، فتصلح كبرى فى الشكل الأول وكذلك صغرى الأصل — لا إيجابها — تصلح صغرى فى قياس من الشكل الأول . ثم يقال : نتيجة الخلف كاذبة لمنافاتها الكبرى المسلمة الصدق ، وكذبها ناشىء من نقيض النتيجة ، فالنتيجة صادقة ـ هكذا : النتيجة « بعض الطائر يبيض » لو لم تكن هذه النتيجة صادقة لصدق نقيضها وهو « لاشىء من الطائر يبيض » وتضم إليها الصغرى فتنتج ماينافى الكبرى ـ هكذا « كل عصفور يبيض » وهـذه النتيجة تنافى الكبرى التى هى « كل عصفور يبيض » فتكون كاذبة والسر فى كذبها هو كبرى دليل الخلف التى هى نقيض النتيجة إذن كبرى دليل الخلف كاذبة فنقيضها وهى النتيجة — صادقة وهو المطلوب .

والضرب الثانى : يتكون من موجبة كلية صغرى وسالبة كبرى كلية وهو ينتج سالبة جزئية مثل : كل ذهب معدن ، ولاشىء من الذهب بفضة ، إذن « بعض المعدن ليس بفضة » وبيان ذلك يكون بعكس الصغرى ليرجع إلى الشكل الأول وبالخلف كما مر فى الأضرب السابقة من غير فرق فيها .

الضرب الثالث ويتكون من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى وينتج موجبة جزئية : مثال ذلك تقول « بعض الافريقى عرب » وكل إفريقى يبغض الاستعمار ، إذن « بعض العرب يبغض الاستعمار » وبيان ذلك يكون بالعكس والخلف أيضاً .

الضرب الرابع : ويتكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كبرى كلية وينتج سالبة جزئية مثال ذلك (بعض المصريين مسيحى ، ولاواحد من المصريين أوربى) إذن (بعض المسيحيين ليس بأوربى) ونعرف ذلك بدليل الخلف والعكس وبالافتراض أيضا .

الضرب الخامس : ويتكون من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية

كبرى وينتج موجبة جزئية مثال ذلك كل إنسان مفكر، وبعض الإنسان شاعر إذن « بعض المفكر شاعر » .

ولبيان إنتاج هذا الضرب ثلاثة أدلة هى :

(أولا) عكس الكبرى ، وجعلها صغرى ، ثم عكس النتيجة هكذا الكبرى (بعض الإنسان شاعر) عكسها . (بعض الشعراء إنسان) ، نضم إلى الصغرى هكذا (بعض الشعراء إنسان ، وكل إنسان مفكر) إذن (بعض الشعراء مفكر) وتنعكس إلى (بعض المفكرين شاعر) وهو المطلوب .

(ثانيا) بدليل الخلف كما سبق فى الأضرب الأخرى .

(ثالثا) بدليل الإفتراض فى الكبرى — هكذا : الكبرى (بعض الإنسان شاعر — نفرض هذا البعض (حافظ إبراهيم) (مثلا)، ثم نقول: (حافظ إنسان ، وحافظ شاعر، ثم نقـــول (حافظ إنسان وكل إنسان مفكر) إذن (حافظ مفكر ، ونضم هذه النتيجة إلى مقدمة الافتراض الأخرى : هكذا فنقول (حافظ مفكر ، وحافظ شاعر) إذن (بعض المفكر شاعر) وهو المطلوب .

الضرب السادس : ويتكون من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ، وينتج سالبة جزئية: مثال ذلك نقول : (كل علم نافع ، وبعض العلم ليس بمنطق) إذن (بعض النافع ليس بمنطق) ولبيان إنتاج هذا الضرب دليلان : الخلف ، والإفتراض فى الكبرى الجزئيـــة السالبة : ولا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس الكبرى (لأنها لا تنعكس ، وأيضا لا تصلح صغرى للشكل الأول) ، ولا نعكس الصغرى (لأن الكبرى لا تصلح كبرى للشكل الأول .

وبيان إنتاج هذا الضرب بالافتراض فنقول — نفرض بعض العلم

الذى ليس بمنطق نفرضه (حديثا) (مثلا) . ثم نقول (كل حديث علم ، وكل حديث ليس بمنطق ، ونضم الأولى إلى صغرى لقياس) فنقول (كل حديث علم ، وكل علم نافع) :

إذن (كل حديث نافع)(من الشكل الأول) ثم بضم هذه النتيجة إلى مقدمة الافتراض الأخرى هكذا :

(كل حديث نافع ، وكل حديث ليس بمنطق) إذن (بعض النافع ليس بمنطق) وهو المطلوب .

وأما بيان هذا الضرب بالخلف فهو كما مر فى واحد من أضرب الأشكال الأخرى ولكن يلاحظ فى هذا الضرب أن بيانه بدليل الافتراض أن تكون الكبرى الجزئية السالبة مركبة ، حتى يعلم وجود موضوعها والحقيقة أنه لا داعى إلى هذا الشرط . لأن موضوع السالبة هنا هو نفس موضوع الصغرى الموجبة ، لأنه هو الحد الأوسط .

ونقول إن ترتيب الضروب فى هذا الشكل الثالث على النحو الذى ذكرنا : لأن الضروب — الأول والثانى والثالث والرابع — على نظام ترتيب ضروب الشكل الأول ، وقدم الخامس على السادس ، لأن كبراه موجبة بخلاف السادس .

الشكل الرابع :

نقول فى تعريف الشكل الرابع:هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى . وشرطه بحسب الكمية والكيفية : إيجاب المقدمتين مع كل كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما وإلا لحصل الإختلاف الموجب لعدم الإنتاج وهذ الشكل ضروبه المنتجة ثمانية :

الأول : ويتكون من موجبتين كليتين ، وينتج موجبة جزئية : مثال ذلك (كل مصرى إفريق ، كل قاهرى مصرى إذن « بعض الإفريقى قاهرى وصحة إنتاج هذا الضرب تكون بأحد أمرين :

الأول : إما عكس ترتيب المقدمتين ، بأن تجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى فينتظم قياس من الشكل الأول ينتج نتيجة تنعكس إلى النتيجة الأصلية هكذا :

« كل قاهرى مصرى إفريقى « و كل مصرى إفريقى إذن « كل قاهرى إفريقى » وتنعكس إلى بعض الإفريقى قاهرى وهو المطلوب

والثانى بالخلف : وهو فى هذا الشكل عبارة عن أخذ نقيض النتيجة وضمه إلى ما يناسبه من إحدى المقدمتين ، على حسب نظام الشكل الأول لينتج ما ينعكس إلى نقيض المقدمة الأخرى ، الضرب الضرب المذكور نأخذ نقيض النتيجة وهو قضية سالبة كلية ونجعله كبرى ، ونجعل صغرى القياس لإيجابها صغرى ـ هكذا النتيجة هى « بعض الافريقى قاهرى ، ولم تكن صادقة بصدق نقيضها « وهو لا واحد من الافريقى قاهرى . ونضم إليه الصغرى هكذا : النتيجة : بعض الإفريق قاهرى) لو لم تكن تسكن صادقة لصدق : نقيضها ، وهو لا واحد من الإفريق ونضم إليه الصغرى

هكذا : كل مصرى إفريقى ، تنعكس إلى لا واحد من القاهرى بمصرى — وهذه النتيجة كاذبة لأنها ضد كبرى القياس الأصلى — وهى كل قاهرى مصرى وكذبها إنما نشأ من نقيض النتيجة فذلك النقيض كاذب ، إذن النتيجة الأصلية صادقة — وهو المطلوب .

وإنما لم ينتج هذا الضرب نتيجة كليه لأن موضوع النتيجة هو محمول الصغرى ومحمولها لا يفيد استغراق أفراده كما علمتم :

الضرب الثانى : ويتكون من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية .

مثال ذلك : نقول كل أزهرى مسلم ، وبعض الهنود أزهرى .وبيان هذا الضرب يكون أولها : بعكس ترتيب المقدمتين ، ثم عكس النتيجة

ثانيا : بالخلف كما مر فى الضرب الأول .

ثالثا : بالافتراض فى الكبرى الموجبة هكذا :

نفرض هذا البعض من الهنود شخصاً معينا إسمه سعيد (مثلا) ثم تحمل عليه ، وصدق موضوع الجزئية ومحمولها ، ونقول « سعيد هندى » وسعيد أزهرى ، ثم اضم صغرى الأصل إلى مقدمة الافتراض الثانية على صورة الضرب الأول من هذا الشكل — هكذا « كل أزهرى مسلم وسعيد أزهرى) إذن بعض المسلمين سعيد) .

ثم نضم هذه النتيجة إلى مقدمة الافتراض الأخرى على صورة الشكل الأول هكذا :

بعض المسلمين سعيد : وسعيد هندى « إذن بعض المسلمين هندى وهو المطلوب .

الضرب الثالث : ويتكون من (سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى) وهذا الضرب ينتج : سالبة كلية : ومثال ذلك (لاشيء من النبات بحيوان وكل قمح نبات) إذن (لا شيء من الحيوان بقمح):

وبيان ذلك يكون : بعكس ترتيب المقدمتين ، ثم عكس النتيجة ، هكذا (كل قمح نبات ولا شيء من النبات بحيوان) إذن (لاشيء من القمح بحيوان وتنعكس إلى لاشيء من الحيوان بقمح وهو المطلوب .

ويكون أيضا بالخلف هكذا : لو لم تكن النتيجة وهى لاشيء من الحيوان قمح) لأنها موجبة نجعلها صغرى ، وكبرى القياس ـ لكليتها ـ نجعلها كبرى فينتظم قياس من الشكل الأول : ينتج ماينعكس إلى نقيض الصغرى ، فنقيض النتيجة كاذب ، والنتيجة صادقة ـ وهو المطلوب .

وهذا الضرب هو الوحيد المنتج الكلية فى الشكل الرابع لتوفر شرط إنتاج الكلية فيه ـ وهو الحد الأصغر فى المقدمة الصغرى .

الضرب الرابع : ويتكون من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية .

مثال ذلك تقول :

(كل ذهب معدن ، ولا شيء من النحاس بذهب .

« إذن : « ليس بعض المعدن نحاساً » .

وبيان إنتاج هذا الضرب كما يلى :

أولا . بعكس المقدمتين ليرجع إلى الشكل الأول ، وينتج عين النتيجة هكذا :

« بعض المعدن ذهب . ولا شيء من الذهب بنحاس » إذن بعض المعدن ليس نحاسا وهو المطلوب .

ثانيا بدليل الخلف . هكذا : نقول لو لم يصدق « ليس بعض المعدن
لصدق نقيضه — وهو « كل معدن نحاس » — ، ولا يجابها تجعل صغرى
الأصل كبرى هكذا « كل معدن نحاس » « ولا شيء من النحاس بذهب »
إذن « لاشيء من المعدن بذهب » وتنعكس إلى « لا شيء من الذهب بمعدن وهي
ضد الصغرى التي هي كل ذهب معـدن فنقيض النتيجة كاذب ، والنتيجة
صادقة ، وهو المطلوب .

الضرب الخامس : ويتكون من موجبة جزئية صغرى ، وسالبة كلية
كبرى — ينتج سالبة جزئية مثال ذلك : بعض الناحي حساس ، ولاشيء
من المعدن نام » « إذن بعض الحساس ليس بمعدن » وبيان ذلك بالآتي :

أولا : إما بعكس المقدمتين ولا شيء من الناس بمعدن ، إذن « بعض
الحساس ليس بمعدن ، وهو المطلوب .

ثانيا : بالخلف : على نحو مسامر بيانه في سابقه تماما .

ثالثا : بالافتراض في الصغرى الموجبة الجزئية .

فنفرض موضوعها : الإنسان ومثلا نقول (كل إنسان نام وكل إنسان
حساس ، ثم نضم المقدمة الأولى إلى كبرى القياس على نظام الشكل الثاني
فنقول : (كل إنسان نام ولا شيء من المعـدن بنام ،) إذن (لا شيء من
الإنسان بمعدن) ثم نضم إلى هذه النتيجة مقـــدمة الافتراض على الشكل
الثالث فينتج عين النتيجة الأصلية : نقول :(كل إنسان حساس ، ولاشيء
من الانسان بمعدن) إذن (بعض الحساس ليس بمعدن) — وهو المطلوب
فالافتراض في هذا الضرب قد حصل من قياسين .

أحدهما من الشكل الثاني والآخر من الشكل الثالث — ولابأس من ذلك
حيث سبق الاستدلال عليهما هذه هي ضروب الشكل الرابع المتفق على صحة
إنتاجها .

ولكن المتأخرون زادوا ـ بناء على على شرطهم الذى ذكروه سابقاً ـ ثلاثة أضرب أخرى يرى القدامى أنهـــا عقيمة تتخلف النتيجة عنها لانها تصدق تارة وتكذب تارة أخرى . والأضرب الثلاثة التى رأى المتأخرون إضافتها هى : كما يلى :

الضرب السادس فى هذا الشكل : ويتكون من سالبة جزئية وموجبة كلية ـ مثال ذلك فى مقدمتين صادقتين مع صدق النتيجة وكذبها ـ (بعض الحيوان ليس بإنسان ، كل فرس حيـوان) إذن (بعض الإنسان ليس بفرس) وهى صادقة . ولو بدلت الكبرى « وكل ناطق حيوان » ، كانت النتيجة كاذبة وهى (بعض الإنسان ليس بناطق » .

الضرب السابع : ويتكون من موجبة كليـــة وسالبة جزئية مثال « الإنسان ناطق وبعض الفرس ليس بإنسان » إذن بعض الناطق فرس » وهى صادقة ولو بدلت الكبرى . « وبعض الحيوان ليس بانسان » كانت النتيجة كاذبة ، وهى « بعض الناطق ليس بحيوان » .

الضرب الثامن : ويتكون من سالبة كلية وموجبة جزئية . مثاله «لاشىء من الإنسان بفرس ، وبعض الناطق انسان « إذن » ليس بعض الفرس ناطقا » ولو غيرت الكبرى بقولك « وبعض الحيوان إنسان » كانت النتيجة كاذبة . وهى « ليس بعض الفرس حيوانا »

وصاحب القطب على الشمسية قد أجاب عن عن مذهب المتأخرين بما حاصله : إنهم يسلمون بعقم هذه الضروب إذا الفت من مقدمات بسيطة لكنهم يشترطون ـ لصحة إنتاجها أن تكون السالبة فيها إحدى الخاصتين — أى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وهما قضيتان مركبتان ...

قالوا لو تحقق هذا الشرط فى تركيب هذه الضروب الثلاثة لم تتخلف

عنها النتيجة ولكن نحن نرى أنه من الأفضل الاقتصار فى هذا الشكل على ما إتفق عليه الجميع وهم يتفقون على الأضرب الخمسة فقط فى الانتاج والباقى عقيم .

القياس الأقترانى الشرطى :

القياس الأقترانى : هو ما كانت إحدى مقدماته أو كلها شرطية . وأقسامه : خمسة لأن تركيبه إما من متصلين أو من متصلة وحملية أو من منفصلة وحملية أو من متصلة ومنفصلة فهذه خمسة أقسام :

القسم الأول :

ماتركب من مقدمتين كلتاهما شرطيية متصلة . والحد الأوسط الذى وقعت فيه الشركة بين المقدمتين لا يخلوا أمره إما أن يكون جزءا تاما من المقدمتين — بأن يكون المقدم فيهما بتمامه ، أو التالى بتمامه ، وإما أن يكون جزاء غير تام فيهما ، وأما أن يكون تاما فى إحدهما وغير تام فى الأخرى — .

فهذه ثلاثة صور . ولكن المطبوع (ى القريب من الطبع) هى الصورة الأولى .

وتتعقد من هذا القسم وحق غيره من الأقسام ، الأشكال الاربعة لأن المكرر بين المقدمتين — أعنى الحد الأوسط — إن كان تاليا فى الصغرى ومقدما فى الكبرى فهو الشكل الأول مثال ذلك : كلما كان الشىء ذهبا فهو معدن ، وكلما كان الشىء معدنا فهو متمدد بالحرارة ، إذن كلما كان الشىء ذهبا فهو متمدد بالحرارة .

وإن كان تالياً فيها فهو الشكل الثانى مثال ذلك نقول : «كلما كان الشىء خشبا كان معدنا .

وإذن (ليس البتة إذا كان الشىء ذهباً فهو خشب وإن كان معدنا فيهما نحو الشكل الثالث : مثال ذلك نقول كلما كان الشىء ذهبا فهو جسم ، وكلما كان الشىء ذهبا فهو معدن إذن (قد يكون إذا كان الشىء جسما كان معدنا) .

وإن كان الحد الأوسط مقدما فى الصغرى وتاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع ، مثاله كلما كان الشىء معدنا فهو موصل للحرارة « وكلما كان الشىء « ذهبا فهو معدن » إذن (قد يكون إذا كان الشىء موصلا للحرارة كان ذهباً ويشترط فى إنتاجه نفس الشروط المذكورة فى كل شكل ، وكذلك عدد الضروب والنتائج ، كما فى الأقيسة الحملية من غير فرق — غير أن ضروبه فى الشكل الرابع عند الجميع .

القسم الثانى من الاقترانيات الشرطية :

هو الذى يتكون من قضيتين منفصلتين وهو - أيضا مثل سابقه لا يخلو : إما أن يكون الحد المشترك بين المقدمتين جزءاً تاما منهما ، أو غير تام منهما ، أو تاما من أحداهما وغير تام من الأخرى ، ولكن القريب إلى الطبع : هو ما كانت الشركة فيه فى جزء غير تام منهما : وشروطه : إيجاب المقدمتين وكلية إحداهما وصدق منع الخلو عليهما بمعنى .

القسم الثالث :

من الاقترانى الشرطى هو : ما تركب من حملية وشرطيـــة متصلة : ولا يخلو : إما أن تكون الحملية فيه صغرى والمتصلة كبرى ، أو العكس

أنه لا يجوز أن تكون إحداهما مانعة جمع ، مثل أن تقول: (دائما أن يكون العالم قديما أو كل جسم حادث ، ودائما إما كل حادث صغير أو كل حي يموت » ينتج « دائما إن يكون العالم قديما ، أو كل جسم متغير أو كل حي يموت » و بما إشتملت نتيجته على أجزاء ثلاثة - كلا من المنفصلتين مانعة خلو - فأحد طرفيها حاصل قطعا ، فإن كان الحاصل من الأولى هو الجزء الأول لزم حصوله في النتيجة ، وإن كان الجزء الثاني الذي وقع فيه الإشتراك فلا تخلو إما أن يكون الواقع من المنفصلة الثانية هو الجزء المشارك - وتصدق نتيجة التاليف - أو الواقع من المنفصلة الأخرى هو الجزء غير المشارك فيصدق أيضا في النتيجة وتنعقد من هذا القسم الأربعة الشروط المعتبرة هناك معتبره هنا أيضا بين الجزءيين وعلى كل : المشارك وهو الحد الأوسط ، إما جزء من مقدم المتصلة أو من تاليها . فهذه أربعة أقسام ولكن المطبوع منه : ما كانت المتصلة صغرى ، والحملية كبرى والاشتراك في تال المتصلة .

وشروطه : أن تكون المتصلة موجبة لزومية أما نتيجة هذا القسم فهي متصلة مقدمها هو مقدم المتصلة وتاليها هو نتيجة التأليف بين التالي الحملية .

ومثال ذلك أن تقول: (كلما كان الشيء حديداً كان معدنا ، وكل معدن متمدد بالحرارة) إذن كلما كان الشيء حديدا فهو متمدد بالحرارة)وتنعقد من هذا القسم أيضا الأشكال الأربعة ، والشروط المعتبرة بين الحمليات هي أيضا — معتبرة هنا تال الشرطية والحملية .

القسم الرابع :

من الأقيسة الإقترانية الشرطية هو ما تكون من المنفصلة والحملية ، وهو قسمان :

الأول : مايكون عدد الحمليات فيه مساوياً لعدد أجزاء المنفصلة،وهو على نوعين :

(ا) ما يتحد فيه التأليف وهو الذى يكون محمول كل حملية هو محمول الأخرى ويسمى القياس المقسم) مثال ذلك : كل كلمة إما إسم، وإما فعل ، وإما حرف — وكل إسم قول مفرد وكل فعل قول مفرد — وكل حرف قول مفرد ، « إذن كل كلمة قول مفرد » .

ويشترط فيه أن تكون المنفصلة موجبة ، كليـــة ، مانعة خلو أو حقيقة .

(ب) ما يختلف فيه التأليف وهو يكون بتعدد الحمليات لتعدد المحمول ، ويسمى القياس غير المقسم .

مثال ذلك (كل كلمة إما إسم وإما فعل وإما حرف ، وكل إسم فهو غير دال على الزمان بهيئته ، وكل فعل فهو دال على الزمان بهيئته ، وكل حرف فهو غير مستقل بالإفادة — إذن « كل كلمة إما غير دالة على الزمان بهيئته ، إما دالة على الزمان بهيئتها وإما غير مستقلة بالإفادة .

الثانى : وهو ما تكون الحمليات فيه أقل من أجزاء المنفصلة .

مثال ذلك نقول « كل عدد إما فرد وإما زوج ، وكل زوج فهو منقسم إلى متساويين ، إذن كل عدد إما فرد وإما مقسم إلى متساويين .

القسم الخـامس :

وهو المركب من شرطين إحداهما متصلة والأخرى منفصلة ، ويمكن أن تكون فيه المنفصلة صغرى أو كبرى ، غير أن القريب منه من الطبع ما كانت المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى ثم إن المشارك بينهما — وهو الحد الأوسط لايخلو : إما أن يكون جزءاً تـــاما من المقدمتين أو غير تام منهما .

والاول إن تكون المنفصلة فيه مانعة جمع فقط أو تكون مانعة خلو فإن كانت مانعة جمع .

فمثل القياس منها أبيض ، و(ودائما إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود ينتج (دائما أما أن يكون الجسم مفرق للبصر أو أسود : « مانعة جمع تجوز [الخلو] لأن تال المتصلة وهو فى هذا المثال : الجسم أبيض ، لازم للمقدم وهو (الجسم مفرق للبصر ، من جهة ومن جهة أخرى هو ممتنع الاجتماع مع جزء المنفصلة الثـــانى وهو « أسود ـ وامتناع الاجتماع مع اللازم يوجب امتناعه مع الملزوم ، أيضا تصدق النتيجة ، وإن كانت المتصلة مانعة خلو ، فمثال القياس منها : « كلما كان الجسم مفرقا للبصر فهو غـير أسود ، ودائما إما أن يكون الجسم غير أسود ، أو غير أبيض ، ينتج قد يكون إذا لم يكن الجسم مفردا للبصر فهو غير أبيض ، وذلك لأن نقيض الأوسط وهو فى المثال المذكور نقيض « غير أسود أعنى أسود ، يستلزم طرفى النتيجة من حيث أن نقيض اللازم يستلزم نقيض الملزوم فنقيض غير أسود ـ وهو أسود ـ يستلزم نقيض « مفرق للبصر وهو غير مفرق للبصر ، و كذلك نقيض الأوسط يستلزم عين ، غير أبيض ـ فيلزم أن يستلزم نقيض مقدم المتصلة عين الجزء غير المشارك من المنفصلة إستلزما جزئياً كما ذكر فى النتيجة .

وإما إذا كان الاشتراك بين المتصلة والمنفصلة فى جزء غير تام .

مثال ذلك نقول : «كلما كان الإنسان حيوانا فكل بشر ناطق» ودائماً إما كل ناطق كاتب أو كل ناطق حساس» : ينتج كلما كان الإنسان حيواناً فكل بشر كاتب أن كل ناطق حساس وفى الواضح أن الحديث عن الإقترانيات كثير ولكن نرى أنه من الأفضل الاكتفاء من الاقترانيات الشرطية بهذا القدر ويمكننا بعد ذلك من تناول نوع آخر من أنواع القياس ألا وهو القياس الاستثنائى وقد عنى به المناطقة كثيرا .

القياس الاستثنائى وهو الذى نذكر فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل ، والمراد بذلك : بالمادة والصورة على أنها جزء من مقدمة فى القياس على ما سبقت الإشارة إليه عند حديثنا عن الفرق بين قسمى القياس .

ومن المعلوم لنا جميعاً أن القضية التى يكون جزؤها على صورة قضية إنما هى القضية الشرطية .

وبناء على ذلك فالقياس الاستثنائى : يتكون من مقدمتين ، إحداهما شرطية والأخرى استثنائية ، تفيد إما وضع أحد جزئى الشرطية - أى اثباته ، أو تفيد رفع أحد جزئى القضية وهو نفيه ، لينتج وضع الجزء الآخر أو رفعه .

والشرطية : إما أن تكون متصلة أو منفصلة ، فالمركب من المتصلة والاستثنائية يسمى القياس الاستثنائى الاتصالى » .

مثال ذلك نقول « كلما أمطرت السماء ابتلت الأرض لكن السماء أمطرت ، اذن « إبتلت الأرض » وإذا قلت « لكن لم تبتل الأرض أنتج « السماء لم تمطر » والمركب من المنفصلة والاستثنائية يسمى الاستثنائى الانفصالى .

مثال ذلك تقول « دائماً أن تكون نتيجة الامتحان نجاحا أو إخفاقاً لكنها نجاح ، نقـــول إذن (ليست بإخفاق) ولو قلنا لا لكن ليست بإخفاق) أنتج أنها (نجاح) فالاتصال ينتج فيه الوضع الوضع والرفع الرفع : أما الانفصال فينتج الوضع فيه الرفع ، والرفع الوضع كما سنرى بعد قليل إن شاء الله تعالى .

ويشترط فى هذا القياس ثلاثة شروط :

الشرط الأول : أن تكون الشرطية موجبة ، فإذا كانت سالبة فلا ينتج لأن الشرطية السالبة تفيد سلب اللزوم فى المتصلة وسلب العناد فى المنفصلة وإذا لم يكن بين الجزئين لزوم أو عناد، فلا يلزم من وجود أحدهما أو عدمه وجود الآخر أو عدمه .

الشرط الثانى : أن تكون المتصلة لزومية والمنفصلة عنادية، فلا يجوز أن تكون الشرطية إتفاقية ، لأن صدق الاتفاقية متوقف على صدق طرفيها فلو توقف صدق أحد الطرفين على صدق الشرطية لزم الدور .

الشرط الثالث أحد أمرين : هو إما كلية الشرطية أو كلية الوضع أو الرفع وهو الاستثناء .

والمراد بكلية الاستثناء أن يكون الوضع أو الرفع فى جميع الأزمنة وعلى جميع الأوضاع الممكنة ، وليس المراد به عموم الأفـــراد ، فإن الاستثناء جزء من الشرطية .

وقد علمتم أن كلية الشرطية معناها أن يكون اللزوم أو العناد فى جميع الأزمان وعلى جميع الأوضاع ، فإذ لم يتحقق هوا الأمر فلا بد أن يكون وقت الاستثناء هو بعينه وقت الإتصال أو الإنفصال ، مثل أن تقول : إن حضر محمد ظهر اليوم فأكرمه ، لكنه ظهر اليوم إذن « أكرمه » ، أما لو قلت فى الاستثناء لكن محمدا حضر ، ولم تذكر وقت الظهر فلا تلزم النتيجة

الشرطية الموضوعية فيه إن كانت متصلة فإستثناء عين المقدم ينتج عين التالى وإستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم – وإلا لبطل اللزوم ، دون العكس فى شىء منهما ، لاحتمال كون التال أعم من المقدم ، وإن كانت منفصلة فإن كانت حقيقية فإستثناء عين أى جزء كان ينتج نقيض الأخرى لاستحالة الجمع .

واستثناء نقيض أى جزء كان ينتج عين الآخر لاستحالة الخلو ، وإن كانت مانعة الجمع ينتج القسم الأول فقط لامتناع الإجتماع دون الخلو وإن كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثانى فقط لامتناع الخلو دون الجمع .

ونقول لما كان القياس الاستثناء مركبا من شرطيـة واستثنائية فالشرطية فيه إما متصلة أو منفصلة ، وكلتاهما ذات جزئين : مقدم وتال فالضروب الممكنة فيه أربعة : لأنه إما أن يستثنى عين المقدم أو على التالى أو نقيض المقدم أو نقيض التالى .

فالصور أربع غير أن منها ما ينتج فى بعض الأقسام ، ومنها عقيم فى بعضها وإليكم بيان ذلك بالتفصيل :

أولا : إن كانت الشرطية فيه متصلة الاستثنائى الإتصالى أنتج فى ضربين فقط وهما :

١) إستثناء عين المقدم ينتج عين التالى .

٢) استثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم .

ومثال الأول : تقول « كلما قوى جيشنا هابنا الأعداء ، لكن قوى جيشنا إذن هابنا الأعداء » .

ومثال الثانى تقول أيضا : كلما تهاونا فى حقوقنا سلبت منا ، لكنها لم

تسلب منا ، إذن « نحن لم نهاون فى حقوقنا » ، ولا ينتج فى هذا القسم إستثناء نقيض المقدم ولا إستثناء عين التالى .

والسر فى إنتاج الضرب الأولين ، وعقم الآخرين أن المقدم فى المتصلة ملزوم والتالى لازم ، وصدق الملزووم يوجب صدق اللازم ، كما أن كذب اللازم يوجب كذب الملزوم ، أما كذب الملزوم فلا يوجب كذب اللازم لجواز أن يكون اللازم أعم من الملزوم ، ولا يلزم من كذب الأخص كذب الأعم ، وأيضا صدق اللازم لا يوجب صدق الملزوم ، لجواز أن يكون أعم من الملزوم ، وصدق الأعم لا يستلزم صدق الأخص .

فإذا قلنا مثلا : كلما كان الشىء ذهبا فهو معدن ، فإذا رفعت المقدم وقلت « لكنه ليس بذهب » ، فلا يلزم فى ذلك ألا يكون معدن لجواز أن يكون نحاسا مثلا .

وكذلك إذا وضعت التالى وقلت « لكنه معدن » فلا يلزم فى ذلك أن يكون ذهبا بل يجوز أن يكون نحاسا مثـــلا ، أما لو قلت « لكنه ذهب » أنتج حتما أنه (معدن) وكذلك لو قلت (لكنه ليس معدن) أنتج حتما أنه ليس بذهب » .

ثانيا إن كانت الشرطية منفصلة ، فإن كانت حقيقية والمراد بها مانعة الجمع والخلو معا — أنتج القياس فى ضروبه الأربعة وهى :

١) وضع المقدم ينتج رفع التالى .

٢) وضع التالى ينتج رفع المقدم .

٣) رفع المقدم ينتج وضع التالى .

٤) رفع التالى ينتج وضع المقدم .

ومثال تقول : « دائما إما أن تكون الحجرة مضيئة أو مظلمة ،

ولـكنها مضيئة ، ، إذن (هى ليست مظلمة) أو (لـكنها مظلمة) إذن هى (ليست مضيئة أو لـكنها غير مضيئة ، إذن هى مظلمة أو لكنها غير مظلمة إذن ، هى مضيئة فلها أربع نتائج — لأن وضع أحد جزئيها ينتج رفع الآخر لإمتناع الجمع بينهما ورفع أحد جزئيها ينتج وضع الآخر لإمتناع الخلو عنهما .

ثالثا : إن كانت المنفصلة مانعة الجمع فقط أنتج القياس فى ضربين لا غير ، وهما .

١) وضع المقدم ينتج رفع التالى :
٢) وضع التالى ينتج رفع المقدم .

مثاله أن تقول « إما أن يكون هذا القلم أبيض أو أسود ، لـكنه أبيض ، إذن هو غير أسود ، أو لـكنه أسود ، إذن هو « غير أبيض ، فلها نتيجتان فقط) لأن وضع أحد الجزئين يستلزم رفع الآخر ، لامتناع الاجتماع ولا ينتج رفع أحدهما لجواز الخلو عنهما .

رابعاً : إن كانت المنفصلة مانعة خلو فقط أنتج القيـاس فى ضربين أيضاً ، وهما :

١ — رفع المقدم ينتج وضع التالى .
٢ — رفع التالى ينتج وضع المقدم .

ومثال ذلك نقول : « إما أن يكون هذا الـكتاب غير نحو أو غير فقه لكنه نحو ، إذن هو « غير فقه ، أو لـكنه فقه إذن هو « غير نحو ، فلها نتيجتان : لأن رفع أحد جزئيها يستلزم وضع الآخر ، لامتناع الخلو عنهما ولـكن وضع أحدهما لايوجب رفع الآخر لجواز الجميع .

وخلاصة القول فى القياس الاستثنائى نقول إن كانت شرطيته متصلة

أنتج وضع المقدم ووضع التالى ، ورفع التالى رفع المقدم ، وإن كانت منفصلة حقيقية أنتج : وضع أحدهما رفع الآخر ، ورفع أحدهما وضع الآخر . وإن كانت مانعة الجمع : فوضع أحدهما ينتج رفع الآخر . وإن كانت مانعة خلو : فرفع أحدهما ينتج وضع الآخر وبذلك ينتهى الكلام عن القياس ويبق الحديث عن لواحقه .

لواحق القياس :

من المعلوم أن لواحق القياس على أنواع وقد حددها المناطقة بأنها أربعة أنواع فى الاستدلال بها لها طابع خاص بها ، وهى :

(أ) القياس المركب .

(ب) قياس الخلف .

(ج) الاستقراء .

(د) التمثيل .

وبيانها كالآتى :

الأول : القياس المركب : وهو ما تكون من مقدمتين ينتجان نتيجة تركب مع مقدمة أخرى تنتج نتيجة أخرى وهلم جرا إلى أن يحصل المطلوب وإنما يستعمل هذا المركب إذا كان فى القياس مقدمة نظرية بقصد الاستدلال عليها ، فتأتى بمقدمة تحصل تلك المقدمة النظرية : وهو قسمان :

١ — موصول النتائج : وهو ما يصرح فيه بالنتيجة عقب كل مقدمتين مثال ذلك : « العالم متغير ، وكل متغير حادث ، إذن العالم حادث » ثم نقول : « العالم حادث ، وكل حادث مسبوق بالعدم ، إذن : العالم مسبوق بالعدم » ثم نقول : « العالم مسبوق بالعدم ، وكل مسبوق أثر الفاعل المختار إذن العالم أثر الفاعل المختار » .

٣ — مفصول النتائج : وهو علم مصرح فيه بنتيجة كل مقدمتين مع ملاحظاتها : مثال ذلك تقول العالم متغير ، وكل متغير حادث وكل حادث مسبوق بالعدم ، وكل مسبوق بالعدم أثر للفاعل المختار ، إذن : (العالم أثر للفاعل المختار) وإنما سمى الأول (موصول النتائج) لوصل كل نتيجة بقياسها والثانى إنما سمى (مفصول النتائج) وذلك بفصل كل مقدمتين وعدم التصريح بها والناظر فى هذا البيان يظهر له أن القياس المركب هو — فى الحقيقة — عدة أقيسة لايزيد تركيب كل منهما عن مقدمتين ولكن نظراً لأن المطلوب منها هو إنتاج النتيجة الأخيرة فيه سمى قياساً مركبا لهذا السبب .

الثانى قياس الخلف وهو قياس يثبت المطلوب عن طريق إبطال نقيضه وقد مر بكم طريقته فى الاستدلال على إنتاج الأشكال : الثانى والثالث والرابع . وهو فى الحقيقة — مركب من قياسين :

أحدهما : إقترانى شرطى ويكون من متصلة وحملية — تفيد المتصلة أنه لو لم يصدق كذا المطلوب — لصدق نقيضه ، وتفيد الحملية حكما مسلما فتنتج منهما نتيجة شرطية متصلة : تقول « لو يصدق كذا — المطلوب لزم كذا — المحال — وهو القياس الأول من القياسين .

وثانيهما : قياس إستثنائى . تجعل كبراه — وهى الشرطية — نتيجة القياس الأول ويضم إليها استثنائية ، تقرر رفع التالى الباطل فيرتفع المقدم ويثبت نقيضه ، وهو المطلوب ولبيان ذلك نقول إذا كان المطلوب إثباته هو « ليس كل حيوان إنسانا » ، وأردت إثباته بقياس الخلف قلت : لو كذب ليس كل حيوان إنسانا ، لكان كل حيوان إنسانا ، « وكل إنسان ناطق » ينتج « لو كذب ليس كل حيوان إنسانا ، لكان كل حيوان ناطقا » هـــذا هو القياس الأول ثم نقول : لو كذب ليس كل حيوان إنسانا ، لكان كل حيوان ناطقا ، لكن التالى — وهو « كل حيوان

ناطق » ـ باطل ، فبطل المقدم ، وهو كذب « ليس كل حيوان إنسانا وثبت نقيضه ، وهو صدقها ، وهو المطلوب وإنما سمى هذا القياس بقياس الخلف (بضم الخاء) أى الباطل ، لا لأنه باطل فى ذاته بل لأنه ينتج الباطل على تقدير كذب المطلوب أو يسمى « قياس التخلف » بفتح الخاء لأنه يثبت المطلوب من الخلف ـ أى لا بالاستقامة بل يعطيه بعد إبطال نقيضه . ولذلك سمى القياس المنتج للمطلوب مباشرة . بالقياس المستقيم .

الاستقراء : وهو الحكم على الكلى بما حكم به على بعض جزئياته ، كحكمنا بأن كل حيوان ذى أذن أنثاه تلد ولا تبيض لأن أنثى الإنسان وأنثى السباع وأنثى الجمل والفرس كذلك ـ ويسمى هـذا « الاستقراء الناقص » وهو لا يفيد اليقين لجواز أن يكون فى الوجود جزء من الحيوان ذى الأذن وأنثاه لا تلد بل تبيض كالتمساح ، فى مثال وارد عند المناطقة أما لو تصفحنا جميع أفراد شىء فوجدناها متفقة فى ظاهرة واحدة ، فحكمنا على الكل بحكمنا فى الأفراد فهذا فى الحقيقة ليس من باب الاستقراء بل هو قياس مقسم ، ثم اعلموا : أن قدماء المناطقة يعدون الاستقراء من لواحق القياس ، ويجعلون القياس هو العمدة فى الاستدلال ، لأن نتيجته ـ بعد تسليم المقدمات ـ لازمة بخلاف الاستقراء أما المحدثون فيعدونه أساساً من أسس البحث العلمى الصحيح ، ويحققون فروضـه وتجاربه والملاحظة وقوانين الفكر وسوف نقف على تفصيل ذلك عند دراستنا للمنطق الحديث إن شاء الله تعالى .

رابعا : التمثيل : وهو إثبات حكم واحد فى جزئى لوجود ذلك الحكم فى جزئى آخر لمعنى مشترك بين الجزئين يوجب ذلك الحكم ولـكن الفقهاء يسمون هذا النوع من الاستدلال قياساً مثاله قولهم النبيذ حرام كالخمر ، لأنه مسكر مثل الخمر ، ويسمى « النبيذ » فى هذا المثال فرعا أو مقيساً ، « والخمر » يسمى أصلا أو مقيسا عليه والمعنى المشترك بينهما وهو الإسكار ـ

يسمى علة الحكم ، والحكم هو الحرمة يثبت الفرع وهو النبيذ : لثبوتها فى الأصل ، وهو الخمر ، وقد أثبتوا المعنى المشترك فى هذا بأمرين أول الدوران ـ وهومصاحبة الشيء لغيره وجوداً وعدماً وتطبيق ذلك فى المثال السابق أن يقال العلة تدور مع الحدوث وجوداً وعدماً . أما وجوداً فى فى الجائز . وأما عدماً ففى الواجب إذن يقال لو ألفنا بين أمرين يكون التأليف علة الحدوث وقد وجد فى العالم فهو حادث مثله أى حادث آخر البيت والجبل والأرض والسماء .

وثانيهما : السبر والتقسيم : وهو استعراض أوصاف الأصل واستبعاد بعضها ليتعين الباقى للعلية ، كما يقال : علة الحدوث فى البيت هى إما الإمكان وإما التأليف ، والأول لايصلح علة لتخلفه فى صفات الواجب تعالى فهى ممكنة وليست حادثة ، فتعين الثانى ، وهو التأليف هذا التمثيل لايفيد اليقين لأن كلا الوجهين الذين ثبت بهما علة الأمر المشترك ـ كلاهما ضعيف .

أما معنى الدوران : فلأن بعض الأوصاف تدرج مع الشيء مع القطع بكونها ليست علة ، مثل جزء العلة الأخير ، فإنه يدور ، وليس هو العلة ، لأنه جزؤها : كما يقال علة القصاص هى القتل العمد للعدوان ، فإن الجزء الأخير من هذه العلة ـ وهو العدوان ـ يدور مع وجوب القصاص وجوداً وعدما ومع ذلك فليس بعلة بل جزء علة ومثله بعض الشروط كاستقبال القبلة فى الصلاة . فإنه يدور مع الصلاة وجوداً وعدماً وليس هو العلة فى الصلاة ووجوبها .

وأما ضعف السبر والتقسيم : فلأن الترديد بين الأوصاف ليس بحاصر إذ هو بين فى الإثبات فيجوز أن يكون هناك وصف لم يعثر عليه وهو العلة فى حكم الأصل ولايوجد فى الفرع ، وأيضاً لو سلمنا أن الوصف المذكور هو العلة ، فيجوز أن تكون خصوصية الأصل شرطاً فى تحقق الحكم أو تكون خصوصية الفرع مانعاً من الحكم .

إلى هنا انتهى الحديث عن القياس من الناحية الصورية. والآن حان الوقت الحديث عن ناحيته المادية والمراد بها المواد التى يتألف منها القياس وهى خاتمة المطاف .

مواد القياس :

ونتحدث أولا عن مواد الأقيسة وهى إما يقينيات أو غير يقينيات :

أما اليقينيات : فست :

أولا : الأوليات — وهى قضايا تصور طرفيها كان فى الجزم بالنسبة بينهما . مثل قولنا : الكل أعظم من الجزء .

ثانياً : المشاهدات : وهى قضايا يحكم بها بقوة ظاهرة أو باطنة - مثل الحكم بأن الشمس مضيئة وأن لنا خوفاً وغضباً .

ثالثاً : المجربات — وهى قضايا يحكم بها لمشاهدات متكررة مفيدة لليقين ؟ مثل الحكم بأن شرب السم موجب للإسهال .

رابعاً : الحدسيات — وهى قضايا يحكم بها لحدس قوى من النفس مفيد للعلم مثل الحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس والحدث هو سرعة الانتقال من المبادىء إلى المطالب .

خامساً : المتواترات — وهى القضايا التى يحكم بها لكثرة المشاهدات بعد العلم بعدم إمتناعها والأمن من التواطىء عليها : مثل الحكم بوجود مكة والمدينة ولا ينحصر مبلغ الشهادات فى عدد بل اليقين هو القاضى بكمال هذا العدد . والعلم الحاصل من التجربة والحدث والتواتر ليس حجة على الغير .

سادساً : قضايا قياساتها معها : وهى التى يحكم بها بواسطة لا تغيب

عن الذهن عند تصور حدودها مثل الحكم بأن الأربعة زوج لإنقسامها بمتساويين : ويمكننا إلقاء الضوء على هذه المواد بالشرح : فنقول المواد التى يتكون منها القياس نوعان :

١ — يقينيات ،

٢ — غير يقينيات .

وتقول اليقين هو إعتقاد أن الشيء كذا إعتقاداً جازما مطابقاً الواقع وهى نوعان: ضروريات ونظريات تنتهى سلسلة اكتسابها إلى الضروريات أما الضروريات فست وهى :

أولا : الأوليات — وهى القضايا التى يحكم بها العقل بمجرد تصور الطرفين ، مثـــل « الكل أعظم من الجزء » و « النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان » فإن من تصور الكل تصور الجزء حكم عقله بأن الكل أعظم من الجزء والحاكم فى الأوليات العقل وحده من غير واسطة .

ثانيا : المشاهدات - وهى القضايا التى تحكم بها الحواس الظاهرة مثل قولك « النار محرقة » والشمس مضيئة ، أو الحواس الباطنة ، نحو حكمنا بأن لنا خوف وغضب والقضايا التى تحكم فيها الحواس الظاهرة تسمى هذه « حسيات والتى تحكم فيها الباطنة تسمى وجدانيات » .

ثالثا : المجربات — وهى القضايا التى يحكم بها مثل العقل مع احتياجه المشاهدة . مثل حكمنا بأن أقراص الاسبرين تزيل الصداع .

الرابعة : الحدسيات — وهى القضايا التى يحكم بها العقل والحس معا ولكنه لا يحتاج العقل فيها إلى تكرار المشاهدة . مثل : الحكم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس ، وذلك الاختلاف تشكلات القمر النورية على حسب أوضاعه من الشمس قربا وبعدا . ومثل الحكم بمرور موكب

الرئيس بمجرد مشاهدتنا للطليعة « والحـــدس » هو سرعة الانتقال من المبادىء إلى المطالب .

خامسا : المتواترات — وهى القضايا التى يحكم بها العقل بوسطة السماع من جمع من الناس كثيرين لبس فى الإمكان إتفاقهم على الكذب مثل الحكم بوجود مكة والمدينة ، بناء على سماعنا من ناس كثيرين رأوا البلد الحرام والمدينة المنورة ، ويشترط فيه أمران :

أحدهما أن ينتهى إلى الحس ، فلا تواتر فى العقليات .

وثانيها : إتفاق هؤلاء على الكذب ولاينحصر عند المخبرين بقدر معين بل العبرة بحصول اليقين .

السادسا : قضايا قياستها معها ، وهى التى يحكم بها العقل بواسطة قياس لا يغيب عن الذهن عند تصور طرف القضيـة ، مثل الحكم بأن الأربعـة زوج فإن من تصور الأربع ومصور الزوجية ترتب فى ذهنه قياس فى الحال هو : « الأربعـة مقسمة بمقادرين ، وكل ما كان كذلك فهو زوج إذن الأربعة زوج »

والقياس المكون من هذه الست يسمى برهانا وهو على نوعين لمى وهو الذى يكون الحد الأوسط فيه علة للقضية فى الذهن والعين مثل أن تقول : هذا متعفن الأخلاط ، وكل متعفن الأخلاط فهذا محموم والثانى إنى — وهو الذى يكون الحد الأوسط فيـــه علة للقضية فى الذهن فقط كقولنا « هذا محموم وكل محموم فهو متعفن الأخلاط وعلى ذلك إذا خالف القياس من هذة القضايا الضرورية ، أو من النظريات تنتهى سلسلة إكتسابها إلى تلك الضروريات سمى القياس « برهانا ، والافلا يسمى بهذا الإسم وسوف نتحدث على القياس غير البرهانى ، بعد قليل : أما القياس البرهانى فهو على نوعين كما قلنا وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر فى الذهن وفى الخارج : مثل أن تقول هذه نار وكل نار لها

دخان إذن هذه لها دخان : وسمى « علة » لإفادته علة الحكم فى الخارج وهو سببه .

الثانى برهان إنى : وهو ما كان الحد الأوسط فيه لنسبه الاكبر إلى الأصغر فقط مثل أن نقول هذا دخان وكل دخان منبعث من النار ، إذن هذا منبعث من النار وإنما سمى إنيا لإفادته إمنية الحكم وهو ثبوته فى الذهن فقط . على ما مر فى المثال المتقدم .

وأما قياس غير اليقينيات فهو ست أيضا :

أولا : المشهورات : وهى قضايا يحكم بها الاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة أو من أجل رأفة وحمية أو إنفعالات من عادات وشرائع وآداب ، والفرق بينهما وبين الأوليات : أن الإنسان لو خلا ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الأوليات مثل أن تقول الظلم قبيح والعدل حسن . وكشف العورة مذموم ، ومراعاة الضعفاء محمود ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات ، وأهل كل صناعة بحسبها .

ثانياً : المسلمات وهى القضايا التى تسلم من الخصم فيبنى عليها الكلام لدفعه لتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى «جدلا» والغرض منه إقناع القاصر عن إدراك البرهان وإلزام الخصم .

ثالثاً : المقبولات وهى القضايا التى تؤخذ ممن يعتقد فيه إما لأمر سماوى أو لمزيد عقل ودين — كالمأخوذات من أهل العلم والزهد .

رابعاً : المظنونات — وهى القضايا التى يحكم بها إتباعا للظن مثل أن تقول فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف من هذين خطابة والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الأخلاق وأمر الدين .

خامساً : المخيلات — وهى القضايا التى إذا أوردت على النفس أثرت فيها تأثيراً عجيباً من قبض وبسط، مثل أن تقول ، الخمر ياقوتة سيالة، والعسل مرة ميوعة ، والقياس المؤلف منها يسمى شعر والغرض منه إفتعال النفس بالترغيب والتنفير — والصوت الطيب.

سادساً : الوهميات : هى القضايا الـكاذبة التى يحكم بها الوهم فى أمور غير محسوسة مثل أن تقول : كل موجود مشار إليه ووراء العالم فضاء لانهاية له ولولا دفع العقل والشرائع لـكانت فى الأولويات وعرف كذب الوهم لموافقته العقل فى مقدمات القياس الناتج لنقيض حكمة — وانكاره ونفيه عند الوصول إلى النتيجة والقياس المؤلف فيها يسمى سفسطة والغرض منه إفحام الخصم وتغليطه .

القياس غير البرهانى : وهو ، يتـكون من غير اليقينيات : وهو أربعة أنواع .

النوع الأول: الجدل وهو يتألف إما من المشهورات : أو من المسلمات وأما المشهورات فهى قضايا يعترف بها كثير من الناس، والسبب فى شهرتها بينهم عدة أمور : منها، إشتمالها على مصلحة عامة مثل أن تقول «الظلم قبيح» « والعدل حسن» . أو إشتمالها عـــلى رأفة ورحمة مثل «مراعاة الضعفاء محمـــودة » أو على غيرة وحمية ، نحو: كشف العورة مذموم أوعادات ، كوجوب، أخذ الثأر فى بعض البيئات، وشناعة ذبح البقر عند بعض الهنود، أو الشرائع والآداب ... الخ وقد تبلغ شهرة بعض هذه القضايا حتى تشتبه بالأوليات — ولـكن يمكن التفرقة بينهما بأن الإنسان لو خلى ونفسه بقطع النظر عن أسباب الشهرة لحـكم الأوليات دون المشهورات ، وقد تـكون كاذبة كما رأيتم فى الأمثلة المذكورة ، بخلاف الأولويات فإنها لا تـكون إلا صادقة، ولـكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم ، وآدابهم — كما أن لـكل أهل حرفة، مشهورات على حسب ماتقتضية صناعاتهم .

وأما المسلمات فهى قضايا يسلم بها الخصم بغيت عليها الـكلام سواء كانت

مسلمة بين المتناظرين خاصة ، أو بين أهل العلم جميعاً ، كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه كما لو أنكر أحد على غيره عملا ، فيقول له إن عملي هذا موافق لما قرره الفقهاء فقالوا فى الفقه والغرض من استعمال الجدل إقناع القاصر عن استعمال البرهان أو الزام الخصم .

الثانى : «من الأقيسة غير البرهانية» الخطابة ، وتتكون إما من المقبولات أو من المظنونات :

أما المقبولات : فهى قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه الصلاح أو رجاحة العقل مثل كلام أهل الفضل والعلم وهى نافعة فى الحث على تقوى الله تعالى والشفقة على خلقه .

وأما المظنونات فهى قضايا يحكم بها العقل بناء على غلبة ظن ميل حكمنا بأن فلانا سيتولى منصب كذا بناء على كثرة إتصالاته وكونه أهلا لذلك المنصب والغرض من القياس الخطابى هو ترغيب الناس فيما ينفعهم فى أمر الدين أو الدنيا .

الثالث : «من الأقيسة غير البرهانية» القياس الشعرى ، ويتكون من المخيلات ، وهى قضايا تتأثر منها النفس قبضا ، فتنفر ، أو بسطا فترغب ، مثل وصف الخمر بأنها «ياقوتة سيالة» ، وفى وصف العسل «إنه مرة مهوعة» أى ثقيلة على النفس .

ويروج الشعر حسن النظم ، وطيب الصوت ، وقوة اللقاء ، وللشعر تأثير قوى على النفوس ، وفى إستطاعة الشاعر أن يحسن القبيح أو يقبح الحسن وحسن بيانه أو سوء تعبيره كما يقول الشاعر :

فى زخرف القول ترويج لباطله ... والحق قد يعتريه سوء تعبير
تقول هذا مجاج النحل تمدحه ... وإن ذممت فقل قىء الزنابير
مدحا وذما وما جاوزت وصفها ... حسن البيان يرى الظلماء كالنور(١)

---

(١) نقل هذا عن الإستاذ / محمد سليمان بدير أستاذ التاريخ الإسلامى كلية أصول الدين .

الرابع السفسطة وهى تتألف من الوهميات ، وهى قضايا يحكم بها الوهم فى غير المحسوسات، وهى كاذبة : كالحكم بأن كل موجود مشار إليه ،وأن وراء العالم خلاء لانهاية له وأن كل ميت يخاف منه : فإن هذه قضايا وهمية كاذبة ، والوهم : قوة يدرك بها الجزئيات المنتزعة من المحسوسات ،فهو تابع للحس لهذا كان حكمه فى المحسوسات حكما صحيحاً : أما حكمه فى غير المحسوسات فغير صحيح والنفس تتأثر بالوهميات كما تتأثر بالمحسوسات لهذا قد لاتتميز الوهميات عن الأوليات ، ولا دفع العقل والشرائع وتكذيبهما لأحكام الوهم لبقى التباسها بالأوليات ولم يرتفع إطلاقاً ومن هنا يعلم كذب الوهم من أنه يوافق العقل فى المقدمات النتيجة لنقيض حكمهم ، ثم تخلفه عن العقل عند النتيجة كما يوافق الوهم العقل على أن دلكل ميت جماد،وكل جماد لايخاف منه ، ولكنه لا يوافق العقل على أن الميت لايخاف منه ومع أنها نتيجة لازمة من المقدمتين اللتين وافق عليها فيما سبق بحثه فى هذا الباب ومن المعلوم أن الوهميات تستعمل لغرض وهو تضليل الخصم وإفحامه وهى فى الواقع ضارة ويجب الإحتراز منها وهذا أحسن فوائدها عند المناطقة لماعرفوه عنها عند التطبيق من الضرر الجسيم المترتب على استخدام الوهميات فى الإستدلال وفى هذا القدر كفاية لطالب العلم والله يهدى السبيل .

المؤلف

على معبد فرغلى